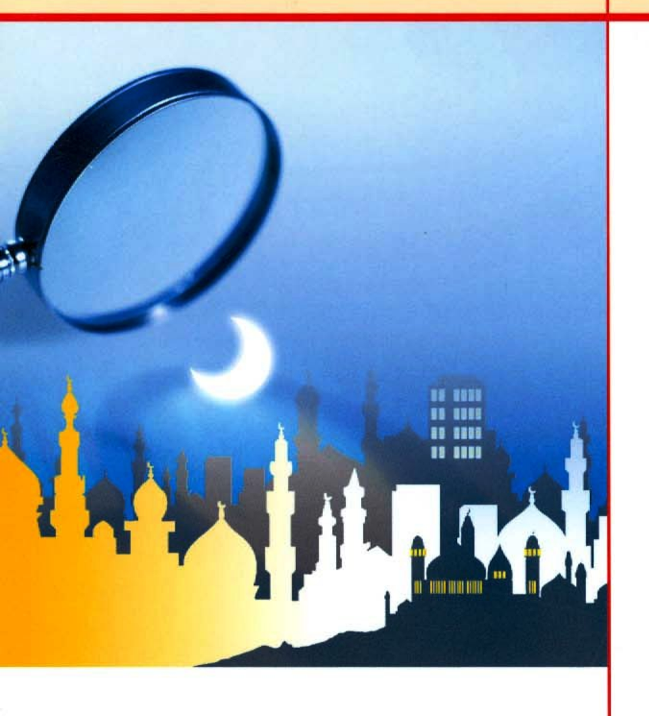
المسلمون بين التحدي والمواجهة

نحو فهم أعمق
للواقع الإسلامي



بقلم
أ. د. عبد الكريم بكّار



المسلمون بين التحدي والمواجهة

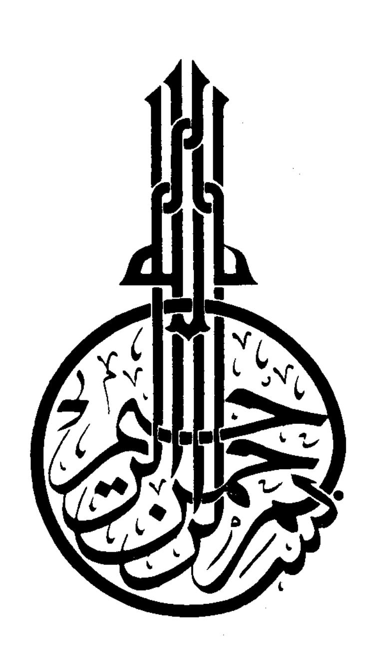


بقلم

أ. د. عبد الكريم بكّار

دار القلم

دمشق



نحو فهم أعمق

للواقع الإسلامي



الطَّبعَة الثَّالِثَة
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



تُطلب جميع كتبنا من:

دار القلم - دمشق

هاتف: ٢٢٢٩١٧٧ فاكس: ٢٢٥٥٧٣٨ ص.ب: ٤٥٢٣

www.alkalam-sy.com

الدار الشامية - بيروت

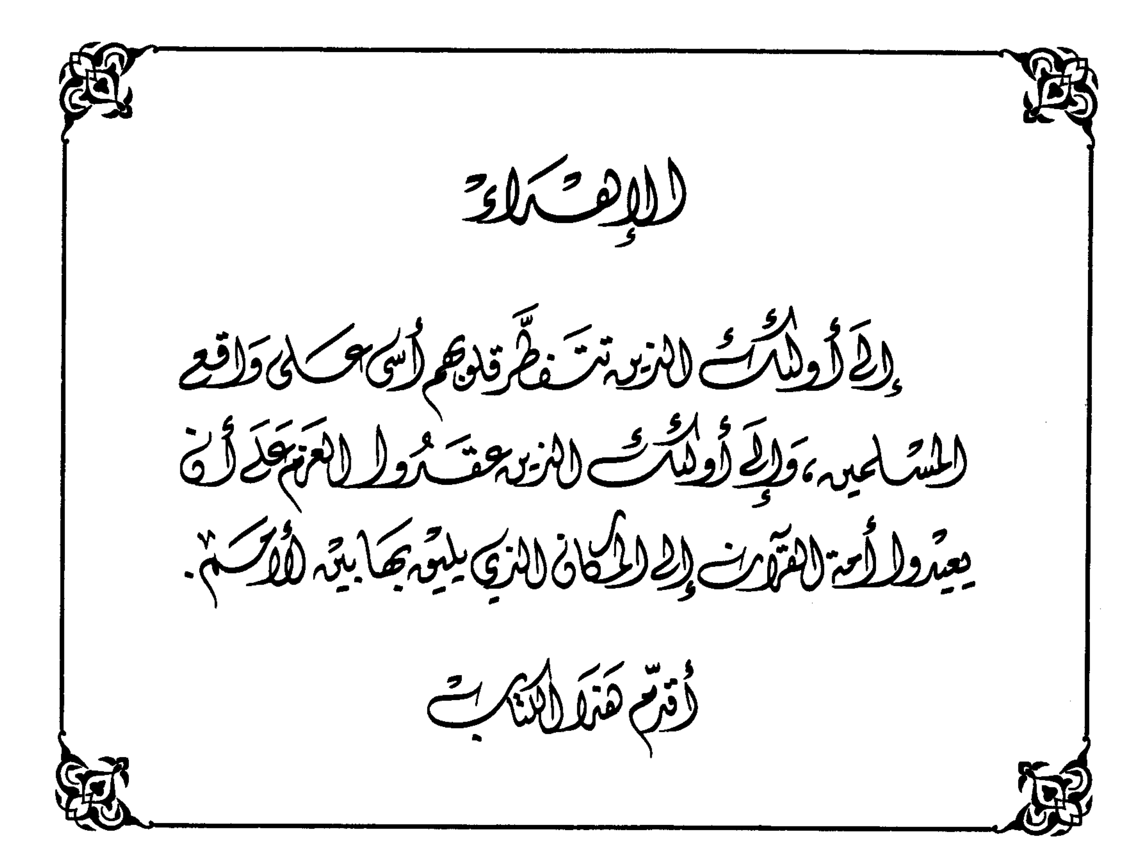
هاتف: ٨٥٧٢٢٢ (٠١) فاكس: ٨٥٧٤٤٤ (٠١)

ص.ب: ١١٣/٦٥٠١

توزّع جميع كتبنا في السعودية عن طريق:

دار البشير - جدّة

٢١٤٦١ ص.ب: ٢٨٩٥ هاتف: ٦٦٥٧٦٢١ فاكس: ٦٦٠٨٩٠٤

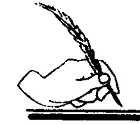


الإهداء

إلى أولئك الذين تتفطّر قلوبهم أسى على واقع المسلمين، وإلى أولئك الذين عقدوا العزم على أن يعيدوا أمة القرآن إلى المكان الذي يليق بها بين الأمم.

أقدّم هذا الكتاب

مقدمة



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد:

فإن الله ـ تعالى ـ وصف هذه الأمة بسبق الأمم في الخيرية حين قال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ . . .﴾[1].

في هذه الآية دلالة واضحة على أن مهمة هذه الأمة ليست ترتيب شئونها الداخلية، ونشر أعلام الهداية بين أرجائها، فحسب، وإنما إصلاح شئون العالم، وإرشاده إلى برِّ الأمان في أمور الدين والدنيا؛ وهذا ظاهر في قوله ـ سبحانه ـ: ﴿أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

ولم تكن حاجة الناس في أنحاء المعمورة ماسَّة إلى الهداية الربانية في يوم من الأيام كما هي اليوم، حيث يقود العالم على مستوى التوجهات العريضة رجال الفكر والفلسفة والسياسة والإعلام، وهؤلاء هم أكثر الناس حيرة واضطراباً وخوفاً من المستقبل؛ وأدى الإنتاج المادي الضخم في عالم الأشياء إلى الشعور لدى كثير منهم بالفخر والاعتزاز بما أنجزوه من السيطرة على الطبيعة، كما أنتج ذلك نوعاً من الشعور بالاستغناء عن هداية السماء!.

أما السواد الأعظم من المثقفين والعامة فإنهم ليسوا هنا ولا هناك، حيث غرقوا في التفاصيل والجزئيات المتعلقة بهوامش الحياة، وغفلوا عن ضرورة التأمل في الغاية من الموجود ومآلات الأنشطة المحمومة لهذا

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

الإنسان. لكن الجميع في النهاية يقفون على أرض هشة مائجة بالخوف والقلق والحيرة والكآبة والتشاؤم من المستقبل، وعطالة القوى الروحية وعزلها عن أنشطة الحياة العامة.

هذه الصورة تنطبق بصورة أساسية على شعوب عالم الوفرة والتمكن العلمي والتقني. أما الأمة التي أودع الله في عقيدتها ومبادئها إمكانات هداية العالم وإرشاده، كما أودع في أراضيها ودماء شبابها وسواعدهم إمكانات ضخمة تؤهلهم لأن يكونوا رقماً صعباً متميزاً في عالم المادة وموازين القوى، فإنها تواجه مشكلات كثيرة على الصعد الثقافية والاجتماعية والتقنية والاقتصادية والسياسية.

وأخطر ما في هذه المشكلات أن العديد منها ينتمي إلى ما يمكن أن نسميه بـ(الدورات الرديئة)؛ حيث إن كل مشكلة منها تفرز من المشكلات ما ينميها، ويمدها بأسباب البقاء؛ فيتولد عن ذلك نوع من الحيرة في الخروج من الأزمات والمآزق المختلقة.

ويزيد الطين بلة أننا لسنا على دراية حسنة بجذور مشكلاتنا والآليات التي تجعلها تستمر وتتكاثر؛ كما أن خبرتنا بالخيوط التي تربط بين مشكلاتنا العديدة أيضاً متواضعة.

وقد أفاء الله ـ جلَّ وعلا ـ على هذه الأمة بنوع من الأوبة الشاملة إلى دينه وشريعته، حيث بدأت الأمة تتحسَّس معالم الطريق، وتتفقد أماكن الإصابة في جسدها، كما شرعت في اكتشاف القوى المذخورة في كينونتها. وهذا الكتاب الذي بين يدي القارئ جزء من سلسلة رأينا تسميتها بـ«المسلمون بين التحدي والمواجهة» وقد اخترنا أن نعالج في هذه السلسلة موضوعات حضارية عامة للأسباب التالية:

١ ـ إن مجالات البناء والصراع الحضاري حين تكون رحبة ومتعددة فإنها تتيح لكل فرد من أفراد الأمة المساهمة فيها؛ كل في مجاله وتخصصه.

٢ ـ إن المواجهة التي فرضت علينا مواجهة شاملة، وعلى كافة الصُعد،

ومن ثم فإن تفهمها والصمود في وجهها وكسر موجاتها يحتاج إلى التحرك الشامل على كل المحاور، وبجميع ما يحتاج من أساليب ووسائل.

٣ ـ إن محاور التحضر المختلفة تتفاعل، وتتكامل بعضها مع بعض، والعمل عليها جميعاً يتيح دعم الضعيف منها من خلال تركيز أكبر على المحاور الأخرى، فحين يُصاب شعب ما بكوارث مادية مثلاً فإن بإمكانه الاعتماد على ما لديه من رصيد أخلاقي وتواصل اجتماعي في تحمل تبعات الكارثة وحفظ توازن شخصيته.

٤ ـ إن قبول التحدي على المستوى الحضاري يؤهلنا لمحاولة امتلاك عناصر (الرؤية الشاملة) التي تغطي مساحات واسعة من الأحداث والأفكار؛ تلك الرؤية التي تعد مهمة جداً على الصعيد العملي إذا ما أردنا ترتيب الأولويات وتذليل سبل الموازنات وتفادي اختناقات العمل.

ويسبق ذلك كله أن التكليف الرباني يغطي كل لحظة من لحظات وجودنا في كل صعيد وعلى كل مستوى. والقيام بواجب التكليف يقتضي منا الاستجابة الشاملة في كل ناحية من نواحي الحياة.

وإني إذ خصَّصت هذا الجزء لعرض التحديات التي تواجه الأمة لآمل من الله ـ تعالى ـ أن يجعل لهذا الكتاب نصيباً في حركة وعي هذه الأمة بواقعها والنهوض به، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

أ.د. عبد الكريم بكّار





ما الحضارة؟

الحضارة في اللغة: الإقامة في الحضر، وعلى هذا قول القطامي:

ومن تكن الحضارة أعجبته ... فأي رجال بادية ترانا

وقد ذكر ابن خلدون أن الحضارة هي: «تفنُّن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه، من المطابخ والملابس والمباني والفرش والآنية...»[(١)].

ومن الواضح أن ذلك لا يتم إلا في الحضر، أما البدو ـ كما يقول ابن خلدون ـ فهم يقتصرون على الضروري في سائر أحوالهم[(٢)]. فالحضارة إنما تبدأ في التكوّن الحقيقي حين ينتقل شعب من مرحلة الرعي وتتبع مواطن القطر إلى التوطن في الأمصار، وما جاورها، حيث تبدأ علاقات اجتماعية مستقرة، وحيث تتعقَّد المصالح، ويخرج الناس عما ألفوه من الحياة الفطرية المعتمدة على الاقتيات مما حولهم، دون كثير معالجة.

وحينئذ تتعقَّد فاعليات الناس، وترتفع وتائر العمل والإنتاج لديهم لتلبية احتياجات الحياة الجديدة فيصيرون حينئذ إلى ما ذكره ابن خلدون من التفنّن في إتقان الصناعات وضروب العيش المختلفة، وذلك كله معتمد على نوع من المعرفة النظرية والدربة العملية.

وهناك تعريفات حديثة كثيرة للحضارة، بعضها شمولي، وبعضها يتناول الظواهر الحضارية من زوايا محددة، فمن ذلك تعريف (تايلور) للحضارة

(١) مقدمة ابن خلدون ١:٣٠٩.

(٢) السابق: ٢٢٢.

بأنها: «كل ما يتقبّله الإنسان باعتباره طريقة للعمل والتفكير، وكل ما يتعلّمه، أو يعلّمه لغيره من الناس»[1] ويعرفها «ديورانت» بأنها: «نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة من إنتاجه الثقافي» ولها أربعة عناصر: الموارد الاقتصادية، والنظم السياسية، والتقاليد الخلقية، ومتابعة العلوم والفنون[2].

ويمكن أن يقال: إن الحضارة تعني نوعاً من الامتزاج والتفاعل بين العقائد والتصورات والأخلاق والنظم الاجتماعية وما توفر من معطيات ثقافية مع الخبرات الفنية والعملية لينتج عن ذلك وفرة في عالم الأشياء، وسيطرة أكثر على الطبيعة، وخروج من حيّز الضرورات إلى الشعور بالتأنُّق وتعدد الخيارات.

ويقسم العديد من الباحثين الحضارة إلى روح وجسد، وقد اصطلحوا على تسمية روح الحضارة بـ«الثقافة»، وتسمية جسمها بـ«المدنيَّة».

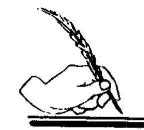
فالثقافة تعني الجوانب العقدية والنظرية، على حين تعني المدنيَّة الجوانب المادية والخبرات والمستويات الفنيّة والتقنيّة.

وهذا الفصل من أجل توفير إمكانات للدراسة، وإلا فإن الثقافة تسري في المنتجات المادية، كما يسري الماء في العود الأخضر، بل بينهما من العلاقات الجدلية ما يجعل أحدهما مؤثراً في وجود الآخر أو متوقفاً عليه.

---

(١) مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية ص١١.

(٢) أسس مفهوم الحضارة في الإسلام ص٣٢.



التحدي الحضاري

إن الله ـ تعالى ـ جعل الدنيا داراً للابتلاء، فوفّر فيها كل شروط الابتلاء، فحيثما انقلب الإنسان وجد نفسه أمام ابتلاء جديد، يقول ـ سبحانه ـ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾﴾[3].

ويقول ـ سبحانه ـ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[4] إن كل لحظة تمر على البشرية تأتي بابتلاء جديد من السرّاء والضرّاء، والغنى والفقر، والنجاح والإخفاق. وكل ابتلاء من أي نوع كان يحتاج إلى نوع من التبصر حتى يتم النجاح فيه، والموقف المبصر يحتاج إلى توفيق وعون من الله ـ تبارك وتعالى ـ، ومن ثَمَّ فإن من الحكمة البالغة أن يردّد المسلم في كل يوم ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾ مرات عديدة حيث يحتاج كلُّ وقت يمر عليه إلى تكييف جديد، وذلك التكييف يحتاج إلى هداية ربانية، وإلا كان مغبوناً.

إن مبدأ الزوجية الذي تقوم عليه الحياة يوحي إلينا بعدم استمرار الخير والشر والشدة والرخاء على شخص أو أمة، وإذا ما كنّا في الوضع الصحيح الذي يمكِّننا من فهم التحديات أمكننا أن نتقبلها، ونستجيب لها؛ فالإخفاق، وما يصاحبه من المكاره يوقظ فينا القوى الكامنة للخلاص منه، وصروف الأيام والليالي تجعل النجاح، وما يصاحبه من خير غير قابل للدوام والاستمرار عفواً من غير نصب ولا تعب. وهذا يوقظ فينا روح المحافظة

---

(١) سورة الملك: الآية ٢.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٣٥.

على الخير والاستزادة منه، وإلا حُرمنا منه، وهكذا... وهذا يعني أن تظل ملكات المسلم وقواه المختلفة في حالة من اليقظة التامة، وذلك هو الاستجابة للتحدي، والتجاوب مع الابتلاء.

درجات التحدي:

النحدي ذو درجات عديدة ومتنوعة، لكن يمكن تصنيفها في درجات ثلاث:

١ ـ التحدي المعجز:

يعني التحدي المعجز: مواجهة المرء لصعوبات تفوق طاقاته وإمكاناته بسبب ضخامة تلك الصعوبات أو بسبب سوء ظروف المواجهة أو بسبب الضعف الذاتي للمرء المتحدَّى، أو بسبب من ذلك كله. وهذا ينطبق على الأمم والجماعات والأفراد، وذلك مثل لو اجتاحت البلاد مجاعة طاحنة، ثم طلب من الناس أن يتعففوا عن أموال الآخرين وهم يرون أولادهم يموتون جوعاً أمامهم! أو طلب من مزارع أن ينتج ويصدر في بلد ليس فيه وقود ولا طرق ولا وسائل نقل. إن هذا اللون من التحدي يفوق قدرة أكثر الناس، ومن ثم فإنه يتحول من حافز إلى مُجهِض للإمكانات والقابليات.

٢ ـ التحدي الضعيف:

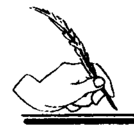
هو ذلك التحدي الذي لا يتطلب منا طاقات إضافية تزيد عما نبذله في حياتنا اليومية، مثل إيصال الأولاد إلى المدرسة أو الذهاب إلى العمل... ونحو من هذا وجود السلع في الأسواق بأسعار زهيدة فإن هذا لا يحفِّز الناس على تصنيعها، ومن هنا تلجأ الدول إلى توفير مناخات الصناعة، وإيجاد تدابير الحماية الوطنية.

وضعف التحدي كان سبباً مهماً في تخلف شعوب عديدة فالمناطق الحارة التي تتوفر فيها المياه والغذاء لا تلقى الحياة فيها إلا تحديات ضعيفة فلا حاجة إلى التدفئة، كما أن الغذاء متوفر؛ مما يدفع الناس إلى الكسل والخمول!.

٣ ـ التحدي المنتج:

هو التحدي الذي نملك المقدمات للاستجابة له، وتكون المقدمات والأدوات التي نملكها غير كافية، وإنما تحتاج إلى إضافات من عمل الفكر واليد. وتاريخ الدول المتقدمة هو تاريخ المواجهة المنتجة الواقعة ضمن دوائر الإمكانات المقاربة. فعلى صعيد الإنتاج والتنمية ـ مثلاً ـ توفر الدولة تجهيزات البنية الأساسية من طرق وموانئ وطاقة ومدارس ومشافي ومياه كي تكوِّن الأرضية التي ينطلق منها المواطن نحو الإنجاز؛ فليس في وسع المواطن أن يستورد الطاقة لتشغيل محركات مزرعته، كما أنه ليس في استطاعته أن يبني جامعة لتعليم أولاده! وعلى الصعيد السلوكي فإن الإنسان إذا ما وضع في ظروف عادية وأمامه نماذج خيرة يقتدي بها فإنه يستطيع أن يرتقي في معارج الكمال من خلال مجاهدة للنفس ميسورة.

هذا كله يعني أن من المهام الأساسية للدول والمجتمعات توفير الظروف والإمكانات التي تجعل التحديات منتجة، وتجعل الفرد في الوضعية الصحيحة للاستجابة.



من القمة إلى القاع

كان الناس في الجاهلية يعيشون في فضاءات الركود والسكون؛ فلا فارق بين اليوم والأمس، حيث إن الحالة الحضارية التي كانت سائدة لم تكن تتطلب حركة ولا تدفع إليها؛ وجاء الإسلام، فهزّ العرب هزاً عنيفاً، وبعث فيهم من الهمة والطموح وإرادة الخير والسعي إلى البذل ما لم يكن له نظير في التاريخ. واتسعت الدائرة بدخول الناس في دين الله أفواجاً وانداح الإسلام في الأرض؛ وظلت الأمة في حالة من الاندفاع قروناً عديدة يختلف تقديرها بحسب المجال الذي نؤرخ له. ثم أخذت تراكمات المشكلات الداخلية تجرد هذه الأمة من الحماسة المتَّقدة في دمائها شيئاً فشيئاً إلى أن دخلنا مرحلة الفتور والركود، مع أن المسلمين لم يعدموا في يوم من الأيام بعض الدول والحركات والأفراد الذين يحاولون بعث روح جديد، لكن الصحيح أن الخط البياني كان قد دخل مرحلة الانحناء ـ رغم بعض الاستثناءات ـ وما كان للناس أن يستشعروا حجم الإصابات التي تكبدتها الأمة في ذلك الوقت لأن الأمم الأخرى لم تكن أحسن حالاً منهم، بل إن كثيراً من المسلمين كان لا يشك أن أهل الإسلام هم سادة الأرض، وأن هناك مسافات شاسعة تفصل غيرهم عنهم. وكان ذلك الوضع من العوامل المهمة في تراكم المشكلات وضعف الإحساس بها.

ومنذ خمسة قرون أخذت أوربا في النهوض، وبدأت تزاوج بين العلم والتقنية، واستطاعت توفير حد مناسب من الاستقرار السياسي والتجانس الثقافي؛ وعن أوربا أخذت أمريكا واليابان والصين تقاليد تلك المزاوجة. وقد استغل الأوربيون معطيات العلم ومنتجاته في استعمار العالم ونهب خيراته.

ومن خلال حركة الاستعمار فتح المسلمون عيونهم على الهوة السحيقة التي تفصل بينهم وبين غيرهم، وبدأت الأمة تعاني نوعاً من التمزق الداخلي والحيرة والاضطراب، ولا سيما أنها ترى بطء حركتها وتسارع حركة الآخرين!.

إننا في هذا الكتاب سنحاول رسم صورة لواقع الأمة بعيداً عن احتقار الذات أو تمجيدها، وبعيداً عن اليأس أو المبالغة حتى يمكننا أن نتصور مخرجاً مناسباً من الدوامة التي ندور فيها.

ونود أن ننبه هنا إلى أمور عديدة قبل الولوج في عرض ألوان التحدي التي نواجهها:

١ ـ ما يرد من وصف لأحوال هذه الأمة لا يراد منه الأفراد، وإنما الوضعية العامة، وإلا ففينا بحمد الله أعداد غفيرة من الرجال والنساء الأوابين والأوابات الذين يتمتعون بأعلى قدر من الخيرية والفاعلية والعطاء لكن هؤلاء لا يصل حجمهم إلى النقطة الحرجة التي تمنح الأمة الملامح المطلوبة.

٢ ـ إن الأرقام المتعلقة بالدول الإسلامية وأحوالها المختلفة ليست دقيقة بالقدر الكافي؛ فآليات الإحصاء لدينا لم تبلغ النضج الذي يمكِّن من توفير أرقام دقيقة؛ والسبب هو التخلف نفسه الذي نعاني منه.

٣ ـ إن الشعوب الإسلامية تنتشر في بقعة واسعة من الأرض، ولكل شعب ظروفه الخاصة. وهذا يعني أن ما نذكره من آفات التخلف وألوان التحدي يختلف من شعب إلى آخر؛ فبعض الشعوب يعاني من تخلف شديد في قضايا التقنية والصناعة، ولكنها ليست فقيرة. وهناك شعوب إسلامية تتمثل معاناتها الكبرى في الفقر وإفرازاته، وشعوب تعاني من الجهل وضعف الالتزام بالمنهج الرباني...

لكن لا بد من القول إن ما سنذكره يمثل قواسم مشتركة متفاوتة التحقق بين بلد وآخر؛ فليس ثمة دولة إسلامية مصنَّفة مع الدول الصناعية المتقدمة،

كما لا توجد دولة حققت تقدماً علمياً وثقافياً ذا شأن في الموازين العالمية. والأمة على كثرة عددها وإمكاناتها غير ذات قيمة في المحافل الدولية؛ فأعراضها منتهكة وأراضيها تتناقص من أطرافها، ودماؤها مهدورة، وتمزقها وإحباط شعوبها في أعلى درجاته!..

٤ ـ إن كلمة «تخلف» التي ستلمحها عين القارئ بكثرة في هذا الكتاب لا تعني خلو الأمة من الخيرية، كما لا تعني أن العالم الغربي متقدم في كل شيء؛ فالمنهج الرباني واضح المعالم لدينا بحمد الله، والأخلاق ودرجات التواصل الاجتماعي بصورة عامة أفضل مما لديهم، والمعاناة النفسية أخف، لكن هذا لا يعني أنه ليس لدينا انقسام ثقافي، كما لا يعني أن لدينا الصحة النفسية المُرضية والأحكام العقلية الراشدة السديدة في كل المواقف.

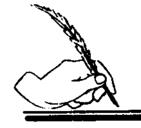
إن التخلف الصناعي باعتباره نتيجة مركَّزة لمشكلات قديمة مختمرة، وباعتباره سبباً لعقابيل كثيرة هو الأكثر شيوعاً في مجتمعاتنا، وبالتالي فإنه غالباً المقصود عند الإطلاق في هذا الكتاب ما لم نحدد غيره.

٥ ـ إن هناك اندغاماً وتبادلاً للتأثير بين الأسباب والمسببات في قضايا التقدم والتخلف؛ فالظاهرة الواحدة هي سبب وعامل من عوامل التخلف إذا نظرنا إلى الإفرازات التي تفرزها. وهي نتيجة إذا نظرنا إلى العوامل التي سبَّبتها؛ فالشقاق الثقافي الذي نعاني منه هو نتيجة للركود الحضاري وإغلاق باب الاجتهاد والانبهار بالحضارة الغربية وانهزام الأمة في الميادين الحضارية؛ وهو نفسه عامل يزيد في حدة كل ما ذكرناه حيث يبدد طاقات الأمة، وينتج الانقسام الاجتماعي.

٦ ـ لا بد من القول إننا لم نقل كل ما نريده في مشكلات الأمة، كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن حالة التخلف نفسها تمنعنا من الإدراك الجيد لتلك المشكلات، كما أنها تجعل تصنيفنا لتلك المشكلات متفاوتاً تفاوتاً كبيراً؛ فما أعدُّه مشكلة كبرى قد لا يعده القارئ كذلك، وما أراه سبباً قد يراه نتيجة وهكذا.

وإني لأرجو أن أكون بهذه الاحترازات والتوضيحات قد وضعت بعض الحواجز دون فهم غير دقيق لبعض ما أقول.

والآن فإلى أهم التحديات والمشكلات التي نحسُّ أن الأمة تعاني منها؛ وبالله الحول والطول.



الشقاق الثقافي

ليس المجتمع تراكماً من البشر الذين لا يجمع بينهم سوى اسم المكان الذي يعيشون فيه، وإنما هو قبل ذلك وبعده «مظلة لمجموعة من العلاقات والعقائد والتوجهات والتطور التاريخي المشترك بين مجموعة من الناس». ولا نظن أن هناك حضارة أكدت على التجانس الثقافي بين أبناء الأمة الواحدة والوطن الواحد كحضارة الإسلام. وهذا واضح في «وثيقة المدينة» التي عرضها النبي ﷺ على سكان المدينة المنورة على اختلاف أديانهم من أجل إيجاد نوع من الأرضية المشتركة للتعاون والتفاهم بينهم.

وأما على الصعيد الداخلي فإن الإسلام أعطى لنشر العلم بالعقيدة والأحكام الأساسية الأولوية على كل شيء، وجعل التقرب إلى الله ـ تعالى ـ بنشر العلم وتعلمه من أعظم القربات. وتوحيد مصادر التلقي والمعرفة وإحكام مناهجها من أهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى بناء مجتمع على أسس الفكر والعقيدة، لا على أساس القبيلة والعصبية والمنافع المادية. كما أن الإسلام ـ إلى جانب هذا ـ يحرم نشر كل الأفكار والعقائد التي تؤدي إلى بلبلة المجتمع وتمزيق وحدته الأساسية وتشويش معاييره الثقافية، كالأفكار الملحدة والمشكِّكة للناس في عقائدهم وكالمقولات التي تناقض ما عرفه الناس من أمر دينهم على سبيل القطع واليقين؛ مما عرف بـ«المعلوم من الدين بالضرورة»؛ وللحفاظ على نقاء ثقافة المجتمع وتجانسها شُرع «حد الردة»، وهو القتل بعد توفر بعض الشروط الموضوعية.

والأسباب التي تؤدي إلى تبني الإنسان لفكرة أو معتقد أو رأي كثيرة جداً، منها الظاهر، ومنها الخفي؛ فالاستعداد النفسي والفكري وظروف

الشخص المتلقي والأجواء العامة المحيطة به والمنافع التي يؤملها من وراء الإيمان بأفكار ما وطريقة تثقيفه والزاوية التي ينظر منها ونوع التربية التي تلقاها في صغره... كل أولئك عوامل تفضي إلى التنوع الثقافي. والإسلام يأخذ كل هذا بعين الاعتبار، وهو يريد من أبنائه ألا يكونوا نسخاً مكررة عن أصل واحد؛ إذ إن ذلك يؤدي إلى فقر مدقع في الحياة الثقافية، كما يؤدي إلى الجمود والخمول، ولكن الإسلام يرفض مع هذا أيضاً أن تتحول أوطان المسلمين إلى ساحات حرب ثقافية تطرح فيها أصول الهوية والانتماء والتوجهات الأساسية للأمة للجدل والنقاش والنزاع؛ لأن ذلك يستهلك طاقات الأمة، ويقطع عليها الطريق نحو أي إنجاز حضاري. وربما أدى ذلك إلى فتن داخلية تقوض بناء الدولة والمجتمع بصورة نهائية، على نحو ما هو حاصل الآن في بعض بلدان العالم الإسلامي وغيره.

الإسلام حريص على صون الثوابت من العبث، والدين نفسه هو الذي يحدد الثوابت والأصول، وعلى التخطيط الثقافي أن يستجيب لذلك بصورة كلية.

والإسلام إلى جانب هذا يحثُّ على الاجتهاد والاستنباط والاستفادة من الخبرات العالمية في شتى المجالات بما لا يتصادم مع هديه وتوجيهاته. وجعل عمل المجتهد المؤهَّل دائراً بين الأجر والأجرين؛ فهو خير على كل حال ما دام مؤطَّراً بالأصول والمرتكزات الأساسية؛ وهذا ما يشهد به تاريخ هذه الأمة فقد كان المسلمون أيام إقبال الإسلام ونهضته أقرب إلى الإبداع والتجديد وقابلية التنوع، حيث أنتجت أمة الإسلام في القرون الثلاثة الأولى من الآراء والأفكار والأنظمة ما لم تنتجه في عشرة قرون من عهود الإعراض عن الدين وركود تجديد وظائف التديُّن. وحين تراجعت فاعلية الدين في الهيمنة على الحياة العامة جمدت الحركة الفكرية، وسادت أنواع من النزاع والانقسام بين أبناء الملة الواحدة مما لا عهد للسلف به.

والمنهج الرباني إذ يرسم خطوط الثوابت ويترك مساحات للحركة والتجديد والاحتكاك مع الثقافات الأخرى إنما ينسجم مع مبدأ كوني يعتمد

التعدد في إطار الوحدة على نحو ما نشاهده في كل الكائنات من حولنا. وهو بذلك يؤمِّن نوعاً من التجانس بين سائر مفردات الوجود، كما يمثل استمرارية لمسارات أنظمة الخلق.

أسباب الشقاق الثقافي:

إن الأمة التي تستطيع إيقاف خلافاتها عند حدود معيَّنة تستطيع أن تجعل منها عامل تنوع وثراء حيث لا غنى للإبداع عن هوامش من الحرية الثقافية ومن ثم فإننا هنا نتكلم عن الانقسام الثقافي الذي يصيب الأرضية الثقافية، المشتركة للمجتمع؛ مما يحوّله إلى مجموعات من المنظومات المتصادمة المتصلِّبة. ومن تلك الأسباب:

١ ـ دفق الثقافات الأجنبية:

أدى التواصل العجيب بين «حارات الكرة الأرضية» إلى نوع من امتزاج الثقافات لا سابقة لبني الإنسان بمثله، وأثار هذا في عقول الناس ـ ولا سيما الصفوة ـ نوعاً من علم المقارنة وثقافة النقد. ورأى أبناء المسلمين ـ ولا سيما الذين درسوا في الغرب ـ الفوارق الكبيرة بين واقع أمتهم وواقع المجتمعات الأخرى، حيث إن أكثر الموازنات لن تكون لصالحنا؛ ولو لم يكن في الأمر إلا ما نحن فيه من مهانة وتبعية في شئون المعاش لكان كافياً، حيث يجد الواحد منا نفسه محاطاً بكل المنتجات التي لم تصنعها يد إسلامية[١]، كما يجد الخلافات وأشكال التقزم والتجزئة تجتاح العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه!

وصاحب ذلك دعوات جادة أُنفقت عليها البلايين، وهي مناقضة في مضامينها لكثير من المقولات الإسلامية الأساسية في الاقتصاد والفلسفة

---

(١) دخلت دول إسلامية قليلة في حركة تصنيع نشطة في السنوات الأخيرة، على نحو ما هو موجود في أندونيسيا وماليزيا، لكن المؤسف أن الذين يهيمنون على الصناعة هناك هم من غير المسلمين من الصينيين وغيرهم!!

والاجتماع وغيرها. وكمّل ذلك عامل ثالث خطير هو تشبُّع أبناء المسلمين بالثقافة الغربية عن طريق الدراسة بالخارج أو عن طريق القراءة والاستماع.

وأدى كل ذلك إلى نشوء أجيال من المسلمين تشكك في الألوهية والوحي والنبوة. وقد أبرز كثير منهم تلك الشكوك في صورة اعتراضات على صلاحية الإسلام لقيادة الحياة. وقد صاروا إلى أسوأ ما في تاريخنا من أحداث ووقائع - يدينها الإسلام نفسه - فأبرزوها للناس على أنها من نتاج الإسلام ومعطياته! وكان من جملة ردود الفعل أن عمد أهل الغيرة على هذا الدين إلى خير ما في تراثنا، فأخرجوه للناس على أنه يمثل التراث كله. وكانت النتيجة أن أصبح الناس فريقين متضادي الاتجاه، لا تجمع بينهما إلا عبقرية المكان! وكان الفريق المناصر للثقافة الأخرى هو الأعلى صوتاً والأقوى عدة - في شريحة المتنفِّذين - بما هيأ له أصحاب تلك الثقافة من أسباب التمكين!

محنتنا مع بعض المثقفين:

تقدِّم الثقافة والمدنية الغربيَّتان نفسهما نموذجاً ناجزاً يُحتذى به على كافة المستويات، وفي جميع المجالات، أو هكذا يراهما بعض المثقفين. ومن ثم فإن المطلوب من الأمة أن تحاول اللحاق بركب الحضارة الغربية مهما كان ذلك ممكناً من غير تمييز ولا تدقيق؛ ولا يتوقف الأمر عند طلب التماهي مع الحضارة الغربية، بل يتجاوزه إلى جعل الإنجاز الغربي الراهن مقياساً لصحة ثقافتنا ومدى تقدمنا؛ وهذا أدى إلى محاولة تحطيم كل البنيات الثقافية والاجتماعية لدينا أملاً في تهيئة التربة للغراس الغربي المعطاء!

وفي البداية فإن الحضارة الغربية عبارة عن إنجاز تاريخي، لا يتسم بسمة الثبات والاستقرار، وهناك الآن كثير من الشكوى من بعض إفرازاته ونتائجه على غير صعيد؛ فكيف يمكن التحاكم إليه؟

ثم إن أولئك المتغربين غضوا الطرف عن أكثر عناصر التقدم الغربي محوريَّة، وهو عنصر التطور التاريخي؛ إذ إن الحضارة الغربية هي الثمار

اللانهائية لكل التفاعلات التي تمت في الغرب خلال القرون الخمسة الماضية بالإضافة إلى البنى والموازنات العميقة المتجذرة في الشخصية الغربية. ومن ثم فإن نقل التجربة الغربية إلى المجتمعات المسلمة سيعني إغفالاً لكل الفوارق الأساسية التي تفصلنا عنهم، والعاقبة هي هدم البُنى التقليدية المحلية دون وجود إمكانية لإقامة بنيات حديثة. وهذا ما حدث بالفعل فكل الكتابات والمحاولات والأطر التي قامت خلال أكثر من قرن في مجتمعاتنا الإسلامية كانت تستهدف إرساء ثقافة محاكية للثقافة الغربية، تقوم بقيادة التحولات الشاملة. وكانت الثمار اتساع الهوة الفاصلة بيننا وبينهم بدل أن تضيق. ومهمة هذا الكتاب أن يميط بعض اللثام عن حجم تلك الهوة.

ثم إن من الخطأ الظن أنه يمكن تغيير المعتقدات من خلال البحوث والدراسات وكل فنون التقدم التقني؛ فهناك إمكانات واسعة لأن يجمع الإنسان في شخصيته بين عقيدة خرافية بالية وبين أرقى ثقافية إنتاجية معاصرة، وهذا ما نجده لدى بعض العلماء من أبناء الشعوب الغربية، بل ما نجده عند شعوب كاملة، كما هو الشأن عند الشعب الياباني!

فهل يمكن القضاء على عقيدة التوحيد المنبثقة من الوحي الإلٓهي، إذا لم يمكن للتقدم العلمي والتقني أن يزعزع عقائد عباد الشمس والبقر والشجر؟

إن مهمة الدراسات أن توفر أحسن الأجواء والشروط لتفعيل العقائد وزيادة الوعي بها، وليس أكثر من ذلك.

٢ ـ الركود الحضاري:

يعد الركود الحضاري سبباً مهماً من أسباب النزاع الثقافي حيث إنه يدل على ضعف أداء المبادئ والنظم المتولدة منها، في الوفاء بحاجات الأمة، وحفظ كرامتها وأمنها بين الأمم. وهذا الضعف يُفسَّر في أحيان كثيرة على أنه ضعف في المبادئ نفسها، وليس في توظيفها وارتفاع أهلها إلى مستواها. وهذا يجعل كثيراً من الناس يولون وجوههم نحو مبادئ أخرى. وفي المقابل فإن الشقاق الثقافي في الأمم التي أصابت نجاحاً في حياتها واستطاعت

السيطرة على مشكلاتها ومعالجتها أقل بكثير؛ حيث إن عدم الشعور بوجود مشكلات حادة غير معتادة لا يشجِّع على البحث في جذور الثقافة ومنطلقاتها، بل إن النجاح على الصعد المختلفة يدعو إلى إيجاد الفلسفات النظرية التي تعزز من نفوذ المبادئ والثقافة السائدة.

ولم تكتف الدول الصناعية بمحاولة حل المشكلات الداخلية، وإنما صارت تدعم استقرارها الداخلي بتوسيعها لما يسمى بـ(المجال الحيوي) حيث عمدت إلى مد نفوذها الأدبي والثقافي إلى الدول المجاورة والضعيفة ليشكل ذلك ضرباً آخر من ضروب النجاح وتعزيز الوحدة الداخلية.

ولا يقتصر ضرر الركود الحضاري على ما ذكرناه، وإنما يمتد إلى خلخلة التوازن الثقافي والاجتماعي؛ لأن الحركة تؤمِّن نوعاً من التواصل والالتحام بكل الأبعاد، وتمزج بين الفكر والعمل على نحوٍ مبدع. وإن حال الاتزان على المستوى الحضاري لا يختلف كثيراً عن حال الماشي على حبل مشدود؛ فهو كي يحفظ توازنه عليه أن يسير، وإلا سقط.

وهناك خطر ثالث يترتب على الركود الحضاري، هو الاندفاع نحو الرسم في الفراغ؛ حيث إن انعدام الحركة يعني اضمحلال التجارب. وهذا يعني الحرمان من القبض المتجدد على الحقائق والفهم المتنامي لمنطق العلاقات الكلية القائمة في المحيط الدولي والكوني؛ ونتيجة هذا هي انقسام المثقفين تجاه كل الأحداث العالمية؛ لأن القاعدين عن الفعل لا بد أن يقعوا ضحايا لردود الفعل. وأزمة الخليج نموذج حي على ما يمكن أن يحدث من نزاع وشقاق بين مثقفي العالم الإسلامي عند كل منعطف حاد.

٣ ـ الجدل بين القديم والجديد:

لا تعرف الحياة الجمود؛ فما يُظنّ أنه جمود واستقرار ما هو إلا نوع من الحركة البطيئة، ولكون التحولات الاجتماعية والثقافية بطيئة جداً تظل غير مرئية بشكل واضح؛ فهناك في كل يوم جديد ينسخ شيئاً كان بالأمس القريب أو البعيد جديداً. وفي الجدل بين القديم والجديد مصلحة كبرى في حفظ

التوازن والاتزان الحضاري حيث يحدُّ أنصار القديم من طيش المندفعين نحو كل غريب طارئ، ومن نزق الذين يجرون وراء كل طريف براق؛ مما يفقد الحياة ما يلزمها من الاستقرار، ومما يجعل عملية الهضم والاستيعاب الثقافي تعاني من العسر والعجز.

ودعاة التطور والتنامي الحضاري، يحولون بين الأمة والركون إلى الجمود والإخلال إلى الكسل نتيجة العكوف على الموروث وتكراره تكراراً آلياً يعطل التفكير والملكات الإنسانية[١]، كما يجعل الحياة تتأزم نتيجة عدم ابتداع أدوات ووسائل لحل الأزمات والمشكلات التي يأتي بها تعاقب الأيام والليالي.

وهذا الجدل يظل نافعاً ما دامت هناك أرضية مشتركة تتيح نوعاً من المبادئ والمفاهيم المشتركة بين أنصار القديم والجديد، حيث إن لكل ثقافة جوهرها الفرد وتوازناتها العميقة، التي يعد المساس بها نوعاً من الإجهاز عليها؛ ولها إلى جانب ذلك هوامش ـ تتسع وتضيق ـ تتركها للتفاعل مع الجديد الوافد مما ينسجم مع جوهرها، ويكيِّف مبادئها، وينشط وظائفها. وإذا كان التجديد ضمن هذه الحدود؛ فإنه وإن وجد نوعاً من المعارضة في البداية إلا أنه سوف ينتصر في النهاية حيث يدرك أهل الحصافة أنه الوسيلة الضرورية للحفاظ على جوهر الثقافة من التآكل والاستهلاك. أما حين يأتي الجديد ليجهز على مقومات الثقافة الأساسية، أو يصادم بعض مسلَّماتها فإن الثقافة تفرز نوعاً من العطالة الضرورية؛ كي تحافظ على توازنها ريثما تستجمع قواها استعداداً لمرحلة الهجوم. ومن هنا فإن دعاة التبعية لشرق أو غرب قد بعثوا روح المقاومة والاستجابة للتحدي في دماء ثقافتنا الإسلامية بعد طول رقود؛ وربَّ ضارة نافعة!.

إن الجدل بين القديم والجديد يؤدي إلى تجديد الثقافة في حالات تواصل التراث واستمرار فاعليته وعطاءاته؛ فلا يشعر الناس بالجديد كالذي

---

(١) أزمة العصر: ١٢.

يعيش نهاره في حركة دائبة فإنه لا يفاجأ بتحولات الليل والنهار؛ لكن حين يتم التجديد بعد فترة من بعد التراث عن التفاعل مع الواقع، وتحييد جوهره وعُمُده عن توجيه الحياة، فإن التجديد سيؤدي غالباً إلى صراع مرير يحوّل البلد الواحد إلى ساحة حرب أهلية أبطالها وضحاياها من أبناء أسرة واحدة؛ وهذا ما يحدث الآن!!

إن المشكلة الأساسية في عملية الجدل القائمة بين القديم والجديد أن الذين احتكوا بالثقافة الغربية من أبناء جلدتنا جعلوا الشرع في مواجهة العقل، وجعلوا تراثنا كله عبارة عن نقيض للتحديث، فلا عقلانية إلا بالخلاص من الشريعة، ولا تحديث إلا بالإجهاز على التراث، وغسل ذاكرة الأمة منه. وقد حاولت مجموعات من المثقفين المحدثين - ونجحت في المحاولة إلى حد بعيد - أن تشق المجتمعات الإسلامية إلى شقين؛ الأول عصري يحتكر السلطة والثقافة والثروة، والثاني تقليدي محروم من كل سلطة وثقافة وإمكانية[1]، وتحول بذلك كثير من الشرائح الاجتماعية إلى أن يكونوا خدماً لأصحاب الكفاءات والمواهب القادرين على أن يكونوا الوسيط بين الشرق والغرب أي: أن يسهلوا نهب العالم الشعبي واستغلاله وتطوير التجارة، وبالتالي أن يعمقوا هذه الهوة التي تفصلهم عن الأغلبية الشعبية.

وفي الوقت ذاته ستزداد سيطرة الثقافة العصرية على نخبة اجتماعية محدودة، وسيتدهور وضع الثقافة التقليدية مع تدهور المواقع الشعبية، وسيؤدي ذلك إلى المزيد من الصراع والتوتر والتمرد[2].

إن النهضة الشاملة المهتدية بهدي الشريعة الغراء وقيمها الأساسية هي وحدها التي يمكن أن تكسر من حدة الجدل بين الماضي والحاضر، وتحول الحروب الكلامية وسياسات الأرض المحروقة إلى تنوع ثقافي وثراء حضاري يتلاقح، ولا يتصادم.

---

(١) انظر اغتيال العقل: ٢٤٣.

(٢) انظر المرجع السابق: ٢٤٤.

٤ ـ الموقف من التراث:

إن التعامل مع التراث يمثل تحدياً حقيقياً لكل أمة من الأمم؛ حيث إن التراث قد يكون محفِّزاً وملهماً، وقد يكون مثبطاً ومُقْعداً، بل إنه في حالات الركود يمثل مصدراً مستمراً للمشكلات والانتكاسات. وإن التعامل الراشد هو الذي يجعلنا نقطف أزهاره دون أن نشاك بأشواكه. والتراث في نظرنا كل ما انحدر إلينا من عطاءات الآباء والأجداد على المستويات المعنوية والمادية عبر تفاعلهم مع كل ما يفرزه التلبس بظروف الزمان والمكان.

والكتاب والسنة ليسا من التراث؛ فهما شطرا الوحي؛ والوحي فوق الزمان والمكان؛ لأنه تنزيل من عزيز حكيم. ولا ريب في أن الوحي كان يمثل في تراثنا ـ على درجات متفاوتة ـ المحور والملهم والمحك لكل ما أنتجه آباؤنا على الصُعُد كافة، لكن الوحي لا يتطابق مع التراث، فليس التراث وحياً، ولا الوحي تراثاً.

ونحن لا نستطيع أن نفلت ـ لو شئنا ـ من ذلك التراث؛ لأن الشخصية الاعتبارية للفرد المسلم والأمة المسلمة مغروسة ومتجذرة في ذلك التراث بجميع منظوماتها العقدية والفكرية والشعورية والرمزية؛ فنحن باعتبارٍ ما «شيء من الماضي!».

وهناك اليوم هجمة شرسة للغاية على ذلك التراث، ومحاولات مستميتة هدفها سلخ المسلم عن تراثه. وذلك سوف يؤدي ـ مهما كان القصد ـ إلى سهولة توظيف المسلم في الخطط الاستعمارية وسلبه كل أسلحة المقاومة؛ على أن الداعين لذلك قد بلوروا نظريات الطمس والسلخ على هدي من الثقافة الغربية. فهم يدعوننا بصورة ما إلى الانتماء إلى نمط ثقافي جديد تسوده أدبيات الغرب ومقولاته، ويتم ذلك من خلال الدعوى بأن الثقافة الغربية على درجة من الشمول والاتساع والعالمية تؤهلها لأن تكون البديل عن كل الثقافات المحلية والمعطيات التراثية للعالم أجمع!

وهم بذلك يجهلون، أو يتجاهلون أنه ليس هناك ثقافة عالمية بهذا

الوصف، وإنما هي ثقافة محلية تمد إشعاعات عديدة منها نحو الثقافات الأخرى، ولا يمكنها أن تحل محل تراث الآخرين إلا إذا افترضنا شعباً تخلص من كل ماضيه وموروثاته النفسية والفكرية، وتخلص من معطيات المكان الخاصة، ثم قرر أن يلتحق بإحدى الدول الأوربية، وهذا لم يحدث، ولن يحدث.

ويقابل هذا الفريق الجاحد فريق آخر يمم وجهه شطر التراث هارباً إليه من الواقع؛ ليجد فيه السكن النفسي أو المخرج من أزمات الواقع، وقد أغرق في الالتحام بالماضي إلى حد الذهول عن الواقع والاغتراب عنه، فكانت النتيجة ترديد مقولات وسرد حوادث أنجزها الآباء، لكن إمكاناتها في مجال إصلاح الواقع باتت محدودة؛ لأن الذي يخلد من عطاءات الأجيال الأطر العامة والمقولات الكبرى، وهي لعمومها تكون ـ في الغالب ـ عاجزة عن العمل بفاعلية في العصور التالية؛ وذلك لأسباب عدة، منها كثرة الخصوصيات التي تكتنف الوقائع والأحداث والمشكلات. ومنها أن من غير الممكن أن تتَّسع فترة سابقة لفترة لاحقة، وهذا ما جابهه السلف بحركة موّارة من التجديد والاجتهاد المستمر؛ فحقبة التابعين لم تتسع لحقبة تابيعهم مما دعا هؤلاء إلى الاجتهاد، وهكذا إلى يوم الناس هذا..

هذان الموقفان من قطبي التنافي الثقافي حوَّلا الساحة الثقافية إلى ساحة معارك ملتهبة. والسبب في ذلك أن كلاً منهما وقف من التراث موقفاً انتقائياً يميل إلى إخراج أفضل ما في التراث وجعله ممثلاً له، أو يميل إلى أسوأ ما في التراث، ويكثف التراث كله فيه!!.

ونحن نرى في هذا أننا إذا أردنا أن نتصور حقبة تاريخية، فينبغي أن نتصورها تصوراً كلياً ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ كما هو الشأن فيما إذا أردنا البحث عن الجذور والمسببات التاريخية للمشكلات التي تعاني منها الأمة، حيث إن الظواهر الكبرى الجيدة والرديئة إنما تتولد نتيجة التراكمات الزمانية والمكانية المختلفة.

وفي حالتنا الإسلامية يجب أن ندقق بصورة خاصة في التفريق بين

الأحداث والوقائع والظواهر التي وجدت امتثالاً للآمر الشرعي وتلك التي كانت حصيلة اجتهادات أو عادات بشرية. ونحن الأمة الوحيدة ـ بحمد الله ـ التي تستطيع أن تحاكم تراثها إلى معايير ليست من صنع التراث. أما الأمم الأخرى فإنها لا تزيد على أن تحاكم حالة ماضية إلى حالة حاضرة هي من معطياتها، وسيأتي اليوم الذي تحاكم فيه الحالة الراهنة إلى حالة وُلِدت منها؛ حيث تلد الأمَة ربَّتها!!

وإذا أردنا في بعض الحالات أن نتخذ من التراث حافزاً أو مُلْهماً أو مادة للتوظيف وتكرير المهام، فإن الموقف سيكون حينئذ انتقائياً مع اعترافنا بأن ما أخذناه بعض التراث لا كله.

إن موقفنا من التراث يجب أن يتراوح بين التوظيف والاستلهام والتجاوز والاعتبار والنقد؛ وليس هذا المقام مقام بيانه، لكن كل ما أريد أن أقوله هنا هو أن عدم التعامل مع التراث بالجدية والحصافة المطلوبة سيؤدي إلى أضرار بالغة لديننا ودنيانا، وأن من وظائف العقيدة الأساسية تفسير التاريخ وتقويمه، وإذا لم ينطلق أبناء الوطن الواحد من عقيدة واحدة في التعامل مع تراثهم فلن يحصدوا من ذلك التعامل إلا مزيداً من الشقاق والخلاف والتآكل الداخلي.



التخلف عن المنهج الرباني

إن مقاييس المسلمين المتعلقة بالتقدم والتأخر تختلف في جوانب عديدة عن مقاييس غيرهم؛ فنحن باعتبارنا «أمة رسالة» نعد مهمتنا الأولى في هذه الحياة ليست إعمار الأرض ولا تحقيق الرفاهية أو تحسين الحالة الصحية أو تأمين عبور القارات بأسرع وقت ممكن؛ وإنما محاولة التحقق والتلبس بالعبودية الكاملة لله تبارك وتعالى ونشر تعاليمه وإعلاء كلمته في العالمين. وما ذكرناه قبلُ إنما نقوم به تعبداً لله واستجابة لأمره وسعياً وراء توفير أجواء التدين والاستقامة وبقاء كوكب الأرض صالحاً لحياة كريمة مطمئنة.

ومن هنا فإن علينا الآن ونحن نتثاقفُ في أسباب انحدار أمتنا من القمة إلى القاع أن نقف ملياً عند رصد الآثار الحضارية لمجمل الانحرافات العقدية والمنهجية والسلوكية، وتفاعلاتها مع أسباب التخلف المادي الذي تعيشه المجتمعات الإسلامية على العديد من الصُعُد.

وإذا أجلنا النظر في حالة الأمة اليوم ومدى التزامها بدينها أمكن أن نلحظ ما يلي:

١ ـ انحرافات في مفاهيم العقيدة الأساسية سواء منها ما يتعلق بالذات الإلَهية، وما يتعلق بالنبوة والرسالة، وما يتعلق منها بالقضاء والقدر...، وهذه الانحرافات تتفاوت بين بلد وآخر لكن أكثر المسلمين ـ على مستوى العامة خاصَّة ـ مشوَّش العقيدة. فإذا انتقلنا إلى مستوى فاعلية العقيدة ومدى بعثها على الفعل والكف وجدنا أن ضعفاً مخيفاً في استجابة المسلمين لنداءات العقيدة يخيِّم عليهم؛ فعلى الرغم من إيمان المسلم بمسئوليته عن الأعمال التي يقوم بها نجد نوعاً من اللامبالاة وعدم الاهتمام بذلك؛ كما

نجد أن المسلم يعتقد أن الرزق مقسوم، ثم نجد كثيراً من المسلمين يأكل الربا، ويمارس الغشَّ، ويأخذ الرشوة، ويذل نفسه، وينغمس في أمور دنياه مع التفريط بالفرائض والواجبات.

إن فاعلية العقيدة - في الحسابات الحضارية - لا تقل أهمية عن صفائها؛ فكلاهما شرط أساسي لإنجاز حضاري متميز، ومتناسب مع الجهد والعصر.

٢ - الجهل المطبق بأحكام هذا الدين؛ فنظراً لانتشار الأمية وتحجيم مادة التربية الإسلامية في السواد الأعظم من البلدان الإسلامية إلى درجة لا تبتعد عن العدم كثيراً، وتشويه الكثير من وسائل الإعلام والمنشورات والمطبوعات لحقائق هذا الدين وأركانه وتسليط الضوء على جانب من الإسلام وإسدال الستار على جوانب أخرى، نظراً لكل ذلك فقد اختلطت أمور الحلال والحرام على كثير من الناس، وكثر التهاون بالكبائر، كما ساد إهمال الفرائض. والدليل الحي على عدم اهتمام المسلمين بقضية الالتزام أنه لا توجد أي إحصاءات لأعداد ونسب الذين يحافظون على الصلاة أو الذين يؤدون الزكاة. . . . مع أن دولاً علمانية - مثل بريطانيا - أجرت إحصاءات للملتزمين بالمسيحية فيها! ونتيجة لفقد الإحصاءات بصورة تامة فإن أمر إقبال الإسلام صار ضبابياً في كثير من الأحيان، وصار التقويم لجوانب التقدم والتراجع في مسألة التدين أمراً شبه مستحيل. وهذا كله بالغ التأثير في إنجاز أي تخطيط دعوي مثمر.

٣ - غلبت النزعة المادية، وسيطرت على مشاعر المسلمين وهمومهم نتيجة التأثر بالحضارة الغربية المادية التي لا تقيم لأشواق الروح وصلاح الآخرة أي وزن؛ فالهمُّ الأكبر ليس ما أنجزه على صعيد مرضاة الله، وإنما ما زاد في ثروته. واضمحل لفظ (الصالح)، و(التقيّ) على ألسنة الناس وحل محله لفظ (الإنسان الناجح)، كما غابت عن ألسنة كثير من المسلمين لفظة (ابن حلال) وحلت محلها لفظ (كَدَع) و(شاطر)، وكان ذلك دليلاً واضحاً على ولادة معايير اجتماعية جديدة في تحقيق القبول الاجتماعي.

وإنه لا يجوز أن نغفل هنا الأحوال المعيشية السيئة للسواد الأعظم من المسلمين حيث أذلَّ الفقر والمرض والجهل المسلمَ، وضغط على قيمه الإسلامية، ودفعه إلى الوقوع في كثير من الدروب المظلمة، حيث صار الشعور بالضرورات قوياً؛ مما عزّز من الترخص في الوقوع في المحظورات؛ وصارت الكماليات ـ في عرف الشرع ـ ضروريات؛ فالأعراف الاجتماعية هي التي تتولى ذلك.

٤ ـ من أنواع الخلل في حياتنا التعبدية اختلال الترتيب الشرعي بين أنواع المطلوبات والمنهيات؛ ففي بعض البلدان الإسلامية يحرص المسلمون على (الأضحية) وغُسْل الجمعة أكثر من حرصهم على الصلاة، وفي أكثر بلدان العالم الإسلامي يحرص كثير من المسلمين على الصيام أكثر من حرصهم على الصلاة، مع أنها أهم وآكد في نظر الشرع!

كما أننا نجد من المسلمين من يهتم ببعض المندوبات أو السنن مع غض الطرف عما يصاحب ذلك من أعمال محرمة، على نحو ما يجري في بعض البلدان الإسلامية من خروج النساء إلى صلاة العيد، وهنَّ متعطرات، وفي أبهى حُلَّة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى خلل عظيم في تقويم الأشخاص والمواقف والأفكار، فكم من رجل أحسن الظن به لأنه قال كلمة فُهِمَ منها حبُّه للإسلام أو الرسول ﷺ مع أن واقع حياته وأعماله هو الصدُّ الكامل عن سبيل الله والاستهانة بأمره!!

٥ ـ التقصير الكبير في نشر الدعوة الإسلامية خارج المجتمعات الإسلامية والتقصير في التوعية الإسلامية داخلها.

أما على الصعيد الأول فإن أكثر المراكز والهيئات القنصلية التابعة للدول الإسلامية لا تهتم بأمر الدعوة؛ فليس فيها ملحقون دينيون، وليس لها أنشطة ذات بال في إظهار شعائر الإسلام أو التعريف به؛ مع أن أمتنا تملك الرسالة التي تحتاجها البشرية لإنقاذها ونجاتها؛ كما أن الإسلام يمثل الامتداد الثقافي

والحضاري للدول الإسلامية خارج حدودها لو كانت راغبة في بناء خطوط دفاع متقدمة، أو بناء علاقات ومصالح تخدم أمة الإسلام.

ولو لم يكن في شرح الإسلام للعالم سوى تحسين صورة المسلمين ـ التي شوهها الإعلام الصهيوني ـ أمام الآخرين لكان ذاك كبيراً.

وأما على الصعيد الداخلي فما يبذل من جهد في دعوة غير المسلمين إلى الإسلام يكاد يكون معدوماً أو ضئيلاً، مع أن مشكلة الأقليات غير المسلمة قد سببت الكثير من المتاعب، وبذل من الأموال لاحتوائها الكثير، ولو أن دعوة نشطة قامت بينهم لهدّأت مشاعر كثير منهم، ولحيَّدت آخرين، كما أدخلت كثيرين منهم في الإسلام.

ولا أريد أن أستعرض حال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوعية المسلمين داخل بلدانهم فذاك أمر لا يحتاج إلى شرح!

هذه الأنواع من التخلف عن المستوى الذي يريده لنا المنهج الرباني اشتبكت مع عوامل مادية من فقر ومرض وأمية وقهر. . . .، ودخلت معها في علاقة جدلية؛ وصار كل منها يمد في سلطان الآخر حتى وصلنا إلى ما نحن فيه!

إن أهمية سلامة العقيدة والارتقاء إلى مستوى الالتزام المطلوب ذات أثر مهم في توفير الشروط الموضوعية والنفسية والاجتماعية التي كانت سائدة أيام انطلاقتنا الحضارية الأولى، ولن نستطيع أن نفعل شيئاً مما هو مطلوب اليوم ما لم نوفر الحد الأدنى من تلك الشروط.

وذلك يعود إلى أن تكوين النفس الأولية للحضارة الإسلامية تمَّ في أجواء هداية المنهج الرباني وإشعاعاته، وترتب على ذلك تكوين (حساسيات) في بنانا النفسية العميقة تساعد على إفراز العطالة الفكرية والنفسية كلما ابتعدنا من أجواء التكوين الأولى؛ ويترتب على ذلك العطالة على مستوى الحركة، والاستسلام ـ بالتالي ـ إلى معطيات البيئة والتربية الاجتماعية والظروف غير المواتية من داخلية وخارجية.

ويبدو أن هذه السنة ماضية في أمم الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ كافة. وذلك واضح من حديث القرآن الكريم عن أسباب هلاك الأمم السابقة وسوء أحوالها؛ حيث وضَّح لنا أن أيام الله ـ تعالى ـ لم تدر عليهم بسبب تقصيرهم في إعمار الأرض والسيطرة على الطبيعة، وإنما بسبب استدبارهم لرسالات السماء، وبعدهم عن المنهج الذي سنَّته لهم. ومن هنا فإن كثيراً من العلل الأولى للواقع الذي نقاسيه ربما عاد في وجوده إلى أكثر من ألف سنة! والذي جعل الأمة تقاوم أسباب الفناء كل تلك الحقب الطويلة هو ما بقي فيها من التدين، وما تركته قوة الانطلاقة الأولى من اندفاع، وما تتروحه هذه الأمة من حركات التجديد والتصحيح بين الفينة والفينة؛ والله غالب على أمره.

بعض الجذور والأسباب المختلفة لما نحن فيه



أود أن أؤكد مرة أخرى أن مظاهر التخلف المادي يمكن اعتبارها أسباباً، كما يمكن اعتبار الأسباب مظاهر بحسب الزاوية التي ننظر منها؛ فدخول الاستعمار نتيجةٌ لضعف المسلمين، وهو سبب في زيادة ذلك الضعف، ومن ثم فإن الفصل بين المقدمات والنتائج في هذا الباب قد يكون عسيراً؛ فلا بد من شيء من التجاوز والتسامح.

إن استقصاء الجذور والأسباب التي أدت إلى ولادة الواقع الإسلامي الناجز يحتاج إلى كتاب أو كتب. هذا بالإضافة إلى صعوبة تحديد بدايات هذا الواقع وتحديد امتداداته في الماضي السحيق ثم صعوبة رسم المنحنيات الكبرى التي تركت أعظم الآثار فيه؛ فلنقتصر على ما نراه ذا خطر وأهمية خاصة. ويمكن أن نذكر منه ما يلي:

١ ـ شهد صدر الإسلام وفي وقت مبكر من تاريخه نوعاً من اختلاف وجهات النظر والانقسام بين أصحاب الخبرة وأصحاب القرار أو أهل الكتاب وأهل الحديد؛ مما جعل مشاعر التمزق والحيرة والقلق تسيطر على حسِّ المسلم، فحرم بذلك العالم الإسلامي من خير عظيم، وكان مآل ذلك الضعف لكلا الفريقين. فالمثقفون وأهل التخصصات المختلفة صاروا بعيدين عن المعايشة اليومية لمعاناة القيادات التي تريد تكييف الواقع والمصالح مع المبادئ التي تؤمن بها. وهذا أدى بهم إلى أن يرسموا في الفراغ، فتضخَّمت لدينا بعض الجوانب في الثقافة حتى درجة الفضول والاجترار، وضمرت جوانب أخرى ـ مثل السياسة الشرعية ـ إلى حد الاضمحلال.

وأضعف هذا الوضع أصحاب القرار، فحرمت الدولة الإسلامية من الخبرات والكفاءات التي تساعد على اتخاذ القرارات الراشدة واستكشاف آفاق المستقبل. هذا بالإضافة إلى ما ولَّده ذلك من انقسامات اجتماعية خطيرة وثورات متواصلة أو انكسارات مفجعة.

ومردُّ كثير مما حدث إلى الانحراف عن المبادئ الأساسية التي أرستها الشريعة في قضايا الحكم إلى جانب ضعف تطوير الأنظمة الإدارية المختلفة بما يناسب اتساع رقعة العالم الإسلامي، وتغيُّر كثير من أحواله.

وما زالت المعاناة مستمرة في كثير من بلدان العالم الإسلامي!

٢ ـ حين شرعت أوروبا في انطلاقتها قبل ما يزيد على أربعة قرون كانت موازين القوى تميل لصالح المسلمين، فقد كانت الخلافة العثمانية على درجة من القوة مكنتها من خوض معارك عديدة رابحة وصلت فيها جيوشها إلى أقطار أوربية عدة؛ لكن الغرب أخذ يتحرر من سلطان الكنيسة ووجّه كل طاقاته نحو الحوار مع الطبيعة واستغلالها، وبذل كثير من علمائه جهوداً مضنية في البحث العلمي، مكنته من سيل من الاختراعات والمصنوعات المدنية والعسكرية. وفي تلك الأثناء كانت جهود العثمانيين في البحث العلمي والتصنيع متواضعة وضعيفة إلى أن تم تفجر البلاد من الداخل بسبب قصور داخلي وتآمر خارجي. وانفرط عقد الخلافة، ودخلت أكثر الدول الإسلامية ـ التي كانت منضوية تحت جناحها والبعيدة عنها ـ مرحلة (النهب العالمي) المسماة بالاستعمار. وبدأ استنزاف كنوز العالم الإسلامي وثرواته وخيراته وعقول أبنائه، وظهر للمسلمين من خلال الاحتكاك بالأوربيين بعد الهوة التي تفصل بين الفريقين!

٣ ـ إن من أهم مشكلات العالم الإسلامي أن كثيراً من القوى الفاعلة فيه لا تعرف موقعها الحضاري على خارطة العالم، ولا تعرف حجم الهوة التي تفصل بيننا وبين العالم المتطور صناعياً؛ وذلك لأن أكثر الأجهزة الإعلامية والتثقيفية ـ التي كان يرجى منها كشف الحقائق ـ أصيبت بداء

(تمجيد الذات)؛ فهي لا تذكر إلا الإنجازات، وتخفي حجم المشكلات التي تعاني منها الأمة[1].

وكثير من الصفوة الرواد غرقوا في تخصصاتهم النظرية والعلمية إلى الآذان؛ مما أفقدهم الرؤية الشاملة والإحساس المرهف بنبض الأمة ومعاناتها.

وإن مما يؤسف له أن الهوة بيننا وبين الغرب آخذة في الاتساع. وتقدر بعض الجهات حجم تلك الهوة بالقول: إذا كان دخل الدول المتقدمة ٢,٥٪، وكان نمو الدول المتخلفة ٥٪ سنوياً فإن الأخيرة تحتاج لردم الهوة الفاصلة إلى ١٥٠ عاماً!

إن من أبعاد صعوبة التعرف على حجم المشكلات التي نعيشها أن تعقيدها واتساعها جعلا اكتشافها عن طريق الشفافية أو التأمل غير ممكن اليوم، وإنما عن طريق الحصول على الأرقام الحقيقية للمدخلات والمخرجات الحضارية.

والأرقام والإحصاءات لدينا قليلة وغير دقيقة، وذلك يعود في أساسه إلى أيام الاستعمار حيث كانت السياسة الاستعمارية تقضي بحجب الإحصائيات، أو إعلانها جزئياً، بل وصل الأمر إلى تزويرها على نحو ما صنعت فرنسا عام ١٣٧٤ حين زوَّرت إحصاء السكان في الجزائر. وعلى نحو ما فعلت بريطانيا حين طمست أرقام الهجرة اليهودية الحقيقية إلى فلسطين قبل عام ١٩٤٨م.

وبعد الاستقلال لم تستطع الدول الإسلامية القيام بإحصاءات دقيقة حول واقعها الاقتصادي والاجتماعي للنقص في قدراتها المادية والفنية أو لعدم وعي القائمين على السلطة بأهمية هذه الإحصاءات[2].

---

(١) سمعت أحد المتحدثين في إذاعة إسلامية يعدد مشكلات الغرب، ومنها البطالة المتفشية عندهم، وما درى أن أكثر البلدان الإسلامية لا تملك أية أرقام عن البطالة لديها، وأن كثيراً من الأعمال التي يقوم بها بعضنا هو نوع من أنواع البطالة المقنَّعَة!!.

(٢) جدلية التخلف والتنمية ص٢٩، ٣٠.

٤ ـ حين غزت أوربا العالم الإسلامي لم يكن لديها رسالة حضارية تنقلها، بل لم تكن حريصة على نقل شيء من بلادها إلى الخارج، وإنما كان الدافع هو نهب[١] المواد الخام والآثار والكنوز والمخطوطات، ثم تأمين أسواق لمنتجاتهم الكثيرة والمتنوعة، وهم على استعداد أن يفعلوا كل شيء في سبيل الوصول إلى هذين الهدفين، وقد فعلوا... لقد خنقوا الاقتصاد الوطني للدول المستعمَرة من خلال ضرب كل الصناعات التي تنافس مصنوعاتهم في بلادهم، على نحو ما صنعوا في الهند حيث أرغم الشعب الهندي على زراعة المنتجات الأولية فحسب؛ لكي يوفر المواد اللازمة للمغازل والصناعات في بريطانيا العظمى، ووضعت الرسوم على المنسوجات الحريرية والقطنية؛ حتى لا تدخل بريطانيا، وسُهِّل أمر دخول البضائع الإنجليزية إلى الهند. وحين اخترع أول مغزل آلي تمَّ الإجهاز على الصناعات الهندية المحلية البسيطة[٢].

إن محاصرة الإنجليز لحركة العمل الهندي المنافسة وصلت إلى صورة وحشية لا تُصدَّق حتى وقعت حوادث قطع أصابع لبعض الفتيات الهنديات، حتى لا يقمن بعمل الحياكة؛ لأن الحياكة عمل لا ينبغي أن يتم إلا في الجزيرة الأم، وفي (مانشستر) على وجه التحديد[٣]. وحدث نحو من هذا في لبنان أيام الاستعمار الفرنسي حيث منع الفرنسيون الصناعيين اللبنانيين من استيراد المعدات والآلات الزراعية، وأمروا بقطع أشجار التوت عندما أصبحت صناعة الحرير اللبنانية تنافس صناعة الحرير في (ليون)[٤].

---

(١) انظر اعترافات عديدة لقادة الجيوش الاستعمارية بما قاموا به من ذلك في حوار الحضارات: ٧٢ وما بعدها.

(٢) قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث: ٣٥.

(٣) التحدي العالمي: ١٣٥.

(٤) قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث: ٣٤. ونحو من هذا ما فعلته فرنسا في الجزائر، فقد كانت الجزائر قبل دخول فرنسا تصدر القمح، ثم فرضت عليها زراعة الكروم حتى توفر الخمور لفرنسا، ومنعتها من زراعة القمح، فصارت الجزائر لا تجد القمح، ولا تدري ما تصنع بالعنب!!

أما نهب الثروات فذاك شأن آخر! ويحاول كتَّاب كثيرون في الغرب اليوم أن يقللوا من أهمية ذلك النهب، وأن يصوروا للناس أن الدول المتخلفة هي الجانية على نفسها، بل إنها لا تستحق وضعاً خيراً من الوضع الذي هي فيه! وعوداً إلى الهند مرة أخرى، حيث ذكرت بعض التقديرات أن ما نهبته بريطانيا من الهند خلال المدة (١٧٥٧ ـ ١٨١٥م) ـ وهي فترات ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتطورات الرأسمالية البريطانية ـ ما تتراوح قيمته بين ٥٠٠ مليون جنيه و١٠٠٠ مليون جنيه إسترليني.

ويمكن تصور ضخامة هذا المبلغ عندما نعرف أن رأس المال الأجنبي لجميع شركات المساهمة التي كانت تعمل في الهند قرب نهاية القرن التاسع عشر قد بلغ ٢٦ مليون جنيه إسترليني[١].

وما فعله المستعمرون الأوربيون في كل مستعمراتهم لا يختلف كثيراً عن هذا.

إن ما فعله الغربيون كان منسجماً إلى حد بعيد مع روح الثقافة الغربية المتشبِّعة بروح البطل الوثني الذي يغزو، وينهب، ويكسب؛ كما أنه منسجم مع فلسفة المذهب الرأسمالي «إذ لا رأسمالية بدون أسواق خارجية، ولا أسواق خارجية بدون الوصول إلى مرحلة معينة من تطور الإنتاج، كما أنه لا يمكن تصور أسواق خارجية بدون سيطرة سياسية واقتصادية للدولة الرأسمالية على هذه الأسواق وحمايتها»[٢].

٥ ـ على الصعيد الثقافي والاجتماعي والسياسي لم يخرج المستعمر حتى ترك وراءه ما لا يُحصى من المشكلات الثقافية ـ في المقام الأول ـ حيث كان يرى أن السيف وحده أعجز من أن يحقق السيطرة؛ لأن من العسير أن يستمر نظام معين ما لم ينتج قيماً وأفكاراً مسيطرة؛ من أجل ذلك انصبت

---

(١) قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث: ٣٤.
(٢) السابق: ٣٦.

جهود المستعمرين على إقناع شعوب العالم الإسلامي بتبني عاداتهم وتقليدهم على جميع الصعد[1].

وقامت المدارس التي أقاموها بدور أساسي في إقناع سكان البلاد بأنهم أقرب إلى البداوة والتوحش، وأن الحل الوحيد أمامهم هو الاندماج في القيم والعادات التي نقلها المستعمر إليهم.

وكانت النتيجة هي تدمير الشخصية والبنيات الوطنية المحلية دون أن يؤدي تبني فئة من أبناء العالم الإسلامي لقيم الغرب إلى أي تقدم ذي شأن. وبالإضافة إلى ذلك فإنه ترك كثيراً من القنابل الموقوتة مما يتعلق برسم الحدود بين الدول، حيث رسمت بطريقة لامنطقية ولا تاريخية، وتولى كبر ذلك الإنجليز الذين أظهروا براعة خاصة في هذا الشأن.

ومن ثم فإن كثيراً من الطاقات الحية تهدر في فض الخلافات التي ولدها رسم الحدود السيئ الماكر، كما أن حروباً طاحنة قامت، وتقوم بين الأشقّاء من جرّاء ذلك. ويتم إنفاق عشرات البلايين على شراء الأسلحة وتكاليف الحروب مما يحتاجه المسلمون أمسَّ الحاجة في بناء دولهم ورفع سوية شعوبهم.

٦ ـ عانى المسلمون طويلاً ـ وما زالوا ـ من السيطرة الإعلامية للعالم الغربي، وقد استفاد الغربيون من التطور التقني الضخم في تنفيذ سياساتهم المختلفة من بسط سلطان ثقافتهم، والترويج لمصنوعاتهم وإعادة تشكيل عقول الناس لدينا وفق مصالحهم وأهوائهم؛ فمصادر الأخبار العالمية والإسلامية والعربية تتمثل في وكالات الأنباء العالمية: «رويتر وفرانس برس ويونايتدبرس وأسوشيتدبرس وتاس» ـ قبل انحلال الاتحاد السوفياتي ـ وهذه

---

(١) في سنة ١٨٩٩م صدر بلاغ رسمي عن المحتل الفرنسي يعرف هدف التربية والتعليم في مدغشقر على النحو التالي: «أن نجعل من المدغشقريين الأحداث رعايا أوفياء مطيعين لفرنسا، وأن نقدم لهم تعليماً صناعياً وزراعياً وتجارياً لتلبية حاجات المستعمرين ومختلف الدوائر العامة في المستعمرة». حوار الحضارات: ٨٧.

الوكالات هي التي تصنع الخبر والرأي والموقف والتحليل، وعنها تأخذ كل وكالات الأنباء الوطنية موادها، وترسخ قيمها، فعن طريقها أصبحت تتكون لدينا كل المعايير: الحق الباطل ـ الصواب الخطأ ـ الجيد الرديء[1].

وزاد الطين بلة ما تم إنجازه اليوم من البث المباشر، حيث صارت تنقل الصوت والصورة إلى بلاد المسلمين من غير رقيب؛ ومن المؤسف أن الذين يستقبلون البث المباشر لا يعرف كثير منهم لغة أجنبية؛ مما يجعل ما يستقبلونه عبارة عن صور جارحة للحياء وملهبة للشهوات أكثر من أن يكون أخباراً أو برامج ثقافية.

وما يقوم اليوم من مؤسسات إعلامية منافسة في العالم الإسلامي لا يرسخ كثيرٌ منها القيم الإسلامية أو حتى الثقافة المحلية الوطنية، وإنما هو امتداد بصورة ملطفة للإعلام الغربي في المضامين والأسس والمنطلقات والوسائل، وقد آثر أكثرها الاستيطان في ديار الغرب، ليكون قريباً من مصادر الصناعة الإعلامية، وليفلت من أية مؤاخذة أو رقابة.

٧ ـ من العوامل الكبرى التي أسهمت ـ وما زالت ـ في ترسيخ التخلف المادي في العالم النامي عامة ـ ومنه العالم الإسلامي ـ ما يمكن أن نسميه بـ(أحادية المنتَج) وكان ذلك قبل قرن من الزمان لا يشكل ظاهرة مزعجة، حيث إن حاجات المجتمعات الإسلامية كانت محدودة؛ وحيث كانت الحرف والمهن الوطنية المحلية تستفيد جزئياً من ذلك المنتَج، لكن بعد اتساع الحاجات في المجتمعات الحديثة والمنافسة العالمية للمنتجات التقليدية الوطنية أخذت المشكلة تتفاقم بصورة رهيبة؛ فالتنوع الهائل للاحتياجات وقصور المصانع الوطنية عن تصنيع الناتج المحلي، وعدم قدرة الدولة النامية على جعل منتوجاتها تخوض المنافسة الدولية، وعدم وجود سوق إسلامية تؤدي إلى التكامل، أدى كل ذلك مع أسباب أخرى إلى نتيجة وخيمة هي تراجع أسعار المنتجات الإسلامية ـ وأكثرها خام ـ وتحكُّم

---

(١) انظر جدلية التخلف والتنمية: ٧٧.

الدول الصناعية بتلك الأسعار على حين ترفع أسعار منتوجاتها بطريقة شبه حرة لا تقيدها إلا المنافسة العالمية بينها؛ فعلى سبيل المثال يشكل الرز حوالي ٨٠٪ مما تصدره بورما ونسبة مشابهة لذلك تعود لحصة «الكاوتشوك» من مجمل صادرات مالايو. وتشكِّل صادرات الفول ٩٠٪ من صادرات ناميبيا، كما تمثل صادرات النفط نحواً من ٩٢٪ من صادرات فنزويلا وبعض دول الخليج[١] وكانت ماليزيا تشتري سيارة الجيب عام ١٣٨٠هـ مقابل أربعة أطنان من (الكاوتشوك) لكنها عام ١٣٩٠هـ تحتاج إلى عشرة أطنان لشرائها!

وفي عام ١٣٧٥هـ كانت الدول المنتجة للبنّ تدفع ١٤ كيساً ثمناً لسيارة (الجيب)، وبعد ذلك بثماني سنوات دفعت ٣٢ كيساً.

وكانت الدول المنتجة للمطاط تستطيع سنة ١٣٨٠هـ أن تحصل على ٦ جرارات مقابل ٢٥ طناً من المطاط، ولكنها اليوم لا تستطيع الحصول على جرارين فقط بنفس التكلفة! وفي سنة ١٣٨٣هـ كان على تنزانيا أن تنتج ٥ أطنان من نبات «سيزال» لشراء جرار، أما سنة ١٣٩٠هـ فإن عليها أن تنتج ١٠ أطنان لتحصل على الجرار نفسه[٢].

أما ثبات أسعار (النفط) أو انخفاضها على الرغم من استمرار ارتفاع أسعار المنتجات عامة فهو أمر بادٍ للعيان، ولا يحتاج إلى شرح.

لقد استفاد العالم الغربي من هيمنته الاستعمارية في الماضي في تهميش العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية، حيث كيَّف فوائض المجتمعات الإسلامية ـ على مدى قرنين من الزمان ـ مع حاجاته، وفوائضه مع حاجات تلك الشعوب؛ فإذا فاض لدى شعب من الشعوب نوع من منتجاته لم يجد له سوقاً إلا في الغرب، وإذا احتاج إلى شيء لم يجده إلا هناك! ويعكس هذا الوضع بصورة ظاهرة حجم التجارة بين الدول الإسلامية حيث إنه لا يزيد

---

(١) قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث: ٤٧.

(٢) انظر التحدي العالمي: ١٧٣ ومديونية العالم الإسلامي: ١٨٣.

على ٤٪ من مجمل تجارتها الدولية. وهذا كله أدى إلى ضعف إمكانات التكتلات الاقتصادية والصناعية والإنتاجية في العالم الإسلامي.

إن الدول الإسلامية بدأت اليوم في تنويع قواعدها الإنتاجية لكن ما زال أمامها حتى تتخلص من تحكم الدول الصناعية الكثير من العمل، وهي مع ذلك بحاجة ماسة إلى سوق إسلامية عالمية تؤمن التكامل السلعي بينها.

أخلاق المجتمعات النامية وذهنيتها ونفسيتها



يقوم الانطلاق الحضاري - كما يعزز - على نوع من الأخلاق الاجتماعية التي تمكن القوى الاجتماعية المختلفة من الحركة والعطاء والانسجام والاستفادة من كل المعطيات المتاحة. وعلى نحو من ذلك تتوضَّع ظواهر الركود الحضاري، وتستمد كينونتها ونموها من عدد من الأخلاق والعادات والفاعليات الذميمة. ومن الواضح أن المجتمعات النامية والراكدة حضارياً تفقد القدر الضروري من التجانس في أكثر الصعد الحضارية، ومن ثم فإن حديثنا هنا لا يصور سوى الطابع العام، وإلا ففي أشد المجتمعات المختلفة أشخاص كثيرون شبوا عن الطوق الاجتماعي، وتجاوزوا السقف الحضاري السائد في شعوبهم؛ فهم في أقصى درجات الفاعلية والتفتح والاستجابة للتحديات المختلفة، لكن ذلك كله غير كاف لجعلهم يصبغون مجتمعاتهم بصبغتهم الحميدة ما لم يصلوا في عددهم إلى النسبة الحرجة المطلوبة.

ونظراً للجدلية القائمة بين كثير من جوانب الحياة فإنه لا يمكن عزل أي جانب من تلك الجوانب عن عمليات التأثير والتأثر التي تظل ناشطة مهما ظل المجتمع راكداً، كما يظل القلب في حالة من العمل على الرغم من النوم أو غياب الوعي، ومن هنا فإن مدى استقامة أخلاق أي مجتمع أو تدهورها مرتبطة بسلَّم القيم السائدة في المجتمع من جهة، وبالوضعية الحضارية العامة لذلك المجتمع من جهة أخرى. وسلَّمُ القيم من جانبه يتبادل التأثير والتأثر مع الوضعية الحضارية؛ حيث تهبط قيم معينة، وترتفع أخرى.

وبإمكاننا أن نذكر هنا بعض الأخلاق التي تسود في المجتمعات النامية والراكدة حضارياً. ولكون الإسلام يريد من المسلم أن يكون النموذج الأمثل في صُعُد الرقي والخير والحق والكمال فإن هذه الأخلاق موسومة بوسم (اللاشرعية) مهما شاعت في المجتمعات الإسلامية، واستمرت. وإليك بعضاً مما نعانيه في هذا الباب على النحو التالي:

١ ـ ضعف الفاعلية:

تتسم المجتمعات الإسلامية ـ وكلها مصنفة مع المجتمعات النامية ـ بالبطء في كل شيء، كما تتسم بضعف المحصول العام لحركتها ونشاطها؛ فالمشكلات التي تجتاح مجتمعاتنا تستمر قروناً لضعف فاعلية الطرد لدينا، على حين لا تدوم المشكلات طويلاً عند الشعوب المتقدمة صناعياً، حيث تجدُ عندهم في كل يوم مشكلات، وتختفي أخرى.

وأداء الأجهزة والأنظمة لدينا أيضاً غير فعّال، وقوى الإنتاج المختلفة لا تعمل بالكفاءة المطلوبة، كما أن الفرص المتاحة لا تستغل على الوجه المطلوب، حيث لا نفطن لها إلا بعد فوات الأوان؛ فنأتي دائماً بعد الأحداث لا قبلها. المعلم في مجتمعاتنا لا يعلِّم بكفاءة. وإنتاج العامل لدينا لا يقارن بإنتاج العامل في المجتمعات الأخرى[1]، ويصعد الواحد منا إلى الطابق الثاني بالمصعد على حين يصعد الواحد منهم هناك إلى الطابق الخامس على قدميه. ويقضي الواحد منهم بعضاً من وقت فراغه في الجري والمشي، ونحن نقضيه في الاستلقاء! ويدخل الواحد منهم في مشروع، فيكافح إلى النهاية مهما طالت، ونشعر بطول الطريق والملل والسأم بعد قليل! فأين ذهبت فاعلية الإيمان التي دفعت بخالد بن الوليد والجيش الإسلامي بقطع بادية الشام من العراق إلى الشام في مدة زمنية مذهلة في قصرها رغم الظرف

(١) يستغرق صنع السيارة في اليابان نحواً من ١٧٠٠٠ ساعة عمل وفي أمريكا نحواً من ٢٧٠٠٠ ساعة عمل، وفي أوربا نحواً من ٣٢٠٠٠ ساعة عمل والحمد لله أننا لسنا واردين في سياق هذه المقارنة وإلا...!!

الصعب. وأين ذهبت فاعلية الإيمان التي دفعت أسماء رضي الله عنها إلى المشي إلى غار ثور أميالاً عدة مع أنها حامل!! وأين أولئك العلماء الذين كانوا يقسمون الليل أثلاثاً: ثلثاً للكتابة وثلثاً للنوم وثلثاً للصلاة، وأين وأين. . .؟؟ إن الأمة فقدت الهمة الحضارية فيما فقدت، فصارت إلى السكون أقرب. وخرجت من تيار الزمان المتدفق تنتظر مصيرها في عصر غزو الفضاء!!.

٢ ـ قلة الاكتراث بالوقت:

الوقت هو الغلاف الشامل لكل أنشطة الإنسان، وهو من المحطات الرئيسة في تقويم أدائه وفعاليته، وهو من قبل ذلك ومن بعده حياة الإنسان بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى؛ فضياعه هو ضياع العمر، وإتلافه إتلاف لأعظم الثروات. وعلى الرغم من كثرة الآيات التي أقسم الله بها بالزمن وكثرة الأحاديث التي تحث على اغتنام الساعات وكثرة أقوال السلف وعظماء العالم في ضرورة الحفاظ على اللحظة الواحدة؛ فإن المجتمعات الإسلامية تعد نماذج مثالية لإتلاف الوقت وقتله في جميع الحقول، وعلى جميع المستويات. ولعل من الأسباب الرئيسة في هذه الظاهرة المحزنة أن طبيعة مصادر الرزق تتحكم في ذلك؛ فأكثر المسلمين يشتغلون في الرعي والزراعة والحرف اليدوية والمهن الحرة، وليس في واحدة من هذه ما يعوِّد الإنسان على الحرص على الوقت والالتزام به.

ثم إن فاعلية الإنسان تتعقد كلما تعقدت مصالحه، وزادت أعباء الطلب عليه. وهذا يحتاج إلى درجة مناسبة من الولوج في عصر الصناعة. والحفاظ لدينا على الوقت في المعامل والمكاتب أفضل، لكن لم يتم بعد إرساء تقاليد عريقة في هذا بالقدر المطلوب. ومع ذلك فإن بقاء الموظف في مكتبه أقل مما هو موجود عند غيرنا بكثير؛ فإن بعض الإحصاءات يذكر أن الفرد من مواطني بعض الدول العربية لا يقضي في عمله سوى جزء يسير من يومه، وذلك لا يساوي إلا ربع المدة التي يقضيها المواطن الأمريكي في العمل!

بل إن هذا المواطن العربي يقضي ٣٦٪ من وقته في مشاهدة (التلفاز)؛ كما أن المواصلات تستهلك ١٦٪ من وقته!

فكيف يمكننا أن نلحق بركب الحضارة إذا كنا نسير بربع الطاقة التي يسير بها الآخرون[١]! وكيف لا تتسع الهوّة التي تفصل بيننا وبينهم؟

إن الدول المتقدمة باتت تبحث عن كل السبل التي تختصر فيها الوقت حتى إن حكومة (ميتران) في فرنسا تضم وزيراً للوقت الضائع!.

أما نحن فنجد أنفسنا حيال مواقف كثيرة يُقتل فيها الوقت قتلاً نتيجة فقد آلة صغيرة، أو نتيجة وجود موظف مهمل لم يجد من يقول له: لِمَ؟ أو ينظر إليه نظرة عتاب!

٣ ـ ضعف المبادرة الفردية:

نعني بالمبادرة الفردية اندفاع المجتمع إلى القيام بأعمال تطوعية خيرية ذات نفع عام.

وتعد المبادرات الفردية من المقاييس المهمة لفاعلية أي مجتمع؛ فعلى مقدار ما يمور به المجتمع من مبادرات على مستوى الفكر واليد تكون فاعليته وحيويته.

والمبادرة الفردية مرتبطة إلى حد بعيد بدرجة الصحة النفسية المتوفرة في المجتمع وبـ(الرضا الاجتماعي) السائد فيه؛ كما ترتبط بفاعلية قيم الخير والإحسان وخصوبة الخيال المبدع الذي يهدي إلى الأساليب والوسائل المساعدة في إشاعة الخير وحل المشكلات؛ ويرتبط قبل هذا وذاك بالتربية البيتية والاجتماعية الحرة التي تحفِّز المواهب، وتكسر حواجز الخوف، وتتيح الفرص لإجراء التجارب الاجتماعية الحيَّة.

ويلاحظ أن أفراد المجتمعات الإسلامية كانوا في أوج عطائهم السخيّ حين كانت الأمة في حالة انطلاق حضاري، وحين ساد الركود، وبدأت

---

(١) انظر إنتاجية مجتمع: ١٧٣ ـ ١٧٤.

العجلات تدور نحو الخلف صار أكثر الناس لدينا يحمل نفسية (الموظف) الذي لا يعمل إلا في الحقل الذي رُسم له؛ حتى في الأعمال الدنيوية صار أكثر أبناء المسلمين يخشون الأعمال الحرة، ويبحثون عن الأعمال والوظائف الحكومية حيث لا مغامرة ولا مبادرة!

٤ ـ النمطية:

إن ضعف الحراك الاجتماعي والثقافي في المجتمعات النامية يؤدي إلى فقر في المعلومات، وفقر في النماذج والصور الذهنية. وهذا كله يجعل أكثر أبناء المجتمع فريسة للرؤى الأحادية الإجمالية البعيدة عن التنوع والتفصيل. وهذا ما يمكن أن نسميه بالنمطية أو الانطباعية. والمقصود بالنمط هنا: الشيء المكرر على نحو لا يتغير أو الشيء المتفق مع نموذج ثابت أو عام، وتعوزه السمات الفردية المميزة.

ومن سمات الصور النمطية أنها ترتكز على الشائعات والآراء التي لا تستند إلى براهين علمية، وإنما ترتسم من خلال الأوهام والمعلومات غير الدقيقة. ومن ثم فإن الصورة النمطية تكون محمَّلة بالمشاعر الذاتية ومشحونة بالعواطف الشخصية[١].

وحين تعلق فكرة ما في ذهن الإنسان أو المجتمع النمطي فإن تغييرها يحتاج إلى وقت طويل؛ فشراء شيء من الخبز الرديء من أحد المخابز مرة واحدة كاف لأن يصدَّ عنه الإنسان النمطي سنة كاملة، وربما الدهر كله. ووقوع رجل في خطأ واحد كاف لتشويه صورته مدى الحياة، وهكذا...

ونجد في مجتمعاتنا الإسلامية تصنيفاً للشعوب صادراً عن التفكير النمطي؛ فهذا شعب كسول، وهذا غبي، وآخر بخيل، وهكذا... مع أن في كل شعب من شعوب الأرض العديد من نماذج الخير والشر والتقدم والتخلف مع تفاوت في بعض النسب.

---

(١) انظر الصورة النمطية للإسلام والعرب في الإعلام الغربي ص١٣ ـ ١٨.

ومن مظاهر النمطية أن الأب يحبُّ أن يعمل أولاده في عين المهنة التي يعملها أو التخصص الذي يمارسه، كما أنه يريد أن يعوِّدهم نفس العادات التي تعوَّدها مع أنهم خُلقوا لزمان غير زمانه.

٥ ـ الانفرادية:

يعدُّ تقسيم العمل أحد الآليات المهمة في جميع أصعدة التقدم الحضاري. كما أن العمل بروح الفريق سمة بارزة من سمات التحضر، حيث يتوقف إنجاز الكثير الكثير من الأعمال والمشاريع على مدى استعداد أعداد معينة من المختصين والفنيين وغيرهم للعمل بانسجام ووئام ضمن إطار نشط فعَّال.

وفي هذا الصدد نجد لدينا أنواعاً من الإخفاق المتكرر في إيجاد موازنات عملية تحفظ للفرد خصائصه الفردية، وتجعل منه عضواً نشطاً في المجموعة التي ينتمي إليها.

وكثير من الأحزاب والجماعات والمجموعات واللجان ينتهي العمل فيها إلى إحدى صورتين: الأولى هي التشظِّي والتفتُّت، والثانية: سيطرة نفر قليل عليها يلغي آراء الآخرين، ويحاول شطب الوجود الاعتباري لهم فيكون العمل في ظاهره جماعياً، وفي باطنه تسليطاً فردياً!

وإذا ما حدثت نجاحات بذلت فيها جهود عظيمة متعددة حاول كثيرون أن ينسبوا إنجازها إلى أنفسهم مع غمط حقوق الآخرين!

٦ ـ الشكليّة:

هناك نوع من المقابلة بين الجوهر والمظهر، أو الشكل والمضمون، وغالباً ما تصرف شدة العناية بأحدهما عن الاهتمام بالآخر.

وإذا كان الإسلام قد ندبنا إلى العناية بالمظهر والتجمل في كل شيء إلا أننا لا نتمارى في أن النصوص توجِّهنا إلى صرف جل اهتمامنا إلى المضامين والحقائق.

وحين تسيطر الشكلية على نفسية مجتمع فإنها تأبى إلا أن تصبغ جوانب الحياة كافة، ابتداء بمراكز البحث العلمي وانتهاء بابتسامة عند اللقاء. فتكبر الأسماء والعناوين، وتتضاءل المضامين، وتكثر الكتب، وتقل الأفكار، وتكثر الحركة والتشاغل، ويقل الإنجاز والعمل وهكذا... ومن يمعن النظر في مجتمعاتنا الإسلامية اليوم يجد هذه السمات سائدة فيها إلى حد بعيد؛ فنساء المسلمين يُنفقن على الحليّ والملابس وأدوات الزينة أضعاف ما تنفقه مثيلاتهن الأوربيات. وتسمع بأسماء لامعة في جوانب مختلفة من حياتنا، وحين تقف على الحقائق تصاب بصدمة! والناظر في المؤلفات الإسلامية التي أنجزت في القرون الخمسة الماضية - على الأقل - يجد أن أكثرها لا يعرض حقائق علمية، كما لا يمثل إضافات ذات قيمة في العلوم والمعارف التي عالجتها، وإنما يجد سيطرة (اللفظية) بشكل عجيب. وكثير من الحواشي والشروح لم يقدم نقوداً حقيقية بمقدار ما كان عبارة عن مماحكات لفظية تستهلك الطاقات الحيَّة دون أي مردود يذكر.

ولعل طريقة التعليم القائمة لدينا على التلقين، لا التفكير ولا الحوار والمناقشة هي التي تجعل المرء يندفع إلى قول أي شيء بقطع النظر عن محتواه!

ولعل عدم مساوقة التربية البيتيَّة - التي تؤكد على الجوهر - لما هو سائد من معايير الضبط الاجتماعي يجعل الإنسان يشعر بضرورة التماثل الاجتماعي - الذي لا يؤكد عادة إلا على الأشكال والمظاهر - مهما كانت قناعات المرء ومعتقداته.

إن الشكلية واللفظية تضادّان الروح العلمية. وإن لدينا أفكاراً كثيرة جميلة لكنها لا تقبل التحول إلى واقع ملموس؛ فهي بالتالي من باب الزينة الكلامية التي تزين بها مجالسنا، ونزجي بها أوقاتنا!

٧ ـ مقاومة التغيير:

من شأن المجتمعات النامية أن تحوِّل العادات إلى مقدَّسات - بقطع النظر عن مشروعية ذلك أو فائدته -؛ فقلة الخبرة الحياتية تجعل روح المغامرة

ضعيفة بالإضافة إلى أن كل جديد يحتاج - بحسبه - إلى نوع من التكيف. وخمود الهمة الحضارية لا يساعد عليه.

كما أن هناك أفراداً وشرائح اجتماعية ارتبطت مصالحها بالمألوف السائد؛ فهم يبذلون جهودهم وما في وسعهم لإبقاء كل شيء على ما هو عليه على نحو ما قال الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾﴾[1].

وقد أنتج السلف الصالح من الأفكار والمعلومات والنظم والأوعية الحضارية المختلفة ما قلب ما كان مألوفاً في الجاهلية رأساً على عقب، وقد تقبَّل المسلمون ذلك برحابة صدر وحماسة، ولم يُثر فيهم تحسساً يذكر، كما لم يصدع مجتمعاتهم، ويحولها إلى ساحات حرب ثقافية. وذلك لأن فهمهم للمنهج الرباني كان أكمل من فهمنا، وهو منهج يخبرنا أن الإنسان قاصر عن إدراك الحقائق دفعة واحدة؛ وهذه المسألة هي الملجئ الأعظم إلى التغيير والتطوير. ولو قدر لنا أن نقبض على الحقائق الكونية دفعة واحدة لانتَفَتْ سنن التدرج والتغيير والهدم، ولكن ليس هناك ما يدل على أن شيئاً من ذلك سوف يحدث.

إن حياة المسلمين اليوم مثقلة بالبدع وبالكثير من الأشكال والعادات البالية التي تصادم عقيدتنا، أو التي لا تصادمها لكنها عالية التكلفة قليلة الفائدة، ومع ذلك فإن الناس جعلوها جزءاً من ثقافتهم وحياتهم؛ وليس هذا المقام مقام تفصيل.

هذه الأخلاق وأخلاق أخرى عديدة - على شاكلتها - حالت دون وضع المجتمعات الإسلامية في الوضعية الصحيحة المناسبة لفهم التحديات التي تواجهها ثم مقاومتها والتغلب عليها.

---

(١) سورة الزخرف: الآيتان ٢٣، ٢٤.

وما ذكرناه هنا ليس سائداً في مجتمعات المسلمين وحدها بل في كل المجتمعات التي لم تؤمِّن نوعاً مناسباً من الانطلاق الحضاري المكافئ لروح العصر وحاجاته.

ومع كل ذلك فإن بوارق الأمل بتحسن أحوالنا تلمع في كل مكان مهما كان الظلام حالكاً.

العقليَّة السائدة في المجتمعات النامية:

نعني بالعقلية مجموعة العقائد الرئيسة والعادات النفسية والصور الذهنية التي يحملها فرد من الأفراد[1].

في حالات الركود الحضاري يصبح أداء العقائد والمبادئ ضعيفاً، وهذا من جهته يولِّد انفصاماً بين الجانب النظري والجانب العملي؛ حيث تتم تحت السطح فهومات وتأويلات خاطئة لتلك المبادئ وتوجد لها نوعاً من التكيف الشعوري والفكري الخاطئ مع واقع خاطئ؛ وبالتالي فإن الواقع لا يمثل المبادئ، ولا يعود عليها بالثراء والصقل والحيوية؛ وذلك كله يفضي إلى أن تكون مجمل الأحكام والتصورات الصادرة عن أكثر الأفراد في المجتمعات النامية موسومة بـ(اللامنطقية) و(اللامنهجية) على نحو ما نجده عند كثير من المسلمين اليوم حيث الانتفاع بالهدي الرباني معدوم، أو ضعيف؛ كما أن معطيات الواقع السيئ لا تقود إلى الرشد الفكري، وحيث تتحكم الانفعالات والعواطف والأحكام الشخصية وردود الأفعال المضطربة.

والنتيجة هي المزيد من التيه والتخبط والغشاوة! وهذه العقلية لا تخضع لعوامل الجنس ولا الوراثة ـ كما يحاول بعض الباحثين الغربيين إثباته ـ ولكنها خلاصة لعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية كثيرة.

وما سنذكره هنا من سمات هذه العقلية ليس خاصاً بالمجتمعات الإسلامية، كما أنه ـ بالطبع ـ ليس سمة لكل مسلم لكنه يتجلى بوضوح لدى الأكثرية.

---

(١) الفكر الاجتماعي الحديث: ٣٩.

إن اختلال منهجية الفكر يقف عائقاً عسيراً أمام إدراك واقعنا، كما يقف عائقاً أمام محاولات النهوض والإصلاح؛ ومن هنا فإن فهم العقلية السائدة في المجتمعات الإسلامية يُعدُّ من المداخل الأساسية لمعالجة مشكلات المسلمين.

ويمكن أن نذكر من مفردات هذه العقلية ما يلي:

١ ـ ضعف مثاقفة التساؤل:

دار الدنيا دار أسباب ومسببات، وإذا أراد الله ـ تعالى ـ أمراً هيّأ أسبابه وأزال موانعه؛ ومن هنا فإن الوقوف على العلل والأسباب مهم في فهم الظواهر المختلفة. والملاحظ أن في مجتمعاتنا قصوراً مريعاً في مثاقفة التساؤل عن أسباب الأحوال السيئة التي نعيش فيها. وحين تتفتح الرغبة لدى الطفل في الفهم، ويمطرنا بتساؤلاته فإننا نسكته، أو نعطيه جواباً نحن لا نقنع به، بدل أن نشرح له، ونفهمه؛ فنساعد الطفل بالتالي على أن يجيب على تساؤلاته بصورة خرافية وهمية.

وقد جرت عادة كثير منا في التعامل مع المشكلات أن يغرق في التفاصيل، ويهمل الأسباب، مع أن معرفة الأسباب أهم بكثير؛ فنحن مثلاً لا نستفيد شيئاً من وراء التدقيق في معرفة أعداد القتلى في معركة صفين أو الجمل، لكن تشخيصنا للأسباب مهم في مساعدتنا على تفادي تكرارها.

وإذا ما أردنا أن نبحث أسباب مشكلة اتجهنا مباشرة إلى النوايا؛ فالهوى هو مصدر كل المشكلات والأزمات مع أنه من العسير معرفة الدوافع الكامنة لدى الإنسان في كثير من الأحيان. وبحث العوامل الأخرى المتصلة بالظروف والمصالح أسهل وأجدى.

وقد يجرنا الفكر الجبري ـ المتغلغل في بنية التفكير لدى كثير من المسلمين ـ إلى الانصراف عن بحث الأسباب والتعلل بالقضاء والقدر، مع أن القضاء والقدر يحتج بهما في المصائب ـ أي فيما لا كسب للإنسان فيه ـ لا في المعائب والأخطاء والخطايا.

إن التخلف سبب رئيس من أسباب ضعف التساؤل؛ حيث إن الانطلاق الحضاري يأتي بطبعه بمزيد من التساؤل، كما يأتي بمزيد من الأجوبة. ومن خلال العلاقة الجدلية بينهما تولد حركة التقدم والكشف المعرفي.

وقد تعودنا على صدّ كل من يطرح التساؤلات حول أسباب واقعة أو ظاهرة من الظواهر، أو نعطيه ـ في أحسن الأحوال ـ جواباً سطحياً سريعاً لا ينقع غلّة، ولا يشفي من حيرة. وربما صار المتسائل موضع اتهام وتشكيك مع أن القرآن الكريم ردَّ على أسئلة عديدة توجه بها بعض الكفار إلى النبي ﷺ كما أن الأحاديث الثابتة تفيض بأسئلة الناس وتلقي الأجوبة عليها.

إن تشابك المؤثرات والعوامل في الظواهر التي نعيشها يحتم علينا أن نفتح أبواب التساؤل على مصراعيها حتى تتوفر لدينا مجموعة من المؤشرات المختلفة إلى جذور تلك الظواهر وعللها. فلا يكفي لمعالجة مشكلة الفقر أن نقول للناس: أنتم فقراء، أو اصبروا على الفقر، أو تخلصوا منه، وإنما عليك أن تبين لهم لماذا هم فقراء، وما هي العوامل والجهات التي أدت إلى ذلك.

٢ ـ اضطراب منهجية التفكير:

في المجتمعات النامية تضطرب منهجية التفكير اضطراباً عجيباً في أمور عديدة؛ فهناك خلط كبير بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون؛ فتصدر أحكام وحلول كثيرة بناء على مقدمات غير موجودة.

وهناك استنتاجات لا تستند إلى مقدمات، كما أن هناك مقدمات تُستخلص منها نتائج مع فقد الارتباط المنطقي والواقعي بينها؛ فمثلاً نبني على وجود الإيمان لدى شخص أنه سيتقن عمله؛ لأن إيمانه يملي عليه ذلك غافلين أن العقائد لا تؤدي وظائفها على أرض الواقع العملي دون مجموعة من الشروط الموضوعية والنفسية والاجتماعية.

ولدينا نقص في الصبر على الاستقراء والملاحظة إلى جانب الإسراع في إصدار الأحكام مهما تكن كبيرة؛ وهذا عكس المطلوب؛ حيث يتطلب

تعقيد المعرفة والحياة المعاصرة عامة المزيد من الحذر في إصدار الأحكام ومزيداً من الصبر في الملاحظة والاستقراء. ونجد في مجتمعاتنا أيضاً إسقاط القاعدة بالمثال الشاذ، مع أن الموقف المنطقي يوجب علينا أن نعدَّ الشذوذ مؤكداً للقاعدة، وليس مسقطاً لها.

ومن اضطراب المنهجية لدينا التعامل مع أعقد القضايا بالحدس والتخمين والتأمل الذاتي والاعتماد على الأصول والمعطيات العامة بدل أن نقوم بفيض من البحوث والدراسات حولها؛ فنحن في زمان صار (الإحصاء) فيه ملك العلوم الاجتماعية والتجريبية، لكننا ما زلنا نتعلق بعصر انقرض كانت السيادة فيه للفلسفة. إن كل ذلك لا ينتج سوى العجز عن تصور حجم المشكلات التي نعاني منها، وإلى العجز عن تقسيم تلك المشكلات إلى محورية وهامشية. كما أن الاضطراب في منهجية التفكير أدى إلى عدم القدرة على ترتيب الأولويات بحسب أهميتها؛ فنعالج الزكام ونترك النزيف. والنتيجة هي الحيرة والتأزم وافتقار الحلول المطروحة إلى المتانة المنطقية.

٣ ـ قصور التفكير الجدلي:

الإنسان هو مركز عالم الأحياء حيث سخر الله ـ تعالى ـ له ما في السماء والأرض. والناظر في شأن هذا المخلوق العجيب يجد أن كل ما يتصل به على درجة عالية من التعقيد؛ فالعوامل والمؤثرات التي تتعاون في ولادة الشأن الإنساني كثيرة جداً، وهذا يتطلب ذهنية مركبة تبصر تبادل التأثير بين الجوانب المختلفة، كما تبصر تبادل العلاقات بينها ووزن تأثير كل طرف في الأطراف الأخرى. وقد أشرنا في غير موضع من هذا الكتاب إلى إمكانية اعتبار كثير من النتائج أسباباً وكثير من الأسباب نتائج بحسب اختلاف الزاوية التي ننظر منها.

وحين يعيش شعب في مرحلة تخلف أو ركود يكون التفكير الجدلي لديه ضامراً، فتنطلق الذهنية في نظرتها للأمور المختلفة من مبدأ (العزل والفصل): الشيء قائم بذاته منفصل عن بقية الأشياء والظواهر؛ فهو ثابت

معزول مع أن الأمر ينطق بأن كل شيء هو لذاته وللآخرين، وكل شيء هو دائماً في علاقة أو علاقات. ومن خلال العلاقات بين الأشياء والنظم والأفكار تولد فيها جميعاً تحولات مطردة، وتلك التحولات قد تمس الجوهر، وقد تمس المظهر، وقد تكون كلية أو جزئية، بحسب موقع كل منها ومحوريته وحدوديته في عمليات التغيُّر والتحول.

إن رؤية الأشياء على أنها ثابتة ومنفصلة يجعلها بمثابة (كتلة صلدة)[1] مغلقة لا تقبل صرفاً ولا عدلاً. وحين يتم إدراك التحركات فإنه يتم إدراكها على أنها تحركات (آلية)؛ فالشعوب الفقيرة - مثلاً - تظن أن حل جميع مشكلاتها متوقف على امتلاك المال. والشعوب المستعمَرة تظن أن حل مشكلاتها مرتبط بشكل آلي بخروج الاستعمار، دون النظر إلى أنواع المشكلات وصنوف الابتلاءات التي يفرزها الغنى[2]، ودون النظر إلى ما تتسم به الشعوب المستعمرة من (قابلية الاستعمار) التي وطَّأت لدخول الغزاة، ودون النظر إلى أنواع التحديات التي سوف تترتب على ذلك؛ فقد خرج الاستعمار من بلاد كثيرة ولم تتحسن أحوالها، وهناك بلاد لم يدخلها الاستعمار لكن أوضاعها أسوأ من بلاد استعمرت حقباً طويلة من الزمن! إن بعض المشكلات تكون عبارة عن أقنعة لمشكلات أخرى أكثر محورية، ومن ثم فإن الخلاص من القناع لا يعني سوى وضعنا مع المشكلة المحورية وجهاً لوجه!

إن قصور التفكير الجدلي يملي - في الغالب - تفسير الظواهر الكبرى بسبب أو عامل واحد فالفقر لدى الشعب الفلاني سببه الكسل، والتخلف الصناعي لدى الشعب الفلاني سببه النقص في المواد الخام، دون أن يؤخذ

(١) انظر التخلف الاجتماعي: ١٦ وما بعدها.

(٢) حققت بعض الدول الإسلامية - مثل ماليزيا - تقدماً على صعيد التنمية، فارتفع دخل الفرد بشكل جيد خلق مشكلات اجتماعية بسبب سرعة التحديث حيث عجزت الآليات الاجتماعية الموجودة عن هضم المتغيرات السريعة. وهي الآن تحاول التخفيف من حدة النمو السريع.

بعين الاعتبار ظاهرة التقدم الصناعي الضخم في اليابان على الرغم من قلة المواد الخام، ودون السؤال عن الشروط الموضوعية التي أدت إلى الكسل وكيفية التعديل فيها. والنتائج المتولدة عن ضعف التفكير الجدلي هي التصلب الذهني وعدم القدرة على التكيف وحجب رؤية النسبية في كثير من الظواهر والأشياء وجعل الوسائل والأساليب المستخدمة في التعامل مع المشكلات محدودة، وحجب رؤية التناقضات الذاتية (وفق سنة المدافعة) الموجودة ضمن ما يظن أنه كتلة واحدة؛ وبالتالي عدم الاستفادة منها واستغلالها. والمحصلة النهائية هي تراكم المشكلات وتعطيل الطاقات.

٤ ـ ضعف الحاسة النقدية:

يتعاقب على حياة البشر طوران من العمل طور بنائي وطور نقدي. وتنبع ضرورة الطور النقدي من أن البشر لا يستطيعون حيازة الكمال دفعة واحدة، وما يتم إدراكه منه يكون متفاوتاً بينهم لأسباب كثيرة. وهذا وذاك يجعلان الحاجة ماسة إلى مساوقة الأعمال النقدية للأعمال البنائية حتى تستمر آلية الترقي والتطوير على وتيرة مناسبة.

والملاحظ أن حركة النقد لدى الشعوب النامية ضعيفة وسوقه كاسدة أو راكدة. وذلك في جزء منه نتيجة لبطء النمو والتطور، حيث لا يوجد ما يستحق النقد، وحيث إن الأعمال الصغيرة ـ بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ـ لا تشجع على النقد، وحيث يتجه بعض النقاد إلى جعل الإمساك عن نقدها هو الموقف الصحيح تجاهها.

إن الذهنية ـ في البلدان النامية ـ تتسم في كثير من الأحيان بالقصور عن إدراك الصور الكلية، كما تتسم بضعف استلال النماذج الخاصة من بين أكداس المعلومات المتاحة. وهذا وذاك يجعلان نمو الملكات النقدية محدوداً. وحين يتم النقد فإنه يوجه غالباً إلى السلبيات، مع أن النقد عملية تقويمية شاملة؛ ومن ثم فإن بيان ما يشتمل عليه المنتقد من مساحات الخير والجمال والصواب أمر ضروري لإثراء فن النقد وصقل معاييره، كما أنه

يساعد على تلطيف الأحكام الصادرة من خلال الوزن المنصف لمختلف جوانب العمل وأبعاده.

ويلاحظ أن النقد لدينا يوجه إلى الأشخاص، وفي أحسن الأحوال إلى المواقف، مع أن النقد ينبغي أن يوجه إلى الثقافة السلبية التي تمثل الدوافع والحوافز والفضاء النظري للموقف المنتَقَد. والباعث على ذلك هو طلب السهولة في عملية النقد والتقويم، حيث إن نقد الثقافة من أشق الأعمال؛ فنحن لا ندرك - غالباً - سلبياتها إلا من خلال إفرازاتها.

ويلاحظ أيضاً أن الذهنية في البلدان النامية تتجه إلى نقد القضايا الصغيرة والمسائل الفرعية مع أن اختلاف الأذواق والأفكار والمواقف منها أمر سائغ، حيث إنها مناط الاجتهاد. وكان ينبغي توجيه النقد إلى المنظومات الجوهرية والمحورية وإلى القوانين العامة التي تغذي المسائل الصغرى، وتهيمن عليها، وتوفر لها المناخات اللازمة؛ فحين تصبح ظاهرة الضعف اللغوي - مثلاً - حادة فإن علينا ألا نقرع مدير المدرسة أو مدرساً أو طالباً، وإنما علينا أن نراجع النظام التعليمي كله وبكل جوانبه، وحين تكثر الحوادث المرورية فإن علينا أن نراجع تثقيفنا المروري للناس، كما أن علينا أن نراجع الجزاءات والأنظمة المرورية المختلفة وهكذا...

ومن مشكلاتنا في هذا الباب أننا لم ننجح في الفصل بين القضايا موضع النقد وبين الجوانب الشخصية؛ فنعتقد أن نقد الفكرة هو نقد لصاحبها؛ فنحجم عن نقدها؛ حتى لا نخسر العلاقة الحميمة مع صاحبها، وهذا على الرغم من أن الفكرة حين تشيع تصبح ملكاً للثقافة وأهلها. ومن حقهم توضيح موقفهم منها، وعلى الرغم أيضاً من أن تراثنا مفعم بالمواقف النقدية بين الأقرباء والأصدقاء والتلامذة وشيوخهم[1].

ومما أضعف حركة النقد لدينا ادعاؤنا الدائم للكمال وتمجيد الذات

---

(١) انظر إن شئت ما كتبناه حول هذا في كتابنا «فصول في التفكير الموضوعي» ص١٣١.

والخلو من المشكلات؛ مما يجعل أي نقد عبارة عن خدوش في الصورة الصقيلة التي نحاول إعطاءها! وهذا يشبه عمل من يحاول حجب الشمس بكفِّه! إن المشكلات التي تحيط بنا لا تتبخر بالتجاهل، ولكنها تتراكم وتتفاعل؛ لتظهر في صورة انفجارات اجتماعية تذهب بالصالح والطالح!.

إن القرآن الكريم مع ثنائه العطر على الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - كان يتابع حركة بناء المجتمع الإسلامي، ويقوم المواقف والاجتهادات التي تحتاج إلى تقويم؛ ليكون النقد كالظل للبناء، وليتعلم المسلمون ضرورة التزام المراجعة والتصحيح المستمر.

النفسية السائدة في المجتمعات النامية[1]:

إن الحالة الراهنة التي تحياها الأمة اليوم عبارة عن محصلة نهائية لمجموعة ضخمة من التجارب غير الناجحة أو الناجحة نجاحاً جزئياً غير كفء؛ ولا بد لهذه الإخفاقات التي تم إنجازها في الواقع التاريخي والواقع المعاش من أن تترك انعكاسات نفسية عديدة تؤدي إلى تأصيل عدد من الصفات النفسية المَرَضية التي تسهم من جانبها في توكيد ظاهرة الركود الحضاري على نحو ما كانت بعض ارتكاساته.

وحديثنا عن بعض تلك الصفات لا يمنح براءة بالصحة النفسية للمجتمعات المتقدمة صناعياً؛ حيث إنها تعاني من تأزمات وانتكاسات نفسية وخلقية واجتماعية رهيبة جداً، ومنذرة بتدمير كل ما تم إنجازه على الصعد المادية كافة؛ لكن نوعية الأمراض هناك مختلفة عن نوعية الأمراض التي نعاني منها من جوانب عديدة. إن الهوة السحيقة التي تفصل بين كينونة المسلم على المستوى العقدي وبين واقعه السلوكي المعاش كافية بمفردها لأن تكون مصدراً لعدد من الأمراض والأعراض النفسية؛ فكيف إذا أضفنا إليها عقابيل وارتكاسات الفقر والمرض وتسلط الأعداء؟

---

(١) انظر التخلف الاجتماعي ص٣٣ وما بعدها.

ويمكن أن نذكر بإيجاز بعض الخصائص والسمات السائدة في مجتمعاتنا على الوجه التالي:

١ ـ القهر:

إن الإسلام يحث المسلم على أن يكون واقعه عبارة عن استجابات مستمرة للآمر العقدي، حيث يشعر بالانسجام ونشوة الإنجاز. وحين يجد المسلم واقعه المعاش بعيداً عما تفرضه عقيدته عليه فإن ذلك سيكون مصدر إزعاج وقلق. ويكمِّل ذلك ذل الحاجة وقلة الحيلة ومهانة الخضوع لتكون النتيجة النهائية عبارة عن إحساس المسلم بالحصار المرهق ذي الأطواق العديدة! إنه القهر الذي يكبت أو يشوِّه كل الملكات المتفتحة، وكل جوانب الحيوية في شخصية الإنسان، مما يؤدي إلى صراع داخلي رهيب بين العوامل الخارجية القاهرة وبين المرتكزات الفطرية النفسية لحياة حرة كريمة. وتكون النتائج غالباً عبارة عن خضوع وامتثال خارجيَّين إلى جانب الانطواء على روح الانتقام من كل الجهات التي تسببت في إذلاله وإهانته. وحينما تسنح الفرصة للانتقام فإنه لن يقصِّر بالتذرع إليه سواء أكان ذلك بأفكار غالية متطرفة، أو إطلاق النكات وترويج الشائعات السيئة...

٢ ـ فقد الثقة بالنفس:

إن الإنسان الناجح يدفع بأولاده إلى النجاح من خلال تعزيز ثقتهم بأنفسهم. وإن الذي يفقد ثقته بنفسه غالباً ما يشكك الآخرين في ثقتهم بأنفسهم ما لم ير نمطاً رفيعاً لا يقبل الجدل فإنه حينئذ يخضع له بدل أن يتعلم منه! وفقد الثقة بالنفس وبالآخرين يفرز نوعاً من الخوف العام من كل جديد وكل ما يخالف المألوف؛ مما يؤدي إلى انحسار الذات وفقد الكفاءة الاجتماعية وتقلص المجالات الحيوية لحركته ونشاطه. وإذا كان لا شيء يغري بالنجاح، كالنجاح نفسه فإن استعادة الأمة للثقة بإمكاناتها متوقف على محاولاتها تسجيل عدد من النجاحات العالية، وما ذلك عنها ببعيد ولا عسير.

٣ ـ الشخصية الازدواجية:

إن الظروف السيئة التي يحياها أكثر المسلمين على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي تجعله في نوع من المحنة الدائمة؛ فالمنظومات المكونة لكينونته ليست في حالة وئام مُرْضٍ. والامتثال الاجتماعي يفرض عليه تصرفات ومواقف ليس لها رصيد في قناعته. وظروف الحياة المختلفة تجعل تطلعاته وحاجاته أكبر من الإمكانات المتاحة لتلبيتها؛ ونتيجة لكل ذلك فإنه يسوغ لنفسه السلوك المزدوج؛ فالعامل يعمل إذا كانت عليه رقابة، وهو يكيل المدائح لرب العمل، ويظهر الحرص عليه كلما كان موجوداً، فإذا غاب اختلف كل شيء. والدرس النموذجي للأستاذ إنما يكون عند وجود الموجه والمفتش وهكذا...

وعدم تكافؤ التربية المنزلية مع الضبط الاجتماعي العام أدى إلى أن يكون لكثير من الناس سلوكان خيرهما ما كان أمام الناس؛ فيظهر المجتمع وكأنه يرتدي حلل العافية على حين أن الأمراض والأوبئة المختلفة تفتك به!

وهذا الوضع أسهم بصورة كبيرة في عجز المجتمعات النامية عن الإحساس بمشكلاتها بصورة صحيحة حيث التلوّن الدائم في كل شيء، كما أدى إلى ازدراء الإنسان لنفسه حيث يشعر بالجبن والضعف عند المواجهات الجادة.

٤ ـ الآنية:

إن للديمومة أبعاداً ثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل. وبين هذه الأبعاد نوع من الترابط الجدلي، وحين يكون الإنسان في حالة سوية فإنه يأخذ العبرة من الماضي والقوة من إمكانات الحاضر ليخطو من خلالها جميعاً نحو عتبة المستقبل. لكن الشأن في المجتمعات النامية يظل مختلفاً حيث نجد اهتماماً باللحظة الحاضرة لا على سبيل الاستثمار والاستفادة، ولكن على جهة الاستهلاك وإشباع الرغبات مع العجز عن التضحية بها في

سبيل الغد؛ وهذا مع أن من أركان فلسفة التدين التضحية بشيء من العاجل لنيل الآجل؛ لكن الإنسان حين يكون في حالة انكماش حضاري تكون فائدته من مبادئه محدودة حيث إن من شروط الانتفاع بالمبادئ توفر درجة مناسبة من التوتر الحيوي والتوثب الروحي. وتلك لا تتوفر في حالات التخلف والسكون. والآنية التي يجنح إليها الإنسان عندنا جاءت انعكاساً لضعف الضمانات المختلفة التي يحتاجها النظر إلى المستقبل؛ فالاضطرابات الموجودة على المستويات المختلفة جعلت ثمة شعوراً عميقاً بضرورة اقتناص اللحظة مهما كانت العواقب وخيمة؛ ومن هنا نجد أن الناس لا يقبلون على الاستثمارات طويلة الأجل، كما أن الخطط الاستراتيجية التي يتم وضعها لا تنفذ إلا جزئياً، وأحياناً بصورة مشوهة. والإنسان في أفريقيا وبعض مناطق جنوب شرق آسيا ينغمس اليوم في الفاحشة مع أنه يرى أمام عينيه ضحايا مرض (الإيدز) أكثر من انغماس الغربيين نظراً للآنية التي انصبغت بها مشاعره، ونظراً لضعف حاسة الاعتبار وحاسة الاستشعار عن بعد لديه!

مشكلة الآنية هذه حرمتنا من إشباع حاجة (التجذر) التي لا يمكن تلبيتها إلا من خلال التواصل الحي مع الماضي، كما حجّمت المجال الحيوي أمام أنشطتنا إلى أدنى حد؛ فاختنقت أعمال وأفكار كثيرة.

٥ ـ الشعور بالدونية:

حاولت منظمة (اليونسكو) في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تروج لفكرة تساوي الثقافات وأحقية الشعوب في الخصوصية الثقافية؛ فلا توجد ثقافة متقدمة وأخرى متخلفة. وما زال هناك من يروج لذلك إلى يوم الناس هذا.

وهذه الدعوة صحيحة على المستوى النظري لكن على المستوى العملي فإن صحة هذه الدعوة جزئية، وذلك في الجزء الذي لا تحكمه المعايير العالمية موضع الإجماع من كل الثقافات.

ومع صحة القول بأن المعايير العالمية المزعومة قامت على أسس ثقافية غربية إلا أن الصحيح أيضاً أن هناك إجماعاً ثقافياً عالمياً على تحبيذ بعض المبادئ والفعاليات والسلوكيات والمظاهر؛ فلا توجد ثقافة تدعو إلى الكسل والمرض والجهل والخنوع والفوضى ـ على المستوى النظري على الأقل ـ وهذه السمات بما أنها من مظاهر الركود الحضاري ومسبباته موجودة بكثافة في المجتمعات النامية.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك الندوب والتشويهات النفسية العميقة التي تركتها مرحلة الاستعمار ـ عرفنا الأسباب التي تجعل كثيراً من أبناء الشعوب النامية يشعرون بعقدة النقص؛ فهناك من يخجل من لونه، ومن يخجل من الانتساب إلى بلد أو شعب أو أمة، وهناك من يخجل من اللغة أو الزي أو نوعية الطعام السائد في بلده......

وطاول ذلك المنتجات التي تنتجها الشعوب النامية، حيث صارت كلمة (منتَج وطني) عند العديد من الشعوب رمزاً للرداءة شكلاً ومضموناً. وأدى هذا إلى زهد في كل ما هو محلي، وتقليد أعمى لما هو موجود في المجتمعات الصناعية، ولو كان متخلفاً وموضع شكوى لدى أهله.

وتجاوز الأمر ذلك كله إلى (التماهي) بالمستعمر في احتقار ابن المجتمع النامي لأبناء وطنه ومحاولة ممارسة عين الدور الذي مارسه المستعمر!.

وهذا نوع من المبالغة في الفرار من المهانة النفسية للإنسان لدينا لكن بصورة انتكاسية. وكان ذلك البديل الأسوأ عن محاسبة أولئك المستعمرين الذين بذروا كل عوامل التخلف والشقاء والشقاق قبل رحيلهم!

٦ ـ طغيان الانفعال:

يمثل الجانب العاطفي والجانب العقلي العنصرين الأكثر أهمية في شخصية الإنسان. وحين يكون الإنسان في حالة طبيعية سوية فإنه يستخدم

الجانب العقلي في إدراك القضايا والتكيف مع الظروف الطارئة والتخطيط الشامل لكل جوانب الحياة. أما الجانب العاطفي فإنه يكون منبع التواصل الأسري والاجتماعي، كما يكون مصدراً للطاقة التي نحتاجها في الاندفاع نحو الأعمال المختلفة.

لكن الإنسان لدينا متحيز إلى جانب العاطفة الجياشة - في أكثر الأمر - وذلك الميل خلاصة مركَّزة لكل أنواع الإخفاق والقصور على المستوى الفكري؛ فالضمور هناك لا بد أن يقابله نمو هنا. وتأخذ الانفعالية لدينا طابع الهيجان الذي يؤدي إلى الإضرار بالقضية مصدر الانفعال، فيكون الشأن كحال سيارة مضت في منحدر دون أن يكون ثمة سائق يوجهها.

كما أن الانفعال لدينا يتسم بالقصر، فيكون بمثابة (لحظة تفريغ) أكثر من أن يساعد على تجاوز أزمة أو مشكلة.

والذي يستمع إلى وسائل الإعلام في العالم الإسلامي يجد أن كثيراً منها ليس لديه سوى بث الشكوى والأنين والدعوة إلى الثأر والانتقام من الأعداء، أو التغني بالأمجاد والبطولات وترديد أناشيد التحفيز على عمل شيء ما، لكن المؤسف أن ذلك كل ما نفعله! إنه نشاط فمي عاطفي ليس أكثر، أما النتائج على الأرض؛ فهي كما قال المثل العربي القديم: «أشبعتهم سباً وأودوا بالإبل»!

٧ - الإسقاط[1]:

إن المشكلات التي تعاني منها مجتمعات النمو عديدة وإن كل واحد من أبنائها يحمل - ولا شك - بين جنبيه قسطاً من الكرامة والأنفة. وهو في محاولة تنمية ذلك الجزء أو الحفاظ عليه يندفع بشكل عفوي نحو اصطناع آلية يسوّغ من خلالها وضعية الواقع الذي يعيشه، وذلك بإلقاء أسبابه وتبعاته

---

(١) الإسقاط: عملية عصبية ونفسية يميل المتعضي من خلالها إلى تحويل ما يزعجه إلى الخارج على شكل نبذ. انظر التخلف الاجتماعي: ٢٤٦.

على عدو خارجي لا يمت إلى ذلك المسوغ بصلة في مجال عمله الحيوي على الأقل.

وفي البداية فإن مما لا ريب فيه أن المسؤولين عن واقع الشعوب الإسلامية عديدون، وأن للاستعمار والظروف الصعبة، وما خلفه الآباء والأجداد من تركات ثقيلة تأثيراً لا يستهان به في بذر ركائز هذا الواقع ومدّه بأسباب البقاء والاستمرار؛ كما أن للقصور الذاتي الذي يتسم به الإنسان لدينا مساهمته الفعالة في ذلك؛ لكن الأمور لا تطرح لدينا على هذا النحو، وإنما توجه أشعة النقد نحو الخارج دائماً مع تبرئة النفس من أية مسؤولية، مع أن القرآن الكريم يلفت أنظارنا إلى أن القصور الذاتي هو العلة الكبرى في حصول المآسي والنكسات، كما قال سبحانه: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٦٥﴾[1]. وقال - جل وعلا -: ﴿وَإِن تُصِبۡكُمۡ سَيِّئَةٞ يَفۡرَحُواْ بِهَاۖ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ﴾[2].

إسقاط واقعنا المؤلم على الآخرين يأخذ أشكالاً متعددة وضمن دوائر مختلفة؛ ففي التعليم - مثلاً - يلقي أساتذة كل مرحلة مسؤولية ضعف الطلاب على الأساتذة في المرحلة التي قبلها، والمدرسة تلقي المسؤولية على الأسرة؛ والأسرة تلقي المسؤولية على المدرسة فتعود المدرسة لتلقي المسؤولية على نظام التعليم أو أولياء الأمور أو أي شيء آخر. أما التخلف العام فإن الشعوب تلقي مسؤوليته على الحكومات، والحكومات تلقيها على الاستعمار الذي نهب خيرات البلاد قبل أن يرحل! وقد يلقي جيل من الأجيال مسؤولية تخلفه على كاهل الأجيال السابقة التي لم تخلف سوى الديون والأرض المحروقة؛ حتى وصل الأمر إلى أن أصبح لسان الحال ينطق

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٦٥.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٢٠.

بالمقولة الذائعة: «مشكلاتنا صنعها الجيل السابق وسوف يحلها الجيل اللاحق» أما نحن فأبرياء من كل تبعة!

هذا التخريج السيئ لما نحن فيه أفرز شعوراً بـ(الجبرية)؛ فكل ما يجري في مجتمعاتنا مفروض فرضاً، ولا حيلة لنا فيه، كما أثمر الإسقاط أيضاً ضعف الشعور بالحاجة إلى النقد الذاتي؛ فما دامت مشكلات كل فرد وكل مؤسسة من صنع الغير، فلماذا النقد، ولماذا المراجعة؟ ونحن لا نملك محاسبة من تسبب لنا بالمتاعب! والعاقبة المتحارجة التي نفضي إليها هي لا محاسبة ولا مراجعة، ولا تفكير في الإصلاح والتغيير. والحصاد هو مزيد من التأزم ثم التفجر النفسي والاجتماعي! ولله الأمر من قبل ومن بعد.

مظاهر التخلُّف المادي
في العالم الإسلامي



ذكرنا من قبل تخلف الأمة عن مواكبة المنهج الرباني وضعف ارتقائها إلى مستوى الالتزام المطلوب به. وغني عن القول أن ذلك التخلف هو العامل الأساسي الذي يولد كل أنواع التخلف المادي الذي تعاني منه المجتمعات الإسلامية اليوم. والمشكلة الكبرى في التخلف المادي أنه يحرمنا من الأجواء المناسبة للتفاعل مع المنهج الرباني؛ فأنظمة الإسلام جاءت لتحضير الإنسان وحمايته وتوفير الحياة الكريمة الطيبة له؛ فإذا لم تتوفر بعض الشروط الموضوعية التي تجعل الإنسان يعيش في حالة طبيعية بعيداً عن قهر الحاجة وسوء الأوضاع العامة؛ فإن فاعلية أداء مبادئ الإسلام وأنظمته المتعددة تكون منخفضة؛ فعلى سبيل المثال من العسير أن يلتزم الشباب العفة في مجتمع يمور بالمفاتن والمغريات ومع ذلك لا يجد الشاب مهراً أو عملاً أو بيتاً للزوجية. كما أن من العسير أن نتمكن من تربية الأبناء تربية إسلامية على المستوى المطلوب إذا كان الأب والأم والأولاد جميعاً يعيشون في غرفة واحدة، أو في خيمة؛ وفي بعض البلدان الإسلامية تتحول بعض الشوارع في الليل إلى (فنادق) حيث تغلق أمام حركة المرور، ويفترش الناس الأرصفة ووسط الطريق! فكيف يمكن لأبٍ في حالة كهذه أن يربي أولاده ويعلمهم مع فقد أبسط مقومات الحياة الكريمة[1]!!

ومن هنا فإن تحسين الوضع المادي للعالم الإسلامي إلى الحد الأدنى

---

(١) في إحدى عواصم الدول الإسلامية مئتا ألف فتاة يمتهنَّ الرذيلة، وقد دفعهن إلى ذلك الفقر المدقع الذي تعيش فيه أسرهن!!!.

المقبول ضروري جداً إذا ما أردنا للناس أن يرتقوا إلى مستوى الإسلام وأن يتفاعلوا مع أوامره ونواهيه.

وسنسلط الأضواء في الصفحات التالية على بعض جوانب الحياة المادية للحياة الإسلامية المعاصرة؛ لعلنا نستطيع وضع أصبعنا على موضع الألم، ولعلنا بذلك نساهم في عرض صورة موجزة عن الحالة الإسلامية الراهنة، وذلك من خلال المحاور الآتية:



الجهل

حين سطعت شمس الإسلام على العرب كان أول ما أنزل على: رسول الله ﷺ هو قوله سبحانه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾[1] وكان في ذلك بيان صريح لأمة الرسالة الخاتمة بأن معرفة القراءة والكتابة، وما يتبعها من رقي في العلوم هي نقطة الانطلاق لاستيعاب المنهج الرباني على ما ينبغي، وللقيام بواجب الخلافة في الأرض إرشاداً وإعماراً؛ وما زال هذا الحكم سارياً إلى يوم الناس هذا.

ومما يؤسف له أن أشد أنواع الجهل الذي نعاني منه هو الجهل بديننا؛ حيث لا يعلم السواد الأعظم من أبناء الأمة أساسيات في دينهم على مستوى العقيدة والشعائر ومعرفة الحلال والحرام فضلاً عن الجماليات والآداب؛ مع أن روح الاعتزاز بالإسلام موجودة لكن عدم العناية بمناهج التربية الدينية في أكثر الدول الإسلامية أدى إلى هذه الحال المنكورة!

والناظر في أحوال المسلمين اليوم يجد دلائل كثيرة على أنهم من أقل أمم الأرض معاناة للقراءة والكتابة وتعاملاً معهما، كما أن ما ينفقونه على العلم والبحث العلمي متواضع إلى حد بعيد إذا ما قورن مع ما تنفقه الدول الصناعية والدول الأخرى الأقل نمواً.

وخير ما يعبر عن هذه الحالات ذكر بعض الإحصاءات والأرقام التي تنطق بشكل واضح بحجم المأساة التي يعاني منها العالم الإسلامي في هذا الصدد؛ وهذه بعض المفردات التي تصور ذلك.

---

(١) سورة العلق: الآيات ١ ـ ٥.

١ ـ الأمية:

لا بد من إعادة التنبيه على أن ما سنذكره من أرقام لا يصل إلى حد الدقة اللازمة؛ حيث إن كثيراً من الأرقام في العالم الثالث ـ ومنه العالم الإسلامي ـ لا تقوم على إحصاءات واستقراءات دقيقة بسبب أجواء التخلف نفسها؛ ومن ثم فإني آمل أن تؤخذ على أنها مؤشرات أكثر منها ممثلة لحقائق صارمة.

وإذا ما نظرنا في حالة الأمية في العالم الإسلامي وجدنا أن هناك دولاً تزيد نسبة الأمية فيها على ٩٠٪ مثل اليمن الشمالي ومالي وبوركينافاسو. وهناك دول تتراوح نسبة الأمية فيها بين ٦٠٪ و٩٠٪ مثل بنين وموريتانيا والمغرب وبنغلادش والسودان. وهناك دول تتراوح نسبة الأمية فيها بين ٣٠٪ و٦٠٪ مثل ماليزيا والبحرين وأندونيسيا وتركيا ومصر والجزائر[١].

وهذا على حين أن نسبة الأمية في أمريكا والاتحاد السوفياتي ـ سابقاً ـ لا تزيد على ١٪، وفي أوربا ٣٪ ومتوسط الأمية في العالم الثالث يصل إلى نحو ٤٥٪، أما في العالم الإسلامي فإنه يصل إلى نحو ٥٨٪!

وهذا يعني بوضح أن أعلى نسبة للأمية بين البالغين في العالم هي في العالم الإسلامي المعاصر.

ومن مؤشرات الخطر التي تدل على عدم قدرة كثير من الدول الإسلامية على تجفيف منابع الأمية في الوقت الحاضر أن نسبة طلاب المدارس (بين سن ٥ أعوام و١٩ عاماً) لا تتعدى ٣٧٪ من مجموع تعداد السكان في العالم الإسلامي، بينما تتخطى هذه النسبة ٧٥٪ في دول الشمال، وتصل إلى ٤٨٪ في دول العالم الثالث بصفة عامة[٢].

---

(١) انظر مجلة السياسة الدولية: ٦٩، العدد ٩٩ عام ١٩٩٠م وقارن مع الحرمان والتخلف في ديار المسلمين ٧٥، ٧٦. ومن قضايا التنمية في المجتمع العربي ١٢١ والتعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي: ١٢٧ وما بعدها.

(٢) انظر قضية التخلف: ١١٩ ـ ١٢٠ وقارن مع جدلية التخلف والتنمية: ٤٠، ٤١.

والتعامل مع الأرقام الصماء مضلِّل إذا لم ننظر إلى المضامين. والنظر إلى المضامين فاجعة أخرى حيث إن طرق التعليم لدينا تقوم على التلقين والحفظ والتكرار، لا على التفكير، وهذا خرّج أجيالاً ذات مركب عقلي غير مبادر، ولا قادر على حل المشكلات أو التكيف مع المستجدات.

٢ ـ الإنفاق على البحث العلمي:

لا يعود انتشار الأمية في العالم الإسلامي إلى عدم الرغبة في التعلم لدى الناس، وإنما إلى الظروف السيئة السائدة؛ فكثير من الدول الإسلامية لا تملك القدرة على الإنفاق الجيد على التعليم بسبب ضعف مواردها أو بسبب وضعها للتعليم في ذيل قائمة الاهتمامات حيث تذهب أموال طائلة إلى الإنفاق على التسليح أو مجالات أخرى. والظروف السيئة تواجه السكان أيضاً فقد يحتاج رب الأسرة إلى إخراج أولاده من المدارس حتى يساعدوه في الإنفاق على باقي الأسرة، أو حتى يرثوا حرفته التي ورثها هو من جهته عن أبيه.

ولا ريب أن الإنفاق على التعليم لا يعد إنفاقاً على البحث العلمي، لكن التعليم يؤمن الأعداد اللازمة للتوسع في إنشاء المراكز العلمية بما يوفره من أعداد مناسبة من النابهين والمؤهلين لدخول ميادين البحث العلمي.

وإذا نظرنا في قوائم ما ينفق على البحث العلمي في العالم الإسلامي فربما أُصبنا بنوع من خيبة الأمل حيث إننا نأتي أيضاً في ذيل القائمة. وهذا مع أن كثيراً من الباحثين ما عادوا يرون أن قطاعات التعليم والبحث العلمي مصنفة في قطاعات الخدمات ـ كما كان يظن سابقاً ـ وإنما في مجال الاستثمار المربح. وباستعراض نتائج دراسات عدد من كبار الاقتصاديين أمثال (دينسون) و(شولتز) عن الاستثمار في التعليم اتضح أن ما ينفق من أموال على التعليم يتم تعويضه خلال ٩ أو ١٠ سنوات في حين أن تعويض القروض الطبيعية التي تؤخذ من أجل التنمية تحتاج إلى فترة تتراوح بين ١٢ ـ

١٨ سنة، وفي حين أن برنامج استصلاح أراضي جديدة لا يسد نفقاته قبل ١٢ ـ ١٥ سنة[١].

وتشير بعض الدراسات إلى أن الدول المتقدمة صناعياً تنفق ما بين ٢ و٤٪ من إجمالي ناتجها القومي في توظيف البحث العلمي من أجل التنمية على حين أن الدول الإسلامية لا يتعدى ما تنفقه في هذا المجال ٠,٣٪ على ضخامة الدخول القومية في الدول الكبرى، وضآلتها في الدول النامية.

وعلى هذا فإن مجموع إنفاق الدول النامية لا يمثل أكثر من ١,٦٪ من إجمال الدول الصناعية على عمليات البحث العلمي وتوظيفه في تطوير التقنية[٢].

وتشير إحصاءات أخرى إلى أن مجموع ما أنفقه العرب على البحث العلمي في عام ١٣٩٠هـ كان حوالي ١١٥ مليون دولار. وقد ارتفع هذا الرقم بعد عشر سنوات ليصبح عام ١٤٠٠هـ نحواً من ١٠٢٧ مليون دولار، وهي زيادة لا بأس بها؛ لكن إذا نظرنا إلى ما تنفقه الدول المتقدمة لراعنا الفرق الأساسي وتطوره في الفترة نفسها، فقد ذكر أن الدول المتقدمة أنفقت عام ١٣٩٠هـ حوالي ٦٢ مليار دولار. أما في ١٤٠٠ فقد كان حجم الإنفاق ١٩٥ مليار دولار، أي بزيادة تفوق ثلاثة أضعاف ما كانت عليه[٣] وهذا يعني أن الهوة بيننا وبينهم آخذة في الاتساع في هذا المجال.

لقد أصبح الإنفاق على البحث العلمي أحد المحكات الرئيسة في مجالات النمو الاقتصادي حيث لا مجال لتطوير منتجات رخيصة وجيدة إلا من خلاله. ومن ثم فإن الازدهار الصناعي مرتبط به إلى حد بعيد. ومن هنا فإننا نجد أن اليابان أنفقت عام ١٤٠٨هـ: ٧٤ مليار دولار. وفي العام التالي ٨١ مليار دولار؛ على حين أنفقت كوريا الجنوبية ـ البلد الصغير نسبياً ـ في

---

(١) إنتاجية مجتمع: ١٣٣.

(٢) قضية التخلف العلمي: ٢٦.

(٣) المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي: ٣٢، ٣٣.

عام ١٤٠٨هـ: ٨ بلايين دولار وفي عام ١٤٠٩هـ: ١١ بليون دولار[١].

لعل عدم الإحساس بضرورة الإنفاق على البحث العلمي يعود إلى أننا لم ندخل عصر التصنيع بالمعنى الفعلي. وما تم من إنجازات صناعية محدودة لم يصل بعد إلى مرحلة التعقيد التي يقتضي تجاوزها تكثيف الدراسات والتجارب.

وأدى ضعف الإنفاق على البحث العلمي النظري إلى ركود حركة الثقافة وقلة أعداد الكتب والعلماء الناشرين في العالم الإسلامي - الذي يقطن السواد الأعظم من أبنائه في آسيا وأفريقيا - ومن خلال إحصائية تقريبيَّة تبين أن أكثر ما أنتج من كتب عام ١٣٩٣هـ كان من حظ الدول المتقدمة فقد كانت نسبة سكان أوربا للعالم آنذاك ١٢,٥٪ ومع ذلك فإن نصيبها من الكتب المنتجة كان ٤٥٪ وكانت نسبة سكان الاتحاد السوفياتي - سابقاً - ٦,٥٪ من سكان العالم، وأنتج ١٤٪ من مجموع كتب العالم. على حين كانت أفريقيا تمثل ٩,٧٪ من سكان العالم، وكان إنتاجها حوالي ١,٧٪ فقط[٢].

إن ضعف القوة الشرائية لدى أكثر المسلمين جعلت متابعة الحركة الثقافية عسيرة على كثير من الناس. وانعكس هذا بدوره على الحركة نفسها فأكثر الكتب لايطبع منها إلا في حدود ٣٠٠٠ نسخة، وتظل هذه النسخ في الأسواق ٥ سنوات أحياناً؛ مما يجعل الاستثمار في النشر والتأليف غير مربح.

وهذا دفع الناشرين إلى العناية بالكتب التي يتابعها (المراهقون) أو تلك الكتب التي تستهوي الشرائح الدنيا من القراء، وكان هذا على حساب المؤلفات التي تقدم فكراً تحليلياً راقياً أو دراسات علمية تطبيقية.

إن السواد الأعظم من رسائل (الماجستير) و(الدكتوراة) لا يطبع، وإن السواد الأعظم من الدراسات التطبيقية والتقنية تظل حبيسة الأدراج لعدم وجود المصانع والمؤسسات التي تنتفع بها.

---

(١) على مشارف القرن الحادي والعشرين: ٣٠٦.

(٢) التراث والمعاصرة: ٧٦.

وفي إحصائية مخجلة قامت لتقارن بين أعداد العلماء الناشرين العرب وبين العلماء الناشرين (اليهود) في فلسطين المحتلة تبين أن عدد العلماء الناشرين العرب كان في سنوات عدة على النحو التالي:

سنة: ١٣٨٧	١٣٩٧	١٤٠٣
عدد: ٤٦٥	١٣٤٨	٢٦١٦

أما بالنسبة لليهود فكانت:

سنة: ١٣٨٧	١٣٩٧	١٤٠٣
عدد: ١١٢٥	٣٢٨٤	٤٦٦١

وهذا يعني أن العلماء العرب الناشرين لا يشكلون سوى نصف العلماء الناشرين اليهود مع أن نسبة اليهود في فلسطين لا تتجاوز ١,٥٪ من سكان الوطن العربي[(١)].

وهذا الوضع العجيب يعود بصورة أساسية إلى عدم ربط البحث العلمي لدينا بحاجات التنمية الفعلية للعالم الإسلامي، وإلى أن ما يجري من بحوث ودراسات هدفه الترقية في الوظيفة الجامعية أو تلبية حاجات نفسية واجتماعية أكثر من أن يكون هدفه تغيير واقع الثقافة والتنمية نحو الأحسن.

٣ ـ قلة أعداد العلماء والتقنيين في العالم الإسلامي:

إن انتشار الأمية وضعف الإنفاق على البحث العلمي وركود بحوث استنبات التقنية ستؤدي مجتمعة إلى نتيجة واحدة هي ضعف نسب أعداد العلماء والتقنيين إلى مجموع السكان في العالم الإسلامي، حيث إن المؤسسات التي يمكن أن تضم هؤلاء قليلة، كما أن حركة التصنيع لدينا ما زالت في البداية، كما يضاف إلى ذلك هجرة أعداد منهم إلى البلدان الصناعية حيث يجدون المختبرات والشركات الكبرى التي تحتاج إلى بحوثهم

---

(١) انظر رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي: ٨٣.

ودراساتهم. وهذه بعض الأرقام والإحصاءات التي يمكن أن تعطينا بعض الملامح عن هذه الحالة.

يقول أحد الباحثين: تبلغ نسبة العلماء والتقنيين ذوي المستوى العالي إلى مجموع تعداد السكان في الدول الإسلامية رقماً لا يكاد يُذكر إذا قورن بنسبتهم في دول التقدم العلمي والتقني إذ تتراوح بين ٢١ في المليون كما في (بنجلادش) و١٩٠ في المليون كما في (مصر) بينما تتراوح نسبتهم عند غير المسلمين بين ٤٣٠٠ في المليون في الولايات المتحدة وأوربا الغربية، و٨٢٠٠ في الاتحاد السوفياتي ـ سابقاً ـ وأوربا الشرقية والصين. ويبلغ متوسط تلك النسبة في الدول النامية بصفة عامة نحواً من ١٠٠ في المليون[١] وحسب إحصائية لنسبة الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي نجد أن الطلاب الذين سجلوا منهم في التعليم المهني في تراجع في أكثر الدول العربية وذلك خلال العشرين سنة بين ١٣٨٠ ـ ١٤٠٠هـ على نحو ما نجده في اليمن وسورية ومصر وقطر وعمان وغيرها[٢].

وتقف عادات موروثة عند العرب وبعض المسلمين من غيرهم حجر عثرة في سبيل نمو التعليم المهني حيث كانت أحب أموال العرب إليهم في الجاهلية ما يحوزونه عن طريق الغزو، وما يربحونه من أعمال التجارة. ومن هنا فإن الذين يذهبون إلى التعليم الفني هم أبناء الفقراء أو أولئك الذين لم يحصلوا على مجموعات الدرجات التي تؤهلهم لدخول التعليم العام. ولعل السبب الأكثر أهمية هو أن العالم الإسلامي اتجه إلى الاستيراد من الخارج دون أن يعطي أية أهمية لمسألة التصنيع أو صناعة بعض الأجزاء أو قطع الغيار؛ وفي بعض الأحيان الصيانة!

ومن جهة أخرى فإن التعليم التقني يمثل مرحلة مستقلة من مراحل التعليم العالي، وهو يهدف إلى إعداد أطر تقنية تكون حلقة الوصل بين

---

(١) قضية التخلف العلمي: ١٢٢.

(٢) التطورات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي: ١٢٦، ١٢٧.

الجامعيين والعمال المهرة. ويقدر أحد الباحثين أن عمليات الإنتاج تحتاج في مقابل كل مهندس إلى (٣ ـ ٤) من التقنيين، كما تحتاج إلى نحو من ٤٠ من العمال المهرة. والوضع في عالمنا الإسلامي أشبه بهرم مقلوب؛ إذ ما زالت أعداد الخريجين من الجامعات أكثر من أعداد الفنيين والتقنيين أما العمال المهرة فعددهم قليل جداً.

وتشير بعض تقارير (اليونسكو) إلى أن عدد الطلبة المسجلين في التعليم التقني في كافة الأقطار العربية لا يتجاوز ٢٨ طالباً لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان مقارنة بـ(١٨٠) في بريطانيا و٥١٥ في سنغافورة[١].

٤ ـ هجرة الأدمغة من العالم الإسلامي:

يتولد عن المشكلات التي يعيشها العالم الإسلامي، ويغذيها في آن واحد رحيل العلماء والنابهين وذوي الخبرة إلى العالم الصناعي. وهذه المشكلة تقف عقبة كأداء أمام الدفع بجوانب التنمية المختلفة؛ حيث إن هؤلاء هم الذين يفتحون الآفاق الرحبة ويؤمِّنون البدائل، ويساهمون في حل المشكلات التنموية المختلفة. وفي هذا يقول (سان سيمون): «إذا أضاعت فرنسا الخمسين الأوائل من علمائها، ومثل ذلك من أهل فنها وصناعتها وزراعتها قطعت رأس الأمة، وأصبحت جسداً بلا روح، ولكنها إذا فقدت جميع موظفيها الرسميين فإن تلك الحادثة تُحزن الفرنسيين لطيب نفوسهم، ولكنه لا ينجم في البلد لذلك من الضرر إلا اليسير»[٢]. إن الهجرة المكثفة للعلماء والمبدعين وذوي الخبرات جاءت نتيجة للاضطراب السياسي السائد في كثير من الدول الإسلامية، كما أنها جاءت نتيجة الشعور بالهزيمة والضعف والنقص وضعف إمكانات تطوير البحث العلمي لدينا مع ما يصاحبه من الجاذبية العامة للدول المتقدمة، بما تؤمّنه من رفاهية ومختبرات ومحفّزات للباحثين...

---

(١) إنتاجية مجتمع: ١٥١.

(٢) سر تطور الأمم: ٤١.

يقول البروفيسور (جورج سيلتز) أمام لجان الكونجرس الأمريكي التي شُكّلت لدراسة ظاهرة هجرة الكفاءات النادرة إلى أمريكا: «إن الدول النامية تعيش حالة خطيرة من استنزاف قواها البشرية. تلك القوى المطلوبة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلادها. إن هذه الخسارة لا تتضمن فقط خسارة الخبرة الفنيّة و(التكنيكية)، ولكنها تشتمل على خسارة القيادات الفكرية التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجالات الابتكار وعمليات التحديث الاقتصادي. إن الصورة تسير من سيئ إلى أسوأ وبشكل مستمر حيث إن انتقال القوى العاملة ذات المستوى الرفيع من الدول الأقل نمواً إلى الدول المتقدمة يزداد كثافة، ويعظم حجماً»[١].

ويمكن أن نسلط الضوء على هذه المشكلة من خلال المؤشرات الرقمية الآتية:

أ ـ في استقراء لاتجاهات الطلاب الذين يدرسون في أمريكا نحو العودة إلى بلادهم تبين أن الدراسة في الخارج من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى توطن أبناء الأمة من الباحثين في الخارج؛ فقد تبين أن نحو ٤٠٪ من المصريين و٢٢٪ من الأتراك و١٨٪ من اللبنانيين الذين جرى أخذ آرائهم أجابوا بالعزم على البقاء في الخارج.

وتشير الاستبانة نفسها إلى فارق آخر، هو أن نسب العازمين على البقاء من دول كالهند وتايلاند والفلبين أقل بكثير من أبناء الدول الإسلامية، حيث تبين أن نسبهم هو على التوالي: (٩٪)، (صفر٪)، (٣٪)[٢].

ويفيد تقرير علمي صادر عن حكومة باكستان أن (٩٠٪) من أطباء بلدهم الذين تخرجوا حديثاً (١٣٩٠) قد تقدموا بطلبات لأداء الامتحانات في السفارة الأمريكية والسفارة البريطانية، والتي يؤدي النجاح فيها إلى الموافقة على أن يعمل الناجحون فيها أطباء في أمريكا وبريطانيا[٣].

---

(١) هجرة العلماء من العالم الإسلامي: ٩٨ ـ ٩٩.
(٢) السابق: ٩١.
(٣) السابق: ١١١.

ب ـ هاجر خلال المدة من ٣٠/٦/١٩٦٧م حتى ٣٠/٦/١٩٦٨م نحو من ١٥٩٧٣ من العلماء والمهندسين والأطباء العرب، وخلال المدة نفسها من العام التالي هاجر ٣١٩٨١. أما العام الثالث فكان نصيبه هو: ١٦٤٩٢ مهاجراً. وهذا إلى أمريكا وحدها، ومن المنطقة العربية من العالم الإسلامي وحدها[١] والتي لا تشكل سوى السدس من العالم الإسلامي!

إن العالم الإسلامي لم يخسر تلك الأعداد الضخمة من صفوة أبنائه فحسب، بل خسر أيضاً كل ما أنفقه على تعليمهم في المراحل المختلفة؛ ويقدر تقرير لإحدى منظمات الأمم المتحدة أن أمريكا وكندا وبريطانيا هي أكثر الدول استفادة من هجرة العقول، وأنه هاجر من بلدان العالم النامي إلى هذه الدول عامي ١٣٩٠ ـ ١٣٩١هـ أعداد ضخمة سببت خسائر للدول النامية تقدر بنحو ٤٢ مليار من الدولارات، كما أنها تمثل وفراً للولايات المتحدة من الإنفاق على التعليم يقدر بنحو (١,٨) مليار دولار[٢].

ألا يمكن أن يقال بعد هذا: إن ما يخرج في صورة خبرات علمية من العالم النامي إلى العالم الغربي أكثر بكثير مما يقدمه هذا الأخير للعالم النامي من مساعدات؟

قد تم كل هذا التخلف العلمي في عصر تُعدُّ فكرته الكبرى التي تتمحور حولها أنشطة البشرية هي (الطموح إلى تسخير الكون عن طريق العلم)؛ فصار المسلمون أقل الشعوب رصيداً في الاختراعات والابتكارات وأقلها خبرة! إن العالم يتطلع إلى ما بعد عصر (الإلكترون) الذي لم ندخله بعد إلا من بوابة الاستهلاك إلى عصر (علم الأحياء والهندسة الوراثية) آملاً أن يكون للتقدم فيه انعكاسات على عدد كبير من المجالات المتنوعة والأساسية، كالتغذية والصحة والطاقة....

---

(١) السابق: ٥٣.
(٢) قضية التخلف: ١٢٦.



الفقر

حين حث الإسلام أبناءه على العمل وإتقانه، وعلى استخدام الملكات الذهنية وشحذها من خلال التفكير والحوار والنقد. . . فإنه كان يهدف إلى جعل المسلم في حالة من الحركة الدائبة المهتدية بهدي الشرع، المنيبة لله رب العالمين.

ويقترن بهذا التوجيه توجيه آخر يحث المسلم على أن لا يركن إلى هذه الحياة، وألا يتجاوز حد القصد في الاستمتاع بها.

وهذان التوجيهان سيفضيان عند الالتزام بهما إلى إيجاد نوع من الوفرة في المجتمع الإسلامي، حيث تكثر المدخلات، وتقل المخرجات.

ولم تكن المجتمعات الإسلامية بحاجة إلى هذه الوفرة كحاجتها لها في هذه الأيام، حيث كثرت الحاجات، وكثرت المرافق العامة، وارتفعت أسعار الخدمات التي ينبغي الإنفاق عليها لحفظ توازن المجتمع وتأمين الحد الأدنى من الأجواء والشروط الضرورية للانطلاق الحضاري المناسب.

لكن الذي حدث أن عطالة في الفكر أدت إلى عطالة في اليد، ثم أخذت عطالة اليد تزيد في عطالة الفكر، وسيطر على كثير من المسلمين نمط من الإنفاق الذي يصل إلى حد التبذير نتيجة سيادة الشكلية والمظهرية والخضوع لبعض العادات والتقاليد؛ وصاحب ذلك كله خمول وتقاعس عن العمل؛ ليؤدي ذلك كله إلى أن يصبح السواد الأعظم من الشعوب الإسلامية فقيراً. وأصبحنا نعاني من سوء التغذية والبطالة والديون المتراكمة على اقتصادنا المنهك في الأصل.

وكان ذلك كله خروجاً عن السنن الذي ارتضاه الله ـ تعالى ـ لهذه الأمة من الشهادة على الناس والقوامة على الأمم!

الفقر ومؤشراته:

يعرَّف الفقر بأنه عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية من المسكن والملبس والغذاء والماء النظيف مما يوفِّر الحد الأدنى اللازم لتمكين الإنسان من العيش الكريم، ويساعده على القيام بحقوق الخلافة[(١)].

وليس من اليسير على الباحثين تحديد مستويات الفقر والثروة والتقدم والتخلف بشكل دقيق؛ لوجود عدد كبير من العوامل المشتبكة والمؤثرة في هذا الموضوع، لكن بالإمكان استخدام عدد من المؤشرات التي تومئ إلى حالة الأمة ومكانتها بين الشعوب والأمم بصورة عامة. وفي هذا السياق فإن دخل الفرد والناتج القومي والديون الخارجية وحالة العمل والبطالة وأعداد العمال المهرة والمواد الخام المتوفرة وتجهيزات البنية الأساسية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، كل هذه وأمور أخرى مؤشرات جيدة لواقع الأمة والنجاحات التي يمكن أن تحققها في المستقبل.

وفي مقاربة أولية حددت مقاييس الأمم المتحدة الحد الفاصل بين التقدم والتخلف بمعدل ٢٥٪ من الدخل السنوي للفرد في أمريكا؛ فإذا نقص متوسط الدخل لمواطني دولة من الدول عن ٢٥٪ من دخل المواطن الأمريكي عُدَّت الدولة متخلفة[(٢)].

وإذا علمنا أن متوسط دخل الفرد كان في أمريكا عام ١٤٠٨هـ (١٣٨٠٠) دولار في السنة[(٣)] علمنا أن الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن

---

(١) الحرمان والتخلف في ديار المسلمين: ٢٣.

(٢) إنتاجية مجتمع: ٢٧.

(٣) كتاب المعلومات لعام ١٩٩١م: ٤٣٥. والناتج القومي هو مجموع القيمة الإجمالية لما ينتجه بلد ما من سلع وخدمات سنوياً. ومتوسط دخل الفرد هو حاصل قسمة الناتج القومي الإجمالي في بلد ما على عدد سكانه. وانظر أساليب حساب ذلك في: التربية في مجتمع متغير: ٥٢.

نحو (٣٤٥٠) دولاراً في السنة تعد دولاً متخلفة مادياً.

لكن لا شك أن هذا مؤشر للتقدم والتخلف، وليس للفقر. كما أن كثيراً من الدول يقل دخل الفرد فيها عن ٢٠٠٠ دولار في السنة ويعيش فيها الناس في حالة من اليسر والرخاء نظراً لرخص المواد الأولية اللازمة للسكن والملبس والغذاء، وأسعار الخدمات الرئيسة؛ ولكن أردنا نوعاً من المقارنة لأغراض أخرى.

وتذكر بعض الإحصاءات أن حوالي ٢٤ دولة إسلامية يسكنها نصف أعداد المسلمين في العالم مصنفة مع الدول ذات الدخول المنخفضة لمواطنيها؛ حيث لا يتعدى دخل الفرد الواحد ٤٠٠ دولاراً في السنة[١] وهذا بيان بالدخل السنوي للفرد في بعض هذه الدول بالدولار الأمريكي[٢].

الدولة	دخل الفرد	سنة
أفغانستان	٢٢٠	١٤٠٨
باكستان	٣٧٠	١٤٠٨
بنغلادش	١٧٠	١٤٠٨
السودان	٣٤٠	-
الصومال	١٩٠	١٤٠٧
النيجر	٣١٠	-

وهناك دول إسلامية مصنفة مع الدول ذات الدخول العالية التي يتجاوز دخل الفرد فيها (٦٠٠٠) دولار مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وبروناي وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية لكن السكان فيها قليلون بالنسبة لمجموع أعداد الأمة الإسلامية[٣].

ومن أجل المقارنة بين حال ما عليه السواد الأعظم من المسلمين وبين

---

(١) قضية التخلف: ١١٦.

(٢) كتاب المعلومات لعام ١٩٩١م.

(٣) انظر قضية التخلف: ١١٧.

أوضاع الدول المتقدمة نسوق صورة أخرى لدخل الفرد بالدولار الأمريكي[1].

الدولة	دخل الفرد	سنة
بريطانيا	١٣٣٢٩	١٤٠٨
السويد	١٣٨٩٧	١٤٠٧
فرنسا	١٦٨٠٠	١٤٠٨
هولندا	١٥٠١٧	١٤٠٨
الولايات المتحدة	١٣٨٠٠	١٤٠٨
اليابان	١٥٠٣٠	١٤٠٨

إن هاتين الصورتين تشيران إلى أن الفارق بين فرنسا وبنغلادش في مستوى الدخل هو في حدود ٩٨ ضعفاً، وهما يمثلان قطبي التنافي.

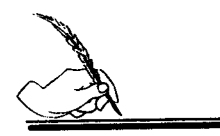
أما الفارق بين باكستان وبريطانيا فهو نحو ٣٦ ضعفاً، وهما أقرب دولتين في متوسط دخل الفرد في هاتين الصورتين.

ولا ينبغي أن يعزب عن البال أن أشخاصاً كثيرين في عالمنا الإسلامي لا يصل دخل الواحد منهم إلى ٢٠ دولاراً في السنة، حيث إن أكثر الدول الإسلامية تأخذ بنظام السوق الحر الذي يؤدي إلى تحجيم الطبقة الوسطى إذا لم تتدخل الدولة لضمان الحد الأدنى من العيش الكريم لبعض الشرائح، وقليل من الدول الإسلامية من يفعله. ولولا وجود فضيلة الإحسان وحب الخير عند كثير من المسلمين، فيرقعون بعض الرتق، لكان الوضع أسوأ مما هو حاصل بكثير.

قد أثر الفقر المدقع في أخلاق كثير من المسلمين وسلوكاتهم، فتفشت فيهم أمراض خلقية عديدة مثل الذل وفقد الثقة في النفس ومثل الرشوة والتحايل والحسد... ؛والله المستعان.

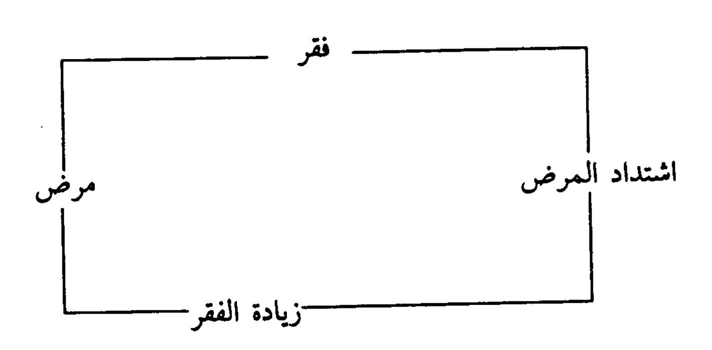
---

(١) كتاب المعلومات لعام ١٩٩١م.



المرض

نعيش على هذا الكوكب في عالم الأسباب، حيث لكل مقدمة نتيجة ولكل معلول علة. ومن خلال استقراء الواقع المعاش والواقع التاريخي نجد أن هناك نوعاً من التلازم بين الفقر والمرض؛ فالفقراء أكثر تعرضاً للإصابة بالأمراض - بصورة عامة -؛ حيث إن سوء التغذية وعدم توفر مياه صالحة للشرب، وعدم كفاية وسائل تصريف المخلفات والفضلات ودرجة الزحام ومدى القرب من الحيوانات والحشرات الحاملة للأمراض - كل أولئك عوامل حاسمة في انتشار الأمراض؛ وكل هذه العوامل ناتجة عن الفقر بصورة من الصور؛ فإذا ما أصيب الفقير بالمرض لسبب من الأسباب واجهته مشكلة أخرى، هي: عدم وجود الرعاية الطبية الكافية نظراً لعدم توفر القدر الكافي للسكان من الأطباء، والأدوية والتجهيزات الطبية. وتكون النتيجة في كثير من الأحيان الوفاة؛ فيترك وراءه أسرة هي بحاجة ماسة إليه، أو يعيش مريضاً أو معاقاً بنوع من أنواع الإعاقة؛ فيعيش كلًا على غيره. والنتيجة هي مزيد من الفقر، والدخول في حلقة مفرغة رديئة على النحو التالي:



وهذه بعض المؤشرات إلى حالة الصحة والمرض في عالمنا الإسلامي:

١ ـ سوء التغذية[1]:

التغذية السيئة تقلل من مقاومة الجسم للمرض. والجوع واعتلال الصحة يضعفان الإنتاجية ويحدان من قدرة الفرد على تأمين المزيد من الغذاء واكتساب المزيد من القدرة على مقاومة المرض.

ويحتاج الشاب السليم الجسم ذو النشاط المتوسط إلى حوالي (٣٠٠٠) وحدة حرارية. وتذكر بعض الإحصائيات أن كثيراً من المواطنين في الدول الإسلامية لا يتوفر لهم الحد الأدنى من السعرات الحرارية فالأطفال في بنغلادش لا يحصلون إلا على ٤٦٪ من حاجاتهم الغذائية العامة و٦٨٪ من البروتين. وهناك دول مثل الجزائر وأندونيسيا وأفغانستان وموريتانيا يقل متوسط نصيب الفرد فيها عن (٢٠٠٠) وحدة حرارية، وهذا على أن معدل الوحدات الحرارية في أوربا الغربية هو (٣٢٣٠) في اليوم وفي أمريكا الشمالية (٣٣٥٠) وفي آسيا إجمالاً (٢١٦٠) وحدة حرارية[2] وهذا كله مع أن من المشكلات التي نعاني منها أن أكثر المسلمين يعيشون على الرعي والزراعة أي في حقول الغذاء ومع ذلك فأبناء المسلمين هم الأسوأ تغذية!!

٢ ـ متوسط العمر المفترض عند الولادة:

يعد متوسط العمر المتوقع للسكان عند الولادة مؤشراً من مؤشرات الحالة الصحية، وليس ذلك من باب الرجم بالغيب، ولا من باب التألي على الله ـ سبحانه ـ حيث إن ذلك ليس حكماً على الفرد؛ إذ إن ذلك لا يعلمه إلا الله ـ تعالى ـ، وإنما هو استقراء للواقع في عالم الأسباب الذي تحكمه سنن الله ـ تعالى ـ مرئية واضحة. وفي هذا الصدد فإن أكثر الدول

---

(١) سوء التغذية يعني عدم حصول الإنسان على نحو ٢٢٠٠ وحدة حرارية عن طريق الغذاء بالإضافة إلى ١٠٠غرام من البروتينات الحيوانية والنباتية.

(٢) الحرمان والتخلف في ديار المسلمين: ٦٥ ـ ٦٧.

الإسلامية لا يتمتع أبناؤها بتقديرات مرتفعة للأعمار. والجدول التالي يوضح من خلال المقارنة بين دول إسلامية وأخرى صناعية ودول من العالم الثاني حالة بعض الشعوب الإسلامية في هذا الشأن[1]. وذلك في عام ١٤٠٩هـ.

الدولة	ذكور	إناث
إندونيسيا	٥٧ سنة	٦١ سنة
باكستان	٥٤ سنة	٥٥ سنة
بنغلادش	٥٤ سنة	٥٣ سنة
تركيا	٦٣ سنة	٦٥ سنة
جزر القمر	٥٤ سنة	٥٨ سنة
ماليزيا	٦٥ سنة	٧٠ سنة
إيرلندا	٧٢ سنة	٧٨ سنة
بلغاريا	٦٨ سنة	٧٤ سنة
بلجيكا	٧٢ سنة	٧٩ سنة
بولندا	٦٦ سنة	٧٤ سنة
سويسرا	٧٤ سنة	٨٢ سنة
اليابان	٧٦ سنة	٨٢ سنة
اليونان	٧٥ سنة	٨٠ سنة

وهذه الأرقام غنية عن التعليق.

الإمكانات العلاجية:

إذا كان كثير من المسلمين يتعرضون لأمراض لا يتعرض لها كثيرون غيرهم بسبب سوء التغذية وقلة المياه الصالحة للشرب والأوبئة المتوطنة وغيرها، فإن قدرتهم على العلاج هي أيضاً أقل من قدرة غيرهم بكثير نظراً للفقر الذي يحول دون إعداد الأطباء ودون إبقائهم في بلادهم، إذا أعدُّوا، والذي يحول أيضاً دون وجود المستشفيات والأدوية والتجهيزات الطبية

(١) معلومات مستفادة من كتاب المعلومات لعام ١٩٩١م.

المختلفة؛ مما يجعل معاناة مرضى المسلمين هي الأشد.

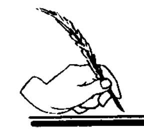
وهذا جدول يوضح ما يخدمه الطبيب والسرير الواحد من السكان في دول إسلامية وغير إسلامية لتتضح الصورة بشكل جلي[1].

الدولة	سرير لكل	عام	طبيب لكل	عام
أندونيسيا	١٧٧٣	١٤٠٥	١٠١٧٤	-
باكستان	١٨٣٣	١٤٠٧	٢١٥٦	١٤٠٧
بنغلادش	٣٥٧٣	١٤٠٥	٦٩٩٦	١٤٠٥
تركيا	٥٢٢	١٤٠٦	١٤٩٧	١٤٠٦
السودان	١٤١٤	١٤٠٥	١١٢٩٥	١٤٠٣
ماليزيا	٥٠٦	١٤٠٦	٣١٥٠	١٤٠٦
اليمن	١١٣٢	-	٦٠٧٢	-
إسبانيا	٢٠٤	١٤٠٦	٣٠١	١٤٠٦
إيطاليا	١٢٢	١٤٠٦	٢٤٢	١٤٠٦
بلجيكا	١٠٩	١٤٠٧	٣٣٢	١٤٠٤
بلغاريا	١٠٧	١٤٠٦	٣٦٠	١٤٠٦
فرنسا	٧٧	-	٤٠٥	١٤٠٧
هولندا	٢١٩	١٤٠٧	٤٤٤	١٤٠٧
اليابان	٨٢	١٤٠٧	١١٩٤	١٤٠٧

ومن خلال قراءة سريعة لهذا النموذج نجد أن قطبي التنافي في مجال أسرَّة المستشفيات يتمثلان في بنغلادش وفرنسا حيث يمثل الفارق بينهما ٤٦ ضعفاً. أما في عدد الأطباء فيتمثل قطباً التنافي في السودان وإيطاليا حيث يتمثل الفارق أسرَّة في نحو ٤٦ ضعفاً أيضاً.

وإن أندونيسيا وبنغلادش وباكستان يسكن فيهما أكثر من ثلث سكان العالم الإسلامي، وأحوالهما الصحية سيئة كما رأينا.

(١) المصدر كتاب المعلومات لعام ١٩٩١م ولا بد من القول إن هذه الإحصاءات تقريبية حيث يتفاوت عام إحصاء الأطباء والأسرة أحياناً عن عام إحصاء السكان اختلافاً يسيراً.



الديون الخارجية

إن أسوأ حالات الإفلاس التي يمر بها الإنسان هي تلك الحالات التي يستدين فيها ليأكل، حيث يتضاعف عجزه في كل يوم عن بلوغ مستوى من الحياة الكريمة. وهذا هو حال كثير من الدول الإسلامية التي استمرأت الربا، ومدت يدها إلى المصارف والمؤسسات المالية لتطعم شعوبها - زعموا - فكانت النتيجة كما قال الله - سبحانه -: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾(٢).

وكانت إعلانَ الحرب من الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ﴾(٣).

إن الربا لم يعد ماحقاً للمالية الإسلامية وحدها؛ بل إنه يهدد اليوم أغنى الدول وأكثرها تمكناً في الأرض (أمريكا) حيث يرى عدد من الباحثين الغربيين قرب عجز الحكومة هناك عن سداد فوائد الديون على خزانتها ليؤدي ذلك إلى ركوع سيد العملات (الدولار) وربما انهيار النظام المصرفي العالمي كله! ولست أدري من أين نبدأ في عرض هذه المشكلة التي تثقل كاهل العالم - والعالم الإسلامي خاصة - من بداياتها أم من إفرازاتها الرهيبة على لقمة القوت اليومية للشعوب الإسلامية وعلى حرية قرارها السياسي وعلى أمنها واستقرارها؟.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧٨ - ٢٧٩.

ربما بدأت حكاية الديون الخارجية بالسندات الربوية الداخلية التي صدرت سنة ١٨٤٠م في الدولة العثمانية حيث جعلت فائدة قدرها ٨٪ واشتهرت تلك السندات وقتها باسم (القوائم). وفي عام ١٨٥٧م بدأ تدعيم القوائم بإصدار سندات ريع جديدة كانت تأتي في الوقت نفسه بفوائد وديون جديدة على الدولة. وكانت تلك السندات تكوّن الإطار الذي يمكِّن الدولة أن تقترض من خلاله من الخارج. ومن ثم فإننا نجد أن الديون الخارجية للدولة العثمانية كانت في عام ١٨٥٨م تساوي خمسة ملايين ونصفاً من الليرات التركية[١] وسلكت الولايات التابعة لتركيا المسلك نفسه، فبدأت الديون تتراكم عليها، فكانت ديون تونس عام ١٨٥٩م نحواً من ١٢ مليون فرنك فرنسي، وحجم ديون مصر نحواً من ٧ ملايين جنيه إسترليني عام ١٨٦١م[٢]. وهكذا أخذت الأمور تتسع يوماً بعد يوم إلى أن آلت إلى ما هي عليه اليوم.

التطور المذهل لديون البلدان النامية:

إن الأرقام هي التي تتفرد ببلاغة الدلالة في عالم الاقتصاد، وحتى نقف على المحق الذي أحاط باقتصاد العالم النامي من وراء الديون الربوية التي انغمس فيها نورد إشارات سريعة في ذلك:

في عام ١٩٥٥م كان إجمالي ديون (٣٤) دولة نامية - حسب تقرير للبنك الدولي للإنشاء والتعمير - هو ٦ مليارات دولار. وقد قفز إلى ٥٩ مليار عام ١٩٥٩م وفي عام ١٩٧٣م وصل إجمالي الديون إلى ١١٩ مليار دولار. وفي سنة ١٩٨٣م وصل إجماليها إلى (٦٢٩,٩) مليار دولار. أما في سنة ١٩٨٧م فقد وصل المبلغ إلى (١٠٨٠)[٣] ملياراً. وهكذا تضاعفت ديون ما يعرف بالعالم الثالث ما يقرب من ١٨٠ ضعفاً خلال ٣٢ سنة!!. ولا ينبغي أن يغيب عن البال أن هذا الرقم هو للديون التي لم تدفع؛ فإذا حسبنا

---

(١) مديونية العالم الإسلامي: ٤١ - ٤٢.
(٢) السابق: ٤٣، ٤٤.
(٣) السابق: ٢٤٣ وقارن بـ الأزمنة الاقتصادية العالمية الراهنة: ٣٦ - ٣٧.

الديون التي دفعت والفوائد الربوية التي سددت عليها لكان المبلغ أكبر من ذلك بكثير!.

وقد بلغت ديون العالم الإسلامي عام ١٩٧٨م أكثر من ٨٢ مليار دولار، وقد قفزت خلال خمس سنوات فقط إلى ١٤٤ مليار دولار. وواصلت ارتفاعها لتصل عام ١٩٨٦م إلى ٢٣٠ مليار دولار، تدفع عنها فوائد ربوية سنوية تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار. أي زادت خلال ثماني سنوات بنسبة ٢١٨٪ على الرغم من كل ما سدد من أصول تلك الديون وفوائدها[١]. وهذا جدول يوضح الديون الخارجية على بعض الدول العربية، والفوائد المتوقعة عليها خلال المدة من ١٩٩٠م حتى ١٩٩٧م (مليون دولار)[٢].

الدولة	حجم الدين عام ١٩٨٧م	المبالغ المتوقعة لخدمة الديون ١٩٩٠ - ١٩٩٧م	الدولة	حجم الدين عام ١٩٨٧م	المبالغ المتوقعة لخدمة الديون ١٩٩٠-١٩٩٧م
الجزائر	٢٤٣٩٤	١٥٣٧٤	الصومال	٢٧٩٠	١٤١٩
عمان	٣٤٤٥	٢٢١١	لبنان	٣٣٣	٢٨٣
الأردن	٤٥٠٢	٣٤١٦	مصر	٣٧٨١٦	١٧٠٩٣
تونس	٨٦٧١	٦٤٥٩	المغرب	٢٢٢٢١	١٤٩٥٥
السودان	٩٠٩٦		موريتانيا	٢٤٥٨	١٤٢٩
سوريا	٤٧٣٦	٣٤٠١	جيبوتي	٢٨١	١٤٢

فوائد الديون ونسبتها إلى الصادرات:

ما عادت المشكلة هي الديون في حد ذاتها، حيث يمكن أن يقال: إنها عبارة عن أرقام، ونحن أمة قد تعودت تأجيل مشكلاتها؛ لكن الفوائد الربوية التي تدفع على الديون صارت تمثل بالنسبة للدول الإسلامية شبحاً مخيفاً ماثلاً، حيث صارت تلتهم نسبة كبيرة من صادرات الدول الإسلامية، بل زادت على الصادرات في بعض الأحيان؛ مما يجعل العجز عن الوفاء بها أمراً

---

(١) السابق: ٢٤٣.

(٢) انظر المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي: ١٢٦.

محتماً، ومما جعل إمكان إحداث تنمية مناسبة أمراً صعباً. وفي تقرير لصندوق النقد الدولي صدر عام ١٤٠٦هـ أكد الصندوق أن جملة المبالغ المتدفقة على البنوك الأمريكية والأوربية من الدول النامية بلغ نحواً من (١/ ٧) مليار دولار في النصف الأول من ذلك العام بالمقارنة مع صافي اقتراض قدره (٣/ ٢) مليار دولار في الفترة نفسها. وحذر التقرير من أن ذلك يعني استنزافاً خطيراً للموارد المتاحة للدول النامية، ويعرقل قدرتها على التنمية وتوفير فرص جديدة للعمل[1].

وهذا جدول يوضح نسبة فوائد الديون الخارجية السنوية إلى صادرات بعض الدول الإسلامية؛ حتى نقف على حجم المشكلة[2].

الدولة	نسبة الديون للصادرات	عام	الدولة	نسبة الديون للصادرات	عام
أندونيسيا	١٩٪١٤٠٤	غينيا بيساو	١٠٦/٩	١٤٠٧	
الباكستان	٪٢٧/١	١٤٠٤	موريتانيا	٪١٠	١٤٠٤
بنغلادش	٪١٤/٢	١٤٠٤	النيجر	٪٢٩,٥	١٤٠٦
تركيا	٪٢٣/٨	١٤٠٤	نيجريا	٪٣٣,٧	١٤٠٧
السودان	٪١٠٤/٨	١٤٠٦	-	-	-
الصومال	٪١٠٠/٣	-	-	-	-

هذا الجدول يوضح أن مئات الملايين من المسلمين يكدحون كل يوم من أجل سداد فوائد الديون الخارجية، وبعضها صار يأتي على جميع الصادرات دون أن تفي بها؛ ليكون كل ما يستورد عن طريق قروض جديدة وفوائد جديدة تتوارثها الأجيال!

أين ذهبت الأموال المقترضة؟:

لا بد من القول ابتداء إن الدول التي حققت تنمية حقيقية هي تلك الدول التي انطلقت من واقع إمكانتها الذاتية، واستنبتت من التنمية في

(١) مديونية العالم الإسلامي: ٢٩٢.
(٢) السابق.

أراضيها ما يقوم على تطوير الموجود من الإمكانات البشرية والحرف والآلات. ومن هنا فإن أول ما يظهر من خطأ الاستدانة ـ كما ظهر في تجارب عديدة ـ هو التراخي في جهود التنمية بصفة عامة، والتنمية الزراعية بصفة خاصة. كما أن القروض زادت في نهم الدول المستدينة وشهيتها للاستهلاك حيث لا يرى كثير من الموظفين المصادر التي (هبطت) منها تلك الأموال؛ مما يدفعهم إلى الإسراف والتبذير في استهلاك القروض. وهذا كله يحدث فيما لو استقرت القروض فعلاً في خزائن الدولة المستقرضة، لكن الذي يحدث ـ مع الأسف الشديد ـ أن كثيراً من تلك الديون يعود إلى بنوك الدول المانحة في صورة ودائع شخصية؛ ففي الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي المنعقد في كوريا الجنوبية عام ١٤٠٥هـ كشف المجتمعون النقاب عن أن ما بين ٨٠ ـ ١٠٠٪ من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول المدينة في أمريكا الجنوبية مثل الأرجنتين والبرازيل كانت تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة لحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول[١]. ويزيد الوضع سوءاً أن تلك القروض تتم وفق شروط المقرض، وتدفع في أكثر الأحيان على شكل سلع ومنتجات وآلات وخبرات وخدمات تشغيل وصيانة بالشروط والأسعار التي يراها المقرض؛ وهذا جعل كثيراً من الدول تدفع أسعار بعض المنتجات أضعافاً مضاعفة عما لو اشترتها نقداً من دول أخرى.

وليس هذا فحسب، بل إن تلك القروض لم تستخدم دائماً في المجالات التي تعود على الدول المقترضة بالفائدة؛ فقد أنفقت ـ مثلاً ـ عشرات المليارات من الليرات الإيطالية في إنشاء صوامع للغلال في الصومال، ولا تزال خاوية حتى الآن! كما أنشئت مراكز صحية متقدمة في عدد من الدول الأفريقية لم يمكن تشغيلها؛ لأن البلد المقترض لا يملك الأرضية التقنية للصيانة، ولا الأهلية المادية لكلف التشغيل العالية، لكنه وجد

---

(١) السابق: ٢٢٢.

نفسه مطالباً بتكاليف تلك المنشآت والفوائد الربوية السنوية المترتبة عليها!.

الإفرازات الاجتماعية للديون:

يحرص كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن تلتزم الدول المدينة بتحويل هياكل الإنتاج فيها نحو التصدير؛ حتى تتمكن من سداد ديونها من خلال عوائد الصادرات؛ وواضح أن ذلك من أجل خدمة الدول والبنوك الدائنة. وهذا التكييف لهياكل الإنتاج يربط مصير البلاد النامية بالأسواق العالمية، ويجعل اقتصادها في مهب الريح، حيث تقلب الأسواق العالمية بصورة مستمرة[1]؛ مما يعطي العالم الصناعي فرصة التحكم بأسعار صادرات الدول المدينة، ويؤمن إلى جانب ذلك المواد الخام الأولية للمصانع الرابضة في أراضيه. لكن ذلك أفرز إهمالاً مريعاً للمتطلبات المحلية؛ حيث يكون في العادة من مطالب مؤسسات الدائنين رفع الدعم عن السلع الأساسية وتعويم العملات؛ مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على الفقراء وذوي الدخل المتدني؛ وهذا كله أدى بهم إلى فقد الاتزان النفسي والمجتمعي؛ مما فجر ثورات عديدة في أماكن عديدة من البلاد ذات الديون المرتفعة، واشتهرت تلك الاضطرابات باضطربات صندوق النقد الدولي على غرار ما حدث في مصر عام ١٣٩٧هـ وتونس عام ١٣٩٨هـ والسودان وبيرو وبنما والأرجنتين عام ١٤٠٥هـ[2].

وما زالت أوضاع الديون الخارجية تسير في عالمنا الإسلامي من سيئ إلى أسوأ دون أن تستطيع الحكومات أو الشعوب أن تصنع شيئاً. والله المستعان.

---

(١) انظر البنك الدولي والتنمية الاقتصادية: ٨٩.

(٢) مديونية العالم الإسلامي.



ضعف تجهيزات البنية الأساسية

تعيش أكثر دول العالم الإسلامي وشعوبه حياة شعارها: الصراع من أجل البقاء، ومن ثم فإن الهموم تظل متجهة نحو توفير القوت اليومي لمئات الملايين من البطون الجائعة. وهذا صرف التفكير في أكثر الأحيان عن متطلبات التنمية التي لا تسعى إلى مجرد البقاء على قيد الحياة وإقامة الأود، وإنما تتجاوز ذلك إلى إيجاد نوع من الوفرة تساعد على توفير ظروف أكرم للعيش. وتعد درجة الإنجاز في تجهيزات البنية الأساسية، أو ما يسمى بالهياكل الارتكازية مؤشراً مهماً من مؤشرات التقدم المادي والتنموي.

وتشمل التجهيزات الطرق ووسائل المواصلات والاتصالات والموانئ وإمدادات الطاقة المختلفة والماء والإدارات المالية الحديثة والمدارس ومعاهد التدريب المهني. . . . وينبغي أن يكون هناك تفاعل مستمر بين هذه التجهيزات والمرتكزات وبين البنيان الاقتصادي، تتسع باتساعه، وتستفيد من نموه. والنقص في هذه التجهيزات أو بعضها يؤدي إلى اختناقات وانحباسات في عملية التنمية بشكل عام؛ حيث تشكل المرتكزات الهيكلية الرحم التي تتخلق فيها تنمية الوفرة المستهدفة؛ فلا يمكن أن تكون إنتاجية المرء عالية في أجواء تصل درجة الحرارة فيها إلى ٥٠ درجة ـ مثلاً ـ، كما هو الشأن في كثير من المناخات الأفريقية والآسيوية ما لم يوجد ما يساعده على التخفيف من ذلك. والمزارع لا يستطيع أن يؤمن الطاقة لمحركات مزرعته، كما لا يستطيع شق الطرق ولا تأمين وسائل النقل لمزروعاته. وكم من المحاصيل تلف في مكانه، وأتلفت منابتها بسبب عدم وجود وسائط لنقلها. وكم تراكم من الخسائر في كثير في بلاد المسلمين بسبب كثرة انقطاع التيار الكهربائي؟!

وكم قضى الناس من أوقاتهم وأعمارهم في انتظار حافلات النقل العام، حتى ذكرت بعض الإحصاءات أن مواطني إحدى الدول العربية يقضون ١٦٪ من أيام عملهم في وسائل المواصلات، وفي أسوأ الظروف!!.

وإذا نظرنا في قطاعات البنية الأساسية في عالمنا الإسلامي وجدنا أنها على ضآلتها وضعفها، تتسم بسمات عامة وقواسم مشتركة أهمها:

١ ـ أنها قطاعات حديثة متنامية في المدن وشبه مقصورة عليها، على حين يعاني الريف من نقص أو خلل في معظمها؛ ويشكل هذا عائقاً كبيراً في سبيل نموه، وأفرز بسبب ذلك ظاهرة خطيرة هي هجرة الريف إلى المدينة.

٢ ـ يعمل كثير من نشاطات البنية الأساسية في دول العالم الإسلامي نحو (التبادل الخارجي)، ويخدم هذا التبادل المجالات العالمية الأرحب، على حين يبقى التبادل الداخلي والإقليمي نشاطاً مهملاً. وهذا الوضع يعود في جانب منه إلى عهود الاستعمار؛ إذ أقام من الهياكل التحتية ما يخدم حركة نقل المواد الخام نحو بلاده وحركة نقل المنتجات إلى البلاد التي يستعمرها. وجانب منه يعود إلى شروط الدول الممولة لتلك القروض والبنيات، وهي شروط تصب في الهدف نفسه. وترتب على هذا قيام مؤسسات وبنى هيكلية تحتية راقية معزولة عن المجتمعات التي أقيمت فيها؛ لأنها لم تنشأ لخدمتها، ولكن على تلك المجتمعات أن تدفع التكاليف. مثلاً يمكنك أن تتصل من كثير من الدول الإسلامية بدول الغرب، لكن من العسير أن تجد خطاً هاتفياً إلى العديد من الدول الإسلامية، وينطبق هذا على الطيران أيضاً.

٣ ـ كثير من نشاطات البنى الأساسية لا يخدم التنمية بشكل جيد بسبب سوء الإدارة، وبسبب ارتفاع تكاليفها بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة[1]. وهذا يعود في جزء منه إلى أخلاق التخلف، ومنها عدم الفاعلية التي ما زالت تعشش في نفوس وسلوكات كثير من المسلمين.

---

(١) انظر نحو مفهوم أفضل للتنمية: ٢٧٧، ٢٧٨.

وإليك جدولين يشيران إلى أعداد أجهزة الهاتف وأحجام الطاقة الكهربائية منسوبة إلى أعداد السكان في عدد من الدول الإسلامية والصناعية المتقدمة حتى تعرف الفارق بين بعض التجهيزات المتوفرة لدينا والتجهيزات المتوفرة لديهم:

جدول يوضح أعداد الأفراد المستفيدين من وحدة (جيجاواط ـ ساعة) في بعض الدول وذلك عام ١٤٠٨هـ:

الدولة	جيجاواط ـ ساعة لكل	الدولة	جيجاواط ـ ساعة لكل
أفغانستان	٨٧٠٥	الدنمارك	١٦٩
الأردن	٩٠٦	بريطانيا	١٦٥
أندونيسيا	٥١٥٠	النرويج	٣٥
باكستان	٣٧٩٣	النمسا	١٥٨
بنغلادش	٢٣٨٩٥	اليونان	٣٠٢
مصر	١٢٩٣	أسبانيا	٧٩٤
موريتانيا	١٣٩٧٠	نيوزيلندا	١٢٤
نيجيريا	٩٧٧٧	الولايات المتحدة	٨٥
ألبانيا	٦٠٩	تشيكوسلوفاكيا	١٨٤

إن الفارق بين ما يتوفر للفرد المسلم من الكهرباء وبين غيره في الدول الصناعية ضخم جداً، وقد وصل بين قطبي التنافي بنغلادش ـ الدانمارك إلى نحو ٦٨٢ ضعفاً لصالح الأخيرة.

جدول يوضح أعداد الأفراد المستفيدين من كل جهاز هاتف في بعض الدول الصناعية، والدول الإسلامية[١]:

---

(١) أساس هذا الجدول والذي قبله مستمد من كتاب المعلومات لعام ١٩٩١م. ولمزيد من الفائدة انظر التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي: ٩١، ١٠٤، ١٠٥ ففيه جداول عدة حول الهياكل الارتكازية في الوطن العربي.

الدولة	جهاز هاتف لكل	عام	الدولة	جهاز هاتف لكل	عام
السعودية	١٦	١٤٠٦	اليابان	٢	١٤٠٥
أندونيسيا	٢٤٦	١٤٠٦	الصين	١٥٨	١٤٠٦
باكستان	١٨٨	١٤٠٦	تايوان	٣	١٤٠٦
بنغلادش	٧٠٣	١٤٠٦	سنغافورة	٣	١٤٠٧
تركيا	١٤	١٤٠٧	البرتغال	٥	١٤٠٦
الجزائر	٣٠	١٤٠٦	السويد	١	١٤٠٤
المغرب	٧٨	١٤٠٦	بريطانيا	٢	١٤٠٧
تشاد	١١٠٠	١٤٠٧	النمسا	٢	١٤٠٧
تونس	٢٧٠	١٤٠٦	هولندا	٢	١٤٠٧
-	-	-	اليونان	٣	١٤٠٧

واضح من الجدول السابق أن الهوة التي تفصل بين العالم الإسلامي وغيره في مجال الاتصالات ـ الذي يعد من أكثر المجالات حيوية للتنمية اليوم ـ واسعة جداً؛ ولا يختلف الأمر كثيراً في باقي تجهيزات البنية الأساسية، كأطوال الطرق المعبَّدة والسيارات والموانئ والمطارات والمشافي والمدارس. . . . ومن هنا فإن الطاقات الحية للأفراد ورؤوس الأموال الشعبية لا تجد المجال الصالح لنموها، فتهاجر إلى خارج البلاد أو تبتلعها شهية الاستهلاك المحموم.



ضعف القطاع الصناعي

يمكن القول: إن التخلف الاقتصادي مرتبط بالتخلف الصناعي. وتتميز درجة النمو الاقتصادي قبل كل شيء بمستوى تطور الصناعة. وإن مصطلح (البلدان المتقدمة) يستخدم عادة مرادفاً في دلالته لمصطلح: (البلدان الصناعية)؛ ومن ثم فليس هناك دولة متخلفة صناعياً مصنَّفة مع الدولة المتقدمة، ولا دولة متقدمة صناعياً مصنَّفة مع الدول المختلفة.

والسبب في هذا أن التقدم الصناعي يُعدُّ نتيجة لعدد من المؤشرات الحضارية، مثل وجود الاستقلال الاقتصادي والإرادة التنموية التي تتمتع بقسط من الرشد والحرية، ومثل وجود تراكم خبرات تقنية جيدة ومستوى مناسب من البحث العلمي... وتحتل الصناعة هذه الأهمية في التنمية الاقتصادية لاعتبارات شتى أهمها:

١ - الخلاص من تقلبات الأسواق الدولية وأسْر المتحكمين فيها، سواء أكان ذلك على صعيد المواد الخام التي يصدرها العالم الإسلامي أم على صعيد السلع التي يستوردها من الدول المتقدمة.

٢ - تهيئة فرص العمل لعدد كبير من الناس بمعدلات ثابتة على مدار السنة، ولا سيما للعمال الزراعيين الذين يزداد عددهم لدينا باستمرار بسبب ثبات مساحات الأرض، بل تناقصها لصالح البناء وبسبب ارتفاع عدد السكان.

٣ - الصناعة مدخل يساعد ولوجُه على تحسين شروط التبادل التجاري عن طريق تصنيع المواد الأولية محلياً بدل تصديرها خاماً.

٤ ـ الصناعة الأداة المثلى لتنويع إنتاج الاقتصاد الوطني ودعمه بنشاط جديد يخرجه من مآزق أحادية المنتَج، ويسمح له بتنويع قاعدة دخله وهيكلة بنية اقتصاده.

٥ ـ الصناعة قناة فعالة في رفع إنتاجية العمال وتحديث عملهم عن طريق استيعاب منجزات العلم والتقنية الحديثة، والتوصل عن هذا الطريق إلى تحديث القطاعات الأخرى وزيادة إنتاجيتها، وتعظيم مساهمتها في الدخل الوطني(١).

٦ ـ ارتباط الأمن الإسلامي الشامل والأمن القطري المحلي بها عن طريق تصنيع وسائل الدفاع العسكرية حيث الكرامة الإسلامية الممتهنة والأرض المغصوبة والأعراض المنتهكة!..

مؤشرات اعتبار الدولة صناعية:

تستخدم المعلومات الخاصة باستعمال أو استهلاك المنتجات الصناعية للدلالة على التصنيع في بعض الأحيان، كما قد يُتخذ إنتاج السلع الجاهزة دليلاً على التصنيع رغم استيراد الآلات وقطع الغيار المستعملة في الإنتاج. ويندر أن نجد محاولة جادة للتفرقة بين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة في قياس درجة التصنيع.

وهناك مقاييس عدة مستخدمة في تحديد درجة التصنيع التي بلغها بلد من البلدان، منها: نسبة المنتجات الثانوية إلى المنتجات الأولية المنتجة، ومنها أن البلد يستحق أن يطلق عليه وصف (صناعي) إذا كانت نسبة ٢٥٪ من المنتجات المحلية مصدرها صناعي على الأقل (يستثنى من ذلك إنتاج المعادن الأولية والإنتاج اليدوي)، ولا تقل نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي عن ١٠٪.

وهناك معايير أخرى اعتمدها خبراء الأمم المتحدة مؤشرات غير مباشرة

---

(١) نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة: ٢٠٨.

للتصنيع مثل: استهلاك الطاقة، إنتاج الحديد، استهلاك القطن في الصناعة، نقل السلع بواسطة السكك الحديدية.

وعلى العكس من ذلك يعد البلد أقل تصنيعاً كلما قلّت مقدرته على إنتاج الآلات والمعدات وقطع الغيار والمنتجات الصناعية الأخرى. كما أن قلة اعتماد البلد أو كثرته على الخبرة الأجنبية في صنع وتشغيل الآلات والمعدات وصيانة قطاعه الصناعي من المقاييس المهمة لدرجة التطور الصناعي فيه[١].

وإذا ما طبقنا هذه المقاييس على عالمنا الإسلامي وجدنا أنها متفاوتة في البعد عنها؛ فقطاع الزراعة والرعي ما زال الميدان الأساسي لأكثر المسلمين. ولا يخلو بلد إسلامي من بعض الصناعات الخفيفة التي تسد بعض الحاجات المحلية، كالمواد الغذائية ومواد البناء والصناعات النسيجية والجلدية والمصنوعات اليدوية والبلاستيكية؛ لكن هذه المصنوعات لا تسد إلا جزءاً من الحاجات المحلية، ويُعتمد في تأمين الباقي عن طريق الاستيراد. وهناك مجالات حية ومهمة جداً لم يستطع معظم البلدان الإسلامية ولوجها، مثل قطاع الصناعات الثقيلة المدنية والعسكرية، وقطاع الإلكترونيات عالية التقنية[٢].

ويعود تخلف الصناعة في العالم الإسلامي إلى أسباب عديدة، ربما كان من أهمها:

١ - كثير من الشعوب الإسلامية لم يتحرر من نير الاستعمار إلا منذ حقب قصيرة نسبياً؛ فهي حديثة بمرحلة (النهب)، واقتصادها ما زال مرتبطاً بصورة ما باقتصاديات الدول المستعمِرة.

---

(١) انظر التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي: ١٧٨.

(٢) بدأت بعض الدول الإسلامية الدخول إلى هذين المجالين، كما في ماليزيا وتركيا وإندونيسيا. وإن كان مما يحز في النفس أن السيطرة الاقتصادية وتركز رؤوس الأموال في إندونيسيا وماليزيا ليست في يد المسلمين، وإنما في يد (الصينيين)!.

٢ ـ تحتاج تنمية الصناعة ـ ولا سيما الثقيلة والدقيقة منها ـ إلى استثمارات مالية كبيرة؛ وأكثر الدول والشعوب الإسلامية ترزح تحت متطلبات الحياة اليومية، وتجاهد من أجل البقاء.

٣ ـ ينعكس على التنمية الصناعية بصورة مباشرة مستوى التعليم والتدريب المهني السائد في البلد ـ والأمية كما أسلفنا عالية في العالم الإسلامي ـ، كما ينعكس عليها مستوى الإنفاق على البحث العلمي؛ فلا صناعة بدون إنفاق مناسب عليه، إذا ما أريد إيجاد صناعة قادرة على الاستمرار والمنافسة في الأسواق العالمية.

٤ ـ قلة أعداد الفنيين والتقنيين والعمال المهرة التي تعد العمود الفقري للصناعة؛ فالمهندسون وخريجو الدراسات النظرية لدينا أكثر من التقنيين.

٥ ـ ما يجتاح العالم الإسلامي من تجزئة وتفتت حال دون قيام سوق إسلامية مشتركة كان بإمكانها استيعاب الطاقات الاستهلاكية لخمس سكان الأرض؛ مما جعل المصنوعات الإسلامية لا تجد سوقاً لها لا في أرضها ولا في غير أرضها.

٦ ـ لم نستطع على المستويين النظري والعلمي بلورة ثقافة تدفع إلى استهلاك المنتَج الوطني والإسلامي وتقديمه على غيره، ولو انخفضت درجة جودته، بل صارت كلمة (وطني) رمزاً للمنتوجات الرديئة التي لا ينبغي اقتناؤها إلا عند الضرورة!

٧ ـ كان العرب في الجاهلية يأنفون من الحرف والمهن، ويعدون أطيب أموالهم ما كسبوه عن طريق الغزو والتجارة، وما كادت تعاليم الإسلام تأخذ مسارها في تغيير الثقافة الجاهلية العميقة في هذا الأمر حتى فُتح على العرب والمسلمين باب جديد يذكي أوارها حيث أخذ المسلمون في القرن الثالث الهجري بالفلسفة اليونانية القائمة على تمجيد الأعمال العقلية والنظرية واحتقار التجريب والممارسة العملية، فترسَّخ لدى العرب ـ وحملوا ذلك معهم إلى الشعوب التي دخلت الإسلام على يديهم ـ ثقافة تعرض عن الأعمال المهنية والحرفية مهما كانت فوائدها.

٨ ـ هناك عامل مهم في هذا الباب لا يؤثر في حركة النمو الصناعي فحسب، وإنما في الإنجاز المادي كله وهذا العامل هو ما تمحورت حوله البنية العميقة للعقلية والثقافة الإسلاميتين من معيارية النظرة للحياة الدنيا؛ فالمسلم لا يقوم بالاندفاع نحو عمارة الأرض ما لم يكن في حالة من الإقبال على الله ـ تعالى ـ والانفعال الصادق بتعاليم الإسلام؛ ومن ثم فإن الابتعاد عن منهج الله أدى إلى عدم الحماسة لاستثمار الطبيعة والتعامل معها. وهذا على خلاف ما هو مستقر في العقلية الأوربية التي لا تملك مثل هذه النظرة المعيارية، والتي تتمحور فيها العلاقة حول قطبين: الإنسان ـ الطبيعة. وهذا ما لا يستطيع فهمه التحديثيون الذين يحاولون تجاهل التاريخ والثقافة والجغرافيا واللحاق بركب الغرب مهما كان الثمن!.

إن التنمية الصناعية لا يمكن أن تخطو في طريقها الصحيح ما لم نتمكن من إعادة صياغة الإنسان المسلم صياغة جديدة على نحو ما فعل النبي ﷺ حين شرع في بناء الإنسان والإنسان وحده، فإذا ما استوى على سوقه استعمر الأرض وشيد البنيان المادي الشامخ المتناغم مع معتقده ونفسيته وثقافته.



تخلف قطاع الزراعة

لعل السمة الأولى للعالم النامي أن سكانه يعتمدون بصورة أساسية في معاشهم على الزراعة، حتى إن الأدبيات الاقتصادية التي تدور حول بلدان العالم الثالث تطلق عليها صفة بلدان زراعية متخلفة، وتارة تدعى بـ(الريف العالمي).

وأكثر الأيدي في العالم الثالث تعمل في الزراعة، حيث كان دائماً القطاع الفطري الذي يتجه إليه الإنسان، شأنه كشأن قطاع الرعي. وقد كانت حاجات الناس في الماضي محدودة، ومن ثم فإن الزراعة كانت تقوم بدور فعال في حياة الناس وتأمين جل حاجاتهم، لكن في ظل كثرة الحاجات التي ولّدها العصر الحديث، وفي ظل كثرة أعداد الناس مع بقاء مساحات الأرض على حالها ـ طبعاً ـ وتناقص كميات مياه الري صارت الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لا تؤتي المردود المأمول منها.

وفي ظل التطور الصناعي العالمي في مجالات الزراعة صار النجاح في هذا القطاع الحيوي يعتمد أكثر فأكثر على الإمكانات العلمية والصناعية الموجودة في الدولة. ولم يعد بالإمكان عزل هذا القطاع عن بقية القطاعات؛ حتى إنه أصبح من الممكن القول: إن بلدان العالم الثالث متخلفة زراعياً لأنها متخلفة صناعياً! وهذا أسوأ ما يصيب آليات التخلص من التخلف حيث تدخل العلمية الإنتاجية في دورة رديئة فيتوقف تطوير قطاع على تطوير قطاع آخر يفتقر تطويره إلى معطيات ومقدمات ليست متوفرة!

إن من المؤسف حقاً أن البلدان الإسلامية التي توصف ـ عادة ـ بأنها زراعية لم تعد زراعية؛ حيث إن إنتاجها من الغذاء قد تراجع، أو لم يعد

يتناسب مع الأعداد المتزايدة. وسادت فيها المجاعات وحالات سوء التغذية على الرغم من أن أكثر أبنائها مزارعون! وهناك دول عربية وإسلامية تمتلك أراضي واسعة، وعلى درجة عالية من الجودة إلى درجة تصنيف إمكانياتها الزراعية بين الدول الخمس الأولى في العالم، كما هو الشأن في السودان مثلاً؛ حيث أفادت دراسة لأحد الباحثين الأمريكيين أن العالم سوف يواجه أزمة غذائية طاحنة عام ٢١١٥م، وأن مصادر الغذاء العالمية الأساسية ستكون في ذلك الوقت في ثلاث دول هي: أستراليا وكندا والسودان! وعلى الرغم من هذا الوضع المتميز فإن السودان ظل على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية يستورد القمح من الدول الأخرى، بصورة تصاعدية. ولا يختلف عن ذلك كثيراً العراق وسورية والمغرب ومصر وبلدان أخرى إسلامية عديدة(١) مع أن هذه الدول بالإضافة إلى باكستان وماليزيا وأندونيسيا تملك إمكانات كبيرة لتكون في وضع أفضل مما هي عليه الآن.

وتستورد الدول العربية الآن من الغذاء ما يقدر بما لا يقل عن (٢٢) مليار دولار(٢)، وهذا الرقم يستنفد الكثير مما عند تلك الدول من العملات الصعبة، ويعرضها للضغوط المستمرة من قبل البلاد المصدرة.

أهم أسباب تخلف الزراعة في العالم الإسلامي:

تقدر بعض الدراسات المساحات المزروعة في العالم الإسلامي بنحو ٤٠٠ مليون من الأفدنة، وهي تشكل نحواً من ١١٪ من المساحات المزروعة في العالم(٣) وإذا علمنا أن نسبة المسلمين إلى سكان العالم تقترب من نحو ٢٠٪ علمنا أن ما يزرعونه من أرض أقل مما ينبغي لكن المشكلة لا تكمن في (الكم) بمقدار كونها في (الكيف)؛ فالإنتاجية للدول النامية عامة ضعيفة

---

(١) انظر كتاب المعلومات لعام ١٩٩١م: ٥٦٦، ٥٦٧.

(٢) انظر مجلة العربي العدد ٤٢٥شوال ١٤١٤هـ ص٣٧. ويقدر بعض الباحثين أن واردات العرب من الغذاء ستصل في عام ٢٠٠٠م إلى نحو ٣٥ مليار دولار؛ انظر المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي: ١٤٣.

(٣) قضية التخلف العلمي والتقني: ١٣٣.

في مجال الزراعة؛ ففي البلدان المتقدمة لا يعمل في الزراعة أكثر من ٤٪ إلى ١٠٪ من مجموع القوى العاملة على حين أن الذين يعملون في الزراعة في الدول النامية تتراوح بين ٧٠٪ و٨٥٪ ومع هذا فإن الدول المتقدمة تصدر الغذاء للبلدان النامية(١)، وتضغط عليها من خلاله.

وربما عاد ضعف الإنتاج الزراعي في العالم الإسلامي إلى أسباب جوهرية عديدة، منها:

١ ـ إن الدول الإسلامية غير قادرة على تصدير أية منتجات صناعية ذات قيمة عالية، ومن ثم فإن بعضها ربما كان قادراً على تصدير بعض المنتجات الزراعية والحيوانية، وتأخذ تلك المنتجات صفة الأحادية، حيث يكون في مقدور كل دولة أن تصدر ـ إن صدرت ـ نوعاً من المحاصيل، وهذا جعل أسعار محاصيلها محكومة بتقلبات السوق العالمية. كما أن الحاجة الماسة إلى القطع النادر جعل كثيراً من الحكومات تغض الطرف عن الحاجات المحلية، لتزرع الأنواع المطلوبة للتصدير. ومن هنا فإن الزراعة لم تتطور وفق الحاجات الوطنية الداخلية، وإنما وفق حاجات الآخرين(٢). وهذه هي الصيغة المجدَّدة لما كان يفعله الاستعمار من قبل من إجبار المزارعين في الدول المستعمرة على زراعة الأصناف التي تخدم مصانعه وسوقه الاستهلاكية(٣). وهذا جعل العجز قائماً لدى المسلمين في كثير من المواد الغذائية، وجعلهم يحتاجون إلى استيرادها. أما ما يصدر إلى الخارج فإن العوائد منه لا يعود كثير منها إلى الداخل، وإنما لتسديد فوائد الديون على نحو ما ذكرنا!.

---

(١) تذكر بعض الإحصاءات أن سكان الولايات المتحدة يشكلون ٧٪ من سكان العالم، وهم ينتجون ٥٠٪ من غذاء العالم.

(٢)(٣) يجبر اليهود اليوم سكان قطاع غزة على زراعة الزهور، حتى يقوموا بتصديرها إلى أوربا مع أن سكان غزة بحاجة إلى أنواع أخرى من الأغذية الضرورية، وهذا ما تم في عهود الاستعمار، وهكذا نشأت زراعة القطن في مصر، وزراعة الجوت في الباكستان وزراعة البن والكاكاو والزيوت في أمريكا الجنوبية.

٢ ـ الخدمات تقدم في عالمنا الإسلامي للمدن بصورة رئيسة، على حين تظل القرى والأرياف محرومة من كثير منها، وهذا أدى إلى هجرة كثير من أبناء الريف إلى المدينة وهجر أراضيهم الزراعية رغبة في حياة وادعة مرفهة.

٣ ـ ربما كان المزارعون في أكثر بقاع العالم هم العنصر الأشد مقاومة للتغيير، ولا سيما في ظل الأمية التي تضرب أطنابها في القرى، وهذا جعل عمليات تحديث هذا القطاع تلقى الصد النفسي واللاشعوري من قبل المزارعين؛ فالمزارع لا يثق بمعلومات المهندسين الزراعيين ولا إرشاداتهم، ولا يظنون أن أرضهم تصلح لمحاصيل جديدة غير ما ألفوه. وصاحب هذا عقلية متجددة (عقلية الحكومات) تهتم بالإنتاج التصديري، لكن دون أن تتوصل للسيطرة على المجتمع الريفي. وهكذا تقوم هناك علاقة غامضة ومتوترة بين الحكومات والمزارعين؛ مما جعل السلبية وسوء الفهم يطغيان على آلية التطوير الزراعي.

٤ ـ ظلت الزراعة ـ في أكثر الأحيان ـ مرتبطة بظروف مناخية تصعب السيطرة عليها؛ فالزراعة تعتمد في أكثر الأحيان على أمطار السماء، وهي لا تهطل وفق معايير ثابتة. والسدود التي يمكن أن تتحكم في هذا قليلة جداً، كما أن موجات الحرارة والصقيع تتلف كثيراً من المحاصيل؛ والبيوت الزجاجية أندر من النادر في أكثر بقاع العالم الإسلامي. والنموذج الحي على هذه المشكلات بنغلادش التي تجتاحها الأعاصير والطوفانات بشكل متكرر، مما يجعل البلاد مشغولة بتلافي ومعالجة آثارها!.

٥ ـ اعتماد أكثر المحاصيل على ماء السماء وعدم وجود بُنى وأطر مناسبة وكافية للتصنيع الزراعي أوجد ما يسمى بالبطالة الموسمية لدى السواد الأعظم من المزارعين، فبعض المزارعين يجلس عاطلاً عن العمل نحواً من ستة أشهر[(١)] مما جعل حصيلة عمل ستة أشهر أو أقل تقسم على سائر أيام

---

(١) يعمل الفلاح الهندي بمعدل ٢١٨ يوماً في السنة والفلاح المصري ١٦٠، ١٨٠ يوماً في السنة.

السنة، وهذا جعل الفقر والدين ضربة لازب لأكثر المزارعين، كما عطل قدرات أكثرهم عن شراء الآلات الزراعية الحديثة.

٦ ـ انعكس ضعف المسلمين في الصناعة على وضعهم الزراعي؛ فهم للتخلف العلمي والتقني لا يقومون بإجراء البحوث على تحسين البذور وأنظمة الري، كما لا يستطيعون صناعة أكثر الآلات الزراعية؛ مما جعل ما يستخدم في الزراعة من أساليب وآلات شبيهاً بما كان يستخدم قبل قرون عديدة على ما هو مشاهد في بلدان عديدة في العالم الإسلامي.

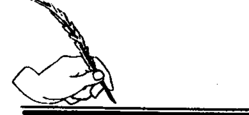
٧ ـ كثير من المنتجات الزراعية سريع التلف، كما هو الشأن في الخضار والفاكهة. وبعضها يحتاج إلى أوعية خاصة للحفظ، وبعضها يتطلب نوعاً من التجهيز الخاص حتى تصبح صالحة للاستهلاك. وهذا كله يحتاج إلى آلات حديثة يفتقر العالم الإسلامي إلى كثير منها. هذا الوضع جعل كثيراً من المنتجات الزراعية بالغة الرخص في مواسمها؛ مما يجعل فائدة المزارعين من عوائدها محدودة جداً، كما أن هذا الوضع أرهق كاهل المستهلك الذي لا يجد هذه المواد في غير مواسمها، فيشتريها من المستورَد المعبَّأ المبرد بأسعار عالية جداً.

٨ ـ هذا العصر عصر الكبار وعصر الكتل، وقد عجز المسلمون ـ لأسباب شتى ـ عن التواصل التجاري بينهم على الرغم من التواصل الجغرافي بين كثير من بلدانهم، وهذا جعل المنتجات الزراعية في الأقطار الإسلامية تفتقر إلى السوق الاستهلاكي الكبير الذي يدعو إلى تعظيم النشاط الزراعي وتسويقه وتصنيعه بشكل مناسب. وأخيراً فإن وضعية التخلف التي تمر بها الأمة، لا تتجزأ كالمرء الذي يصيبه النعاس يفتر كل عضو من أعضائه. ومن غير المألوف أن ينشط جانب من جوانب حياة أمة من الأمم مع خمول بقية الجوانب؛ حيث إن آلية الأواني المستطرقة لا بد أن تعمل في الوضع الحضاري.

وكانت النتيجة العامة لكل هذه الأسباب وأسباب أخرى ضعف إنتاجية المزارع المسلم؛ ففدان في دولة متقدمة ينتج أكثر من ١٠٠ فدان في دولة ما

زالت نامية، وما زالت تتبع أساليب زراعية متوارثة منذ قرون[1]، ومن ثم فالجوع وسوء التغذية واستدانة الأموال لإشباع الأفواه الجائعة هي سيدة الموقف.

(١) نشرت المجلة العربية في أحد أعدادها منذ سنوات صورة لشجرة (طماطم) مزروعة في اليابان تحمل عشرة آلاف قرص أي نحواً من طن! وهذا لا ينتجه فدان عندنا.



البطالة

الوقت هو ذلك الوعاء الذي يتفاعل فيه الجهد البشري مع معطيات الوجود المختلفة. والله ـ جل وعلا ـ جعل فرص استغلال الوقت متاحة للجميع على قدم التساوي؛ فنهار الدول النامية ليس أقصر من نهار الدول الصناعية؛ وذلك ليكون الابتلاء في أتم صوره.

تعني البطالة في أبسط صورها عطالة الإنسان عن عمل نافع. وهي في حقيقة الأمر: عدم تكافؤ المنتج مع الجهد الذي بذل فيه، والوقت الذي استغرقه. إن التاريخ يخبرنا بأن البطالة لم تغب عن مسرحه في يوم من الأيام لكن البطالة المقنَّنة والمتَّسعة تشكلت منذ قرنين من الزمان عند قيام المصانع الكبرى وسيطرة النظام الرأسمالي على الأسواق والأعمال. وقد ذهب نفر من الفلاسفة الغربيين ـ بسائق من أرباب العمل ـ إلى اعتبار البطالة ظاهرة محتومة، ومن ثم فإنه لا أحد مسئول عنها أخلاقياً. وقرر (أدولف بلانكي) أن أحوال البطالة الكبرى الدورية كانت نتيجة منظومة العمل في المعامل، ولا تزول إلا بزوالها[٢]. بل إنه شاع في الأوساط الغربية بعض الأدبيات التي تمتدح البطالة، فهي في نظر عدد من الاقتصاديين لديهم أمر ضروري بين الفينة والفينة، وفي جميع الأوقات إلى حد ما حتى تمنح العامل معنى أن العمل الذي يقدمه إليه المجتمع هو منحة ثمينة[٣]...

تختلف نسب البطالة اليوم بين بلد وآخر، وقد أخذت تتفاقم في الآونة

---

(١) الأخلاق والحياة الاقتصادية: ٢١، ٢٢.

(٢) السابق: ٢٤.

الأخيرة في العالم الصناعي نتيجة الركود الاقتصادي السائد، لكن المشكلة تبقى في العالم الإسلامي هي الأخطر؛ فإن الأطفال والمراهقين ممن هم دون سن العمل يمثلون نسباً عالية في أكثر المجتمعات الإسلامية، بسبب كثرة المواليد إذا ما قيست بنسب المواليد في العالم الصناعي. وهذا يجعل حجم القوى المنتجة لدينا أقل ويجعل أعباء الإنفاق عليها أكبر؛ وحين يقسم الدخل القومي على أفراد المجتمع، ويكون نصيب الفرد عالياً، فإن هذا يساعد على امتصاص الآثار السلبية للبطالة؛ كما هو الشأن في فرنسا حيث إن البطالة تصل في بعض الحالات إلى نحو ١٠٪ وهي نسبة عالية، لكن دخل الفرد لديهم يصل إلى نحو ١٧٠٠٠ دولار؛ مما يمكّن الدولة من مساعدة العاطلين عن العمل والإنفاق عليهم بما يحفظ عليهم كرامتهم... أما حين تكون نسبة البطالة حوالي ٣٠٪ ومتوسط دخل الفرد: ١٧٠ دولاراً فإن مصير العاطلين عن العمل هو التسول وسوء التغذية وسلوك سبل الانحراف للحصول على لقمة العيش الضرورية.

إن نسب العاطلين عن العمل في العالم الإسلامي عالية جداً، وإن ضعف الاقتصاد الوطني وضآلة مالية الدولة لا يمكنان الحكومات من مساعدة العاطلين؛ ومن ثم فإن أكثر العاطلين عن العمل لدينا لا يتلقون أية مساعدة، بل إن كثيراً من الدول الإسلامية لا تملك إحصاءات للبطالة فيها!.

أنواع البطالة:

تعاني الدول المتقدمة من البطالة (التقنية)، حيث إن اختراع آلات جديدة يزيد في الإنتاج، ويوفر في الأيدي العاملة مما يدفع أرباب العمل إلى تسريح جزء من العمال لديهم. كما أن تلك الدول تعاني من البطالة الدورية حيث إن ازدياد العرض لبعض السلع وإغراق السوق بها قد يؤديان إلى عدم استيعاب السوق لها؛ مما يؤدي إلى الكساد، فتلجأ المعامل إلى تقليل ساعات العمل أو تسريح العمال. وهذا في العادة لا يأخذ طابع الاستمرار، وإنما يدوم فترة مؤقتة إلى أن تبدأ دورة اقتصادية جديدة، وتزدهر الأسواق. لكن الدول المتقدمة قادرة على تفريغ تفاعلات البطالة في حصيلة الدول

المتخلفة والنامية حين تقوم برفع أسعار منتجاتها وتخفيض أسعار المواد الأولية التي تستوردها! أما البطالة في البلدان النامية فإن لها أنواعاً أخرى منها:

١ ـ البطالة المكشوفة:

تعني البطالة المكشوفة توفر عدد من القوى البشرية المؤهلة القادرة على العمل، مع عدم وجود عمل تقوم به. وهذه أسوأ أنواع البطالة، على نحو ما نراه من تكدس الناس فترات طويلة دون أن يكون لهم أي مصدر للدخل.

٢ ـ البطالة الاحتكاكية:

وهي تعني وجود مجموعة من القوى البشرية القادرة على العمل تتزاحم مع قوة أخرى على عمل محدود، على نحو ما نرى في أكثر الدول الإسلامية من تكدس الموظفين في الدوائر الحكومية بشكل يزيد كثيراً عما يتطلبه العمل الذي وظفوا من أجله. وقد وصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن بعض الموظفين يذهبون (للتوقيع) عند آخر الدوام. وبعضهم يذهب عند آخر الشهر، وبعضهم ليس له مكتب ولا كرسي! ثم يحسب في إحصاءات العمل على أنه من القوى المنتجة!.

٣ ـ البطالة الموسمية:

وهي تعطل القوى العاملة عن الإنتاج فترة من السنة تفرضها طبيعة العمل، كما في المزارعين الذين يشكلون العمود الفقري للإنتاج عندنا حيث يجلس الواحد الشهور ذوات العدد دون أن يكون لديه أي عمل يقوم به.

٤ ـ البطالة الطبقية:

وهي ترتبط بمنظور اجتماعي حيث يوجد في مجتمعاتنا فئات من القوى البشرية العاملة تحتل مرتبة اجتماعية عليا لا تتناسب مع إنتاجيتها، ومع ما تقوم به من أعمال؛ فتكلف الدولة من نفقات أكثر بكثير مما تقدمه للأمة. ويمثل جزءاً من تلك الطبقة خريجو الجامعات الذين درسوا تخصصات ليست

بلادهم بأدنى حاجة لها، ودفعتهم اعتبارات اجتماعية معينة إلى دراساتها والانصراف عن الدراسات المهنية والحرفية المفيدة.

٥ ـ البطالة المقنعة:

وهي تعني وجود فئة من الناس تقوم بعمل لا ترقى محصلته وإنتاجيته إلى ما توفر له من قوى بشرية[١]. وتكون النتيجة هي خسارة المشاريع والمؤسسات أو انخفاض ربحيتها لما يضاف إلى التكلفة الأساسية من أعباء بشرية[٢] ونجد إلى جانب هذا أعداداً ضخمة من الناس يعملون (على الأرصفة) أعمالاً لا تتناسب أبداً مع طاقتهم البشرية؛ ولا مع مسؤولياتهم العائلية، وكثير منهم لا يصل رأس مال الواحد منهم إلى (٣٠) دولاراً، كأولئك الذين يمسحون الأحذية، ويغسلون السيارات. . . .

هذه الأنواع الخمسة من البطالة موجودة بكثافة في عالمنا الإسلامي بدليل انخفاض إنتاجية مجتمعاتنا إذا ما قيست بالمجتمعات الأخرى. أليس من المذهل أن تصدر (سنغافورة) خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣م ما قيمته ٣٥ بليون دولار مع أن عدد سكانها لا يصل إلى ثلاثة ملايين نسمة، ويكون الإنتاج القومي لليهود في فلسطين (٦٠) بليون دولار، مع أن سكانها لا يزيدون على أربعة ملايين. ويكون الدخل القومي لـ(أندونيسيا) ذات الـ(١٨٠) مليون نسمة نحواً من (٧٠) بليون دولار! فهل بعد هذا من دليل على أن أكثر المسلمين لم يتعلم بعد كيفية استثمار الطاقات المذخورة في دمائهم!!.

إن ضعف روح (العملية) لدينا إلى جانب ضعف الاستثمارات في الصناعة بشكل خاص وتشغيل المرأة وإخراجها من بيتها على حين يتسكع

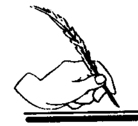
---

(١) انظر إنتاجية مجتمع: ١٨١، ١٨٢ وانظر جدلية التخلف والتنمية: ٥٢ ـ ٥٤.

(٢) ذكرت الأنباء في عام ١٤١٣هـ أن معملاً في روسيا قيمته مليونا دولار يعمل فيه (٢٩٠٠٠) عامل! فهل يمكن له أن يربح شيئاً.

الشباب في الشوارع[1] وسوء الخدمات في الريف الذي أدى إلى هجرة الناس إلى المدن ليعيشوا على هامش الحياة، وليقوموا بأعمال غير منتجة، وانقلاب الهرم التعليمي حيث صار الخريجون وحملة الشهادات العليا في بطالة، على حين يفتقر أكثر البلدان الإسلامية إلى الأيدي العاملة المدربة الماهرة وإلى التقنيين والفنيين، كل ذلك مما أشاع البطالة في عالمنا الإسلامي إلى نسب وحدود لا تصدق!.

(١) قدم اقتراح إلى البرلمان المصري منذ سنوات يقضي بإرجاع الموظفات إلى بيوتهن وصرف نصف مرتب لهن لأن ذلك خير لهن من المرتب الكامل الذي يذهب أكثره في الصرف على الملابس وأدوات الزينة، ولأن ذلك يتيح ملايين فرص العمل للشباب العاطل عن العمل، ولكن...



ضعف الإبداع[1]

إذا ما قلبنا النظر في تاريخ هذه الأمة رأينا أنها أخرجت أعداداً ضخمة من النابهين والمكتشفين والمفكرين والمخترعين رالعلماء المرموقين من أمثال: أبي حنيفة والخليل والشافعي والبخاري والخوارزمي وابن فضلان وابن حوقل وابن ماجد والرازي وابن تيمية والغزالي والإدريسي، وغيرهم وغيرهم الكثير ممن تألقت أسماؤهم في سماء الحضارة الإسلامية.

ونقلب النظر في تاريخنا الحديث، ونعود به إلى الوراء نحواً من خمسة قرون؛ فلا نرى إلا النزر القليل ممن تمثل بحوثهم ودراساتهم إضافة حقيقية للمعرفة الإنسانية، وممن يسهمون في دفع خطى الحضارة إلى الأمام. فهل عقمت أمة الحضارة وأمة (اقرأ) عن إنجاب القراء - الكتّاب والمفكرين المبدعين، أو أن الشروط الموضوعية لظهور النبوغ لم تعد متوفرة لدى عالم

---

(١) إبداع الشيء في اللغة: إيجاده على غير مثال سبق. أما عند الاختصاصيين فيأخذ صياغات عدة منها:

١ - الإبداع عند (سيمبسون) هو المبادأة التي يبديها الفرد في قدرته على التخلص من السياق العادي للتفكير، واتباع نمط جديد في التفكير.

٢ - الإبداع عند (ميدنك): «عملية صب عدة عناصر متداعية في قالب جديد، يحقق احتياجات معينة أو فائدة ما».

٣ - الإبداع في نظر (ماكينون): عملية تمتد عبر الزمان، وتتميز بالأصالة وبالقابلية للتحقق. انظر تنمية الإبداع في تدريس العلوم: ص١١ وما بعدها.

والإبداع في نهاية الأمر ليس أكثر من قدرة الفرد على توليد الأفكار الكبيرة، وكل فكرة من هذه الأفكار تمثل تبديلاً في مواقع الأفكار الأقل شأناً؛ فعلى مقدار التغيير الذي يمكن المبدع من إحداثه في أنساق المعرفة القائمة تكون درجة إبداعه.

الألف وثلاثمائة مليون[1]؟.

إن ـ الله ـ جل وعلا ـ وزَّع المواهب والقدرات على البشرية بشكل متفاوت على صعيد الأفراد؛ ليحصل التنوع والتكامل، لكن على صعيد الشعوب والأمم فالأمر مختلف؛ ففي كل أمة عباقرة وممتازون ومتوسطون وأغبياء؛ فالمواهب والقدرات على المستوى الجماعي متقاربة إلى حد بعيد، ومن ثم فإنه ليس هناك ذكاء ياباني، ولا ذكاء ألماني، وإنما هناك ذكاء إنساني يحسن الناس استغلاله في ألمانيا واليابان، ويوفرون له البيئات التي تكتشفه، وتساعده على النمو والتحقق والظهور في شكل مخترعات تسهم في تقدم البشرية.

وقد دار جدل عريض بين علماء النفس والتربية والفلاسفة وغيرهم حول نصيب البيئة الثقافية والاجتماعية في إخراج العباقرة، وحول نصيب أولئك في صنع عصرهم وتقدم أممهم؛ فمنهم من يرى أن التاريخ ليس إلا سيرة الرجال العظماء. ومن هنا فإن مؤلفي كتاب (قصة الحضارة) تحدثا عن حقب زمنية تضاف إلى أشخاص لأنهم هم الذين أثروا في أحداثها، وتركوا بصماتهم في توجهاتها، فذكروا عصر (لويس الرابع عشر) وعصر (فولتير) وعصر (نابليون)[2].

وفريق آخر كبير يرى أن الوسط الثقافي والاجتماعي بما يزخران به من معطيات هما اللذان يصنعان الأبطال والعباقرة والمخترعين؛ ومن ثم فإن النوابغ ليسوا أكثر من متحدثين بلسان العصر؛ فالمناخ السياسي والجغرافي والاجتماعي وزيادة عدد السكان والخبرات المعرفية المتراكمة المتوفرة للمجتمع ـ كل أولئك مؤثرات فاعلة في إخراج العباقرة والمبدعين[3].

---

(١) تشكل نسبة المسلمين إلى مجموع سكان الأرض اليوم نحواً من ٢٠٪ وإن كان الغربيون ـ لأهداف عدة ـ يحاولون تقليل هذه النسبة إلى حد بعيد!.

(٢) العبقرية والإبداع والقيادة: ١٣.

(٣) السابق: ٢٤٦ وانظر أيضاً الصحة النفسية: ١٠٨ وما بعدها.

والذي نذهب إليه أن هناك علاقة جدلية بين النوابغ والعباقرة والمحيط الذي يعيشون فيه؛ فلا شك أن هناك أشخاصاً وُهِبوا قدرات خاصة لا يتوفر مثلها إلا عند شخص من مائة ألف أو أكثر، وهؤلاء يكونون أكثر أبناء عصرهم استفادة من المعطيات العلمية الموجودة في زمانهم، إذا ما توفرت الشروط الموضوعية لذلك. ومن جهة ثانية فإن ماهية العصر والبيئة، وما توفر فيهما من إمكانات ذات عتبة وسقف معينين يحدّدان نوعية المعطيات التي ستعمل فيها الإمكانات الذهنية الفخمة لأولئك العباقرة. ومن ثم فإن عمليات الإبداع والإنجاز العالي ينبغي أن ينظر إليها من منظور (تفاعلي) حيث يتجاوز العبقري معطيات زمانه في أمور عديدة، لكنه يتجاوزها بها. ولولا توفرها لما أمكن له أن ينجز ما أنجزه؛ إن (جراهام بل) الذي اخترع (الهاتف) عام ١٨٧٦م ما كان له أن يفعل ذلك لو وجد قبل ذلك بقرنين أو ثلاثة. وكلما ازداد التراكم المعرفي كان إبداع المبدعين أقل تغييراً في الأنساق الثقافية والمعلوماتية وأكثر استفادة منها؛ فعصرنا الثقافي المتفجر بالمعلومات أشدُّ تأثيراً في النابغين وتحكماً في إبداعاتهم أكثر من أي وقت مضى.

وبعد هذا وذاك فإن مهمة المبدعين ليست تقديم المخترعات والأفكار الجديدة فحسب، وإنما ـ قبل ذلك ـ دمج المعطيات الفكرية والثقافية والعلمية السابقة لعصرهم في نظم جديدة أشمل وأرحب من خلال الأنساق الثقافية الرحبة والأصلية التي يتمتعون بها؛ ومن ثم فإن قلة المبدعين والمفكرين في أمة من الأمم تجعل تواصل أجيالها على المستويات العقلية والتنظيرية العليا ضعيفاً، ويصبح تاريخها بمثابة أرخبيل من الإنجازات الإبداعية التي تفقد التواصل والاندماج!.

أسباب ضعف الإبداع في العالم الإسلامي:

إن نظرة واحدة في قوائم المبدعين والمخترعين في العالم في هذا القرن تُسلمنا إلى حقيقة مؤلمة، هي أن العالم الإسلامي بطوله وعرضه لم يقدم من المخترعين ما قدمته دولة صغيرة مثل أستراليا أو كندا أو هولندا، على الرغم من مئات الجامعات ومراكز البحث العلمي وعشرات الألوف من

الباحثين. فما هي الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة المحبطة؟.

يمكن أن نعدد أهم الأسباب التي لم تسمح للمبدعين والعباقرة والنابهين بإنجاز شيء ذي بال على أرضنا الإسلامية على النحو التالي:

١ ـ عدم وجود أنظمة جيدة لاكتشاف النابهين ورعايتهم؛ فالفصول الدراسية لدينا تعج بالطلاب من مختلفي الاستعدادات والمهارات. وكثرة العدد وتوحد المستوى المعلوماتي الذي يقدم إليهم يحولان بين المدرس واكتشاف المواهب الموجودة بين يديه. وقد كان المؤدبون يقومون بدور نشط في هذا المجال، حين كان يعهد بالصبي إلى واحد منهم ـ ربما لم يكن عنده غيره ـ فيكتشف مواهبه في وقت مبكر، ويدفعه إلى سلوك الطريق التي تتناسب معها. وفي دول عظمى عديدة يعد مستوى التعليم العام فيها رديئاً ـ كما هو الشأن في أمريكا ـ لكن وجود نظام خاص بالمتفوقين جعل اكتشاف النابهين يتم في وقت مبكر؛ مما جعل نبوغهم أيضاً مبكراً. وقد نال عدد من الغربيين جائزة (نوبل) وهم في سن الثلاثين، كما أنهم أنجزوا مخترعات مهمة في سن مبكرة جداً. أما عندنا فإن النبوغ يكتشف عن طريق التجربة الذاتية ـ إذا اكتشف ـ، وذلك لا يتيسَّر في العادة إلا لعدد محدود من الناس. وحين يتم ذلك فإنه يكون في سن متأخرة. إن دراسات عديدة أجريت على عطاءات العباقرة والموهوبين بيَّنت أن الحقبة الواقعة بين (٣٥ ـ ٤٥) سنة هي الحقبة الذهبية للعطاء والإنتاج[1]. لكن ذلك لا يتم دون تحصيل علمي جيد في السنوات الأولى من العمر. وفي اليابان تكتشف المواهب في وقت مبكر، ويبدأ الطلاب في السنة الأولى من المرحلة المتوسطة بالاستعداد لدخول امتحان القبول في (جامعة طوكيو)، تلك الجامعة التي آلت على نفسها أن تخرِّج سوية خاصة من المبدعين؛ حتى تَبيَّنَ من خلال بعض الإحصاءات أن ٤٠٪ من مدراء الشركات الكبرى هم من خريجي تلك الجامعة!.

٢ ـ الظروف الأسرية ذات أثر بالغ في اكتشاف النابهين والمبدعين

---

(١) العبقرية والإبداع والقيادة: ١٥٠.

ورعايتهم؛ وقد وجد من خلال بعض الدراسات أن أبناء الأسر ذات المعيشة المتوسطة أحسن في أخلاقهم - بصورة عامة - من أبناء الأسرة الفقيرة والأسر الثرية المترفة. كما دلت بعض الدراسات أيضاً على أن نحواً من ٨٠٪ من القادة والمبدعين في شتى مجالات الحياة في الغرب انحدروا من أسر تنتمي إلى الطبقة الوسطى في معيشتها، على حين أن ٦٪ فقط من أفراد العينة الذين أجريت عليهم الدراسة ينتمون إلى الطبقات الفقيرة[1].

هذه المؤشرات تجعل التحديات أمام المسلمين الذين لديهم إمكانات إبداعية أكبر؛ حيث إن أكثر الأسرة في العالم الإسلامي فقيرة أو دون عتبة الفقر، وهناك نسب محدودة من الأسر ثرية ثراءً واضحاً. وعلى مدار العشرين سنة الأخيرة ظلت الشريحة المتوسطة في كثير من بلدان العالم الإسلامي تتقلص وتتهمش لصالح الشريحتين الأخريين؛ لأن طبيعة نظام السوق القائم على العرض والطلب، والذي تأخذ به أكثر الدول الإسلامية يؤدي إلى هذه الوضعية ما لم تتدخل الدولة. وقليل من الدول الإسلامية من يتدخل لحماية الضعيف. إن الأب الفقير لن يفكر بشراء (حاسب آلي) أو مواد تستخدم في تجربة علمية لولده قبل أن يفرغ من شراء حذاء له يلبسه إلى المدرسة، وقبل أن يملأ بطنه من طعام يدفع عنه الجوع.

٣ - بتراكم التخلف الحضاري لدى الأمة على مدار القرون الأربعة الماضية صار المسلم بطيء الحركة فاتر الهمة، وذلك - ولا ريب - نتيجة سلسلة من الإحباطات والانكسارات والاضطرابات التي تعرضت لها شعوب العالم الإسلامي في الحقب الماضية. والمشكل هنا أن أزمة العقل كثيراً ما تكون صدى لأزمة الفعل، حيث لا يتيح الواقع المعاش إمكانات جيدة لتجريب التوافيق الجديدة التي يهتدي إليها العقل؛ مما يُحدث لديه نوعاً من الانحباس والتأزم. إن الإمكانات الإبداعية الكامنة لا تظهر في كثير من الأحيان إلا من خلال فرص الظهور والتحقق، وذلك لن يكون إلا عن طريق

---

(١) السابق: ٥٦.

الحركة والعمل والكدح المستمر، على مستوى التحصيل العلمي والتطبيق العملي. وقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت على مجموعة من المبدعين أن الواحد منهم يقرأ في السنة الواحدة أكثر من خمسين كتاباً[1].

وفي هذا السياق يقول (توماس أديسون) - الذي سجل ١٠٩٣ براءة اختراع، وهو الرقم القياسي في براءات الاختراع إلى الآن في أمريكا - في جملته الشهيرة:

«العبقرية ١٪ إلهام و٩٩٪ عرق جبين»!.

ومن هنا فإنه ما لم توجد الظروف والمحفزات لحركة ثقافية وتجريبية نشطة، فإن الطاقات الإبداعية ستظل كامنة وخامدة.

٤ ـ طريقة التعليم:

تسود في عالمنا الإسلامي اليوم طريقة في التعليم متشابهة، عمادها التلقين والحفظ والتكرار، وهذا كله يقوي ملكة الحفظ والذاكرة لدى الطالب؛ لكنه في غالب الأمر يؤدي إلى خمول قدرات الخيال والإبداع. أما في الغرب والدول الصناعية الأخرى فالأمر معكوس حيث لا تسود طريقة التلقين، وإنما يتعلم الطلاب بأسلوب أقرب إلى التفكير. والذاكرة عند الطالب الغربي أقرب إلى الضمور إذا ما قورنت بذاكرة الطالب الشرقي. وحين يوضع الطالبان في مواجهة مشكلة تتطلب جهداً عقلياً وإمكاناتٍ مبدعة لحلها فإن الطالب الغربي يكون أقدر على حلها. وربما كان من الصواب القول: إن التعليم (الصَّفي) المنهجي قد ساعد على قتل الإبداع بدل أن ينميه حيث يُلزم الطالب بدراسة مواد لا يميل إليها، وليست عنده الاستعدادات للنبوغ فيها. وفي تجربتنا الإسلامية التاريخية نجد أن التعليم غير الرسمي المنظم هو الذي أخرج العلماء والمبدعين والعباقرة، حيث كان طالب العلم يختار التخصص الذي يدرسه والمدرِّس الذي يدرس عليه، كما يختار حجم

---

(١) السابق: ١٢٢.

الأرضية الثقافية العامة التي عليه أن يُلِمَّ بها قبل أن يلج في التخصص. واليوم فإن ساعات الدراسة الطويلة، والواجبات التي تُعطى للطالب يستغرقان كثيراً من وقته، ولا يبقى له بعد ذلك أي وقت للتفكير، أو إجراء تجربة علمية. وصحيح أن الدول الصناعية تلتزم طريقة التعليم الرسمي، لكنها قامت بإيجاد نظام للمتفوقين وامتحانات الذكاء ونوادي الهوايات العلمية؛ مما يوفر للطالب الرعاية الكافية لاكتشاف موهبته وتنميتها.

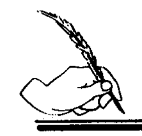
إن تغيير طريقة التلقين إلى المشاركة والتفاعل وطرح المشكلات والتفكير في حلولها وجعل التعليم أكثر عملية ـ لا ينبغي أن ينسينا ما لثقافتنا الإسلامية من خصوصية، فهناك من التخصصات ما لا يمكن تطبيق هذه الطريقة عليه؛ كعلم القراءات ـ مثلاً ـ حيث إن إتقان الرواية في هذا العلم لا بد أن يُسبق بحفظ القرآن الكريم.

٥ ـ القدوة والنموذج:

إن كل القيم التي تحملها أية أمة من الأمم تظل على حالة من (الرفرفة) والتأبي على التجسيد الكامل في أشكال محددة، وداخل حدود ضيقة. ومن ثم فإنها تظل قابلة للصعود والهبوط ـ على الصعيد العملي ـ تبعاً لعوامل عديدة؛ وحين يوجد في بيئة ما عدد كبير من المبدعين على مستويات راقية فإنهم يرفعون سوية التطلع المعرفي وحب الإنجاز في مجتمعاتهم، كما أنهم أيضاً يساعدون الناس على رفع سوية العتبة الإبداعية السائدة في مجتمعاتهم. ومن هنا فإن الإملاق الإبداعي لا يجر إلا إلى الإملاق، كما أن الثراء الإبداعي يجر إلى الثراء؛ وقد وجد من خلال بعض الدراسات أن ٦٣٪ من الأفراد المشاهير الذي تمت دراستهم كانوا قد تعرفوا على مشاهير في مرحلة مبكرة من العمر، أي أنه توفر لهم إمكانية اللقاء مع عدد كبير ممن يمكن الاقتداء بهم في تطورهم المبكر. كما تبين أن ما يزيد على نصف الحائزين على جائزة (نوبل) في العلوم قد تعلموا على بعض من سبق لهم الحصول على هذه الجائزة.

وهذا كله يوحي بأن النشأة أو التربية في أزمنة الحيوية العقلية قد تفضي بذاتها إلى التطور الإبداعي.

إذا كان واقع الأمة فقيراً بالعلماء والمخترعين فإن علينا أن نبحث عن الوسائل التي يمكن أن نعالج بها هذا الوضع من إيجاد الأطر المساعدة على اكتشاف الإبداع وتعليم الناس إدارة الوقت وحسن استغلاله وتكثيف المطالعة في سير العظماء عامة وسير العظماء المسلمين خاصة؛ فإن التأثر وحصول الاقتداء لا يستلزمان الاتصال المباشر دائماً، ولنا في سير السلف الصالح معين لا ينضب من الدفع والحفز نحو العطاء المتدفق.



ضعف أداء النظم الإدارية

إن لكل أمة من الأمم مجموعة من المبادئ التي تحكم المسارات العامة في حياتها، كما أن أحداث الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية، وتفاوت البنى والمصالح الاجتماعية ـ كل أولئك يفرض عدداً من المشكلات التي تتطلب حلولاً مناسبة. ولا بد حتى يتم تحقيق المبادئ من توظيفها في أشكال من النظم الإدارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية، وإلا ظلت عبارة عن شعارات ومقولات هلامية ضعيفة الفاعلية في حياة الناس قابلةً للتأويل والتجاوز. إن المبادئ تمثل الروح التي تسري في النظم، كما يسري الماء في العود الأخضر؛ وإذا ما قُدِّر لتلك المبادئ أن تخبو، وتفقد قدرتها على الجذب صارت النظم الإدارية عبارة عن هياكل فارغة جافَّة، تستغل لصالح الموظفين القائمين عليها بدل أن تستخدم في النفع العام.

وأخطر عنصر من عناصر العملية الإدارية هو الإنسان؛ فالإنسان هو الذي يقوم بتفصيل الأنظمة التي تترجم الأهداف إلى سياسات، ثم يصبُّ تلك السياسات في برامج محددة، ليتم تحقيقها في حياة الناس لخدمتهم وصلاح شؤونهم. والإنسان هو الذي يقوم بتنفيذ تلك البرامج، كما يقوم بتطوير النظم، وتقويم أدائها؛ ومن ثم فإن الإنسان الذي ينبغي أن يفعل كل ذلك هو الإنسان الذي يتسم بسمتين: القوة والأمانة، كما قالت بنت شعيب لأبيها: ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَـٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾﴾[1]. والقوة تعني الكفاءة والقدرة والفاعلية وتجويد الأداء... أما الأمانة فتعني الإخلاص والصدق والاستقامة والنزاهة والحرص على خدمة المسلمين

---

(١) سورة القصص: الآية ٢٦.

والعمل الصالح... وإذا كانت القوة تعني تحقيق المبادئ وتنفيذ البرامج عبر النظم المقننة فإن الأمانة تعني سد الفجوات التنظيمية التي تتركها التنظيمات باندفاع من وحي المبادئ والأهداف التي قامت تلك النظم لتحقيقها؛ كما أن الأمانة تعني مرة أخرى عدم استغلال تلك الأنظمة بما فيها من حرفية في تعويق مصالح الناس وإضاعة حقوقهم، أو جلب مصالح خاصة من خلالها. إن الفساد الإداري وانخفاض فاعلية النظم الإدارية أدواء عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والنامية، لكن معاناة الدول المتخلفة أشد؛ حيث يخفف من إفرازاته في الدول المتقدمة الجوانب القوية والإيجابية في الحياة العامة التي تمور بالحركة؛ وحيث استطاعوا بلورة بعض الآليات التي تحجم منه بالإضافة إلى الوفرة التي يعيشون فيها، والتي تساعد على استقامة بعض جوانب السلوك... أما في مجتمعاتنا فإن فساد النظم الإدارية أو ضعف أدائها سوف يعني مضاعفة معاناة الناس اليومية، كما يعني مزيداً من التفسخ الاجتماعي والركود الحضاري.

من مظاهر التخلف الإداري:

لا بد من القول: إن أكثر الدول الإسلامية خرجت منذ فترة قصيرة نسبياً من مرحلة الاستعمار البغيض، وتلك المرحلة تطاولت إلى أكثر من قرنين في بعض الدول الإسلامية. وكانت الأجهزة الإدارية في العالم الإسلامي إبان مرحلة الاستعمار قد رُتِّبت على شكل يخدم المصالح الاستعمارية قبل كل شيء؛ وحين خرج الاستعمار ظل في كثير من تلك الوظائف الأشخاص الذين خدموا الاستعمار، ونفذوا خططه، ولم يكن في البلاد من الطاقات البشرية المدرَّبة ما يمكن إحلاله محل الأجهزة القديمة. ويضاف إلى هذا أن كثيراً من التقاليد والأعراف الإدارية ظلت تسود من أيام الاستعمار إلى يوم الناس هذا.

ويمكن أن نجمل أهم مظاهر التخلف الإداري - مع تفاوت حدَّتها بين دولة وأخرى - على النحو الآتي:

١ ـ إن الإدارة في الدول المتقدمة نالت نوعاً من الاستقرار النسبي، فسادت فيها أنماط معيَّنة تنصب في نموذج معيَّن محدد لكل مجتمع. أما عندنا فإن كثيراً من البلدان الإسلامية تسود فيها أنظمة إدارية خليط من دول شتى؛ كلما ذهب موفَد إلى بلد من بلدان الشرق أو الغرب جاء ببعض الأفكار الإدارية التي يرى فيها الصلاح والإصلاح؛ فصارت النظم الإدارية لدينا عبارة عن ثوب ضم سبعين رقعة؛ وأصبحت عبارةً عن مجموعة من الظواهر الإدارية المشتَّتة حيث لم يمكن صبها في نماذج محددة ومتجانسة؛ مع أن لكل أمة ثقافتها الخاصة التي تتمحور حول نفسٍ أولية متميزة؛ كما أن لكل دولة ظروفها وأهدافها. وهذا الوضع أدى إلى نوع من التداخل والتقاطع والتصادم بين كثير من الأنظمة مع أن خصوصيات الثقافة والظروف والأهداف تتطلب نموذجاً للنظم الإدارية يستجيب لتلك الخصوصيات، ويلبي حاجتها.

٢ ـ إن الأنظمة الإدارية السائدة في أكثر الدول الإسلامية أنظمة مصمَّمة لتقديم الخدمات للمواطنين، وبالتالي فإنها ـ في أكثر الأمر ـ ليست صالحة لأن تكون أوعية تنظيمية للتنمية الشاملة المعنوية والمادية؛ وكان الحل يكمن في تغيير تلك الأنظمة، وإعداد طاقاتها البشرية إعداداً جديداً بما يتناسب مع التخطيط التنموي الشامل، لكن الذي حدث هو إقامة مؤسسات خاصة جديدة ـ كهيئات الاستثمار مثلاً ـ ذات أنظمة خاصة إلى جوار ما هو سائد من أجهزة وأنظمة إدارية؛ وكانت النتيجة تفكيك أوصال العملية الإنتاجية والحضارية، وإيجاد التصادم بينها، وإعطاء الانطباع عن التمايز بين أنظمة الدولة الواحدة.

٣ ـ في كثير من الأحيان يكون هناك خلل في توزيع الموظفين، فيتكدسون في بعض الدوائر، فيكون ذلك تعطيلاً لطاقات يمكن أن يُستفاد منها في بعض الحالات، ويندرون في مجالات أخرى؛ فيؤدي ذلك إلى تعطيل مصالح الناس وتبديد أوقاتهم، كما يفتح باباً للرشوة عريضاً! وأذكر أن طلاب الجامعات كانوا يبيتون على أبواب إحدى الدوائر الحكومية في إحدى الدول العربية حتى يتسنى لهم تصديق وثيقة في اليوم التالي!! ونحن إلى هذه اللحظة لم نبحث بشكل جاد الأخلاق الرديئة والسلوكات الملتوية التي يفرزها (الزحام) وندرةُ الخدمات المقدمة للناس.

٤ ـ الرواتب في أكثر دول العالم الإسلامي لا تكفي للقيام بالحاجات الأساسية للعمال والموظفين. وهذا الوضع أفرز ظواهر عديدة تعد في منتهى السوء، منها الرشوة، وعدم حضور الموظفين إلى دوائرهم إلا في أوقات متأخرة، وانصرافهم في وقت مبكر، حيث صار العمل الثاني خارج الدوام مصدر رزقه، وموضع اهتمامه وتفكيره. إن من حق الدولة على الموظف أن تنتفع بوقته وجهده وخبرته وفكره وإبداعه. وإن من حق الموظف والعامل عليها أن تؤمن له حاجاته الأساسية والضرورية وبعض الكماليات مما يفرغ باله من هموم المعيشة، ويحفظ عليه كرامته الإنسانية، وإلى هذا وردت الإشارة في الحديث الشريف: «من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة، فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً، فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكناً»[1].

وقد أجريت دراستان في دولتين عربيتين، فتبين من إحداهما أن متوسط العطاء للموظف الرسمي خلال الدوام اليومي هو: ٣٠ دقيقة، وكان متوسط العطاء في الثانية ٢٧ دقيقة!.

٥ ـ يشكو الناس في العالم الإسلامي، والعالم النامي عامة من الرتابة (الروتين) وبطء الإنجاز للمعاملات والإنجازات الحضارية عامة؛ مما دعا كثيراً من الناس إلى السكوت عن حقوقهم؛ لما يكلفه الحصول عليها من الوقت والمال؛ وأعرف شقيقين اختلفا في قسمة ماء للسقي، فرفعا الأمر إلى إحدى المحاكم، وظلا في حالة مرافعة ومقاضاة لمدة تزيد على ٤٣ عاماً، ثم توفي الرجلان، وظلت المشكلة معلقة لتبدأ دورة جديدة مع الورثة!.

من الأسباب الجوهرية للرتابة وكثرة التعقيد والإجراءات التي لا يريد الناس بحثها ـ لأنها تعود إليهم ـ ما تفشى في الناس من محاولات الخروج على الأنظمة والتحايل عليها واستغلال الفجوات التي فيها من أجل مصالح

---

(١) أخرجه أبو داود في باب الإمارة ٦:١٣٤. ونحوه عند أحمد، وزاد ذكر الدابة. وليس المراد من الحديث ـ والله أعلم ـ التحديد، وإنما الإشارة إلى حصول الكفاية التي تتجاوز الضرورات إلى شيء من المرفهات؛ وذلك معتبر بحالة العصر.

شخصية، فأدى ذلك إلى تعقيد الأنظمة وكثرة الإجراءات وحصر الصلاحيات التنفيذية في أشخاص محدودين. وقد أشار إلى هذا عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ بقوله: «يحدث للناس من الأقضية على مقدار ما يحدثون من الفجور».

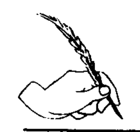
ولا يعني هذا أنه لا توجد أسباب أخرى؛ فالإهمال وعدم الاهتمام والتمسك بحرفية النظام في بعض الأحيان، وجمود الأنظمة وعدم تطويرها وضعف الخلق الإداري والمركزية الشديدة ـ كل ذلك عوامل تؤدي في النهاية إلى عدم كفاءة الأنظمة الإدارية ليواكب ذلك باقي جوانب الركود الحضاري الذي نعاني منه.

٦ ـ سرى داء الإسراف والتبذير في أوضاع كثير من الدوائر والمؤسسات والمشروعات الحكومية في عالمنا الإسلامي؛ فأهم شيء لدى الموظف أثاث فخم لغرفته، وسيارة فارهة يمتطيها، وهو يعد الحصول على ذلك نصراً مبيناً. والحفلات التي تقام بمناسبات عدة تتعلق بالمشروعات وأشياء أخرى كثيرة تنفق عليها أموال طائلة؛ مما جعل تكلفة الخدمات المقدَّمة للناس وتكلفة المشروعات الإنتاجية عالية جداً. ويكون ذلك على حساب توسيع مجالات الخدمة، كما يجعل السلع المنتجة غير قادرة على المنافسة. وفي الوقت نفسه نجد الدوائر الحكومية والجامعات ومراكز التدريب والبحث العلمي لا تتمكن من الحصول على أشياء كثيرة مهمة كالحاسب الآلي وآلات التصوير والمراجع والدوريات والورش وما تحتاجه الدراسات الميدانية من إمكانات مختلفة، تعد مهمة جداً لقيام تلك الجهات بمهامها. وهذا كله مع أن ديننا يدفعنا دفعاً إلى الحرص على الجوهر لا المظهر، والاقتصاد في النفقات بغية احتلال المواقع المنافسة في شتى المجالات[١].

---

(١) انظر في المشكلات الإدارية المختلفة: إنتاجية مجتمع: ١٧٩، والتنمية الإدارية: ٢٣ وما بعدها، ونحو مفهوم أفضل للتنمية: ٢٨ والتطورات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي: ٨٦ وما بعدها.

التجزئة والتفرق في العالم الإسلامي



يقدر عدد المسلمين اليوم بما يزيد على ١٢٠٠ مليون نسمة، وهذا العدد الذي يمثل قرابة خمس سكان العالم تقريباً منتشر في الأرض انتشاراً واسعاً على رقعة تساوي ٢٧٪ من مجموع اليابسة. وقرابة ربع هذا العدد يمثل أقليات متناثرة بين شعوب دول لا تدين بالإسلام. أما السواد الأعظم من المسلمين فإنه يتوزع اليوم على أكثر من خمسين دولة يمثل المسلمون فيها الأغلبية. وهي تنتشر في قارات آسيا وأفريقيا وأوربا، وإن كان السواد الأعظم من المسلمين يعيش في آسيا حيث الدول ذات الكثافة السكانية، مثل إندونيسيا والباكستان وبنغلادش[٢] ودخول الشعوب الإسلامية في الإسلام لم يتم في حقبة تاريخية واحدة، وإنما على مدار قرون عدية، لكن ظل قلب العالم الإسلامي يخضع في أوقات كثيرة لسلطة سياسية واحدة مترابطة، وظل شعور المسلم على مدار التاريخ ـ وهذا هو الأهم ـ بالانتماء إلى عقيدته ودينه وأمته أقوى من شعوره بالانتماء إلى القطر الذي يعش فيه. وقد كانت بوابات العالم الإسلامي كلها مشرعَة أمام أي مسلم، كما أن الأحوال الاقتصادية للعالم كله ـ ولا سيما العالم الإسلامي ـ كانت متقاربة إلى حد بعيد... وهذا كله جعل كل ما يمكن أن يميز أية دولة إسلامية عن الأخرى من أدبيات وشعارات وأمجاد وطنية وتاريخ خاص... أمراً غير مرئي ولا محسوس.

وحين وزِّعت تركة الرجل المريض (الخلافة العثمانية) على الدول

---

(١) انظر في هذا: العالم الإسلامي: ١٣ وما بعدها.

الاستعمارية عملت تلك الدول على نشر ثقافتها وعاداتها وآليات نموها واقتصادها في الدول الإسلامية المستعمَرة، كما أن حركة التحرر الوطني التي قاومت الاستعمار كانت تتم في كل دولة على حدة[1]؛ مما جعلها تستلهم في كثير من الأحيان معاني وشعارات وبطولات محلية وطنية غامضة الصلة بالإسلام، وإن كان أكثرها في الأصل من صنيعه!.

وحين خرج الاستعمار أوكل قيادة الأمور في البلاد الإسلامية - في أكثر الأحيان - إلى نفر صنعهم على عينه، وأرضعهم من لبانه، فعملوا من جهتهم على ربط شعوبهم بالسادة القدامى أكثر مما عملوه في إيجاد روابط تعيد للعالم الإسلامي ما تمزق من وشائجه القديمة.

ولم تكن حاجة المسلمين إلى الوحدة ماسَّة في عصر من العصور كهذا العصر، حيث إن تشابك مصالح العالم أفرز علاقات قهرية بين دوله. وهذه العلاقات يوجهها الأقوياء لصالحهم دائماً؛ ثم إن تعاظم الإنتاج وتنوع حاجات الشعوب أدى إلى عدم قدرة أية دولة على الاكتفاء بإنتاجها، مهما تكن متقدمة وثرية. وقد بدأ المسلمون يشعرون اليوم بضرورة التوحد، بعد أن شرعوا في الدخول في عصر الصناعة حيث إن من شروط ازدهار الصناعة الضرورية وجود السوق الاستهلاكية المناسبة، وهذا ما يتوفر في العالم الإسلامي بصورة ممتازة، ولكن إذا ما أعيد بناء علاقاته السياسية والاقتصادية بما يعزز التضامن والتوحد الإسلامي، ولو بصورة جزئية.

وعلى الرغم من أن محور الوحدة ظل يجذب أهل السنة والجماعة على مدار التاريخ، إلا أن الحروب الأهلية والثورات الداخلية المتوالية كانت تهدم كثيراً من الأبنية والأطر الجماعية، وتبذر بذور الشقاق والتمزق بين أبناء الأمة الواحدة.

---

(١) لا يخفى سوء العلاقة التي سادت بين الأتراك وكثير من القوى المحلية في الدول العربية نتيجة الانحرافات والإساءات الكثيرة التي وقعت في عهود القوميين الأتراك من جماعة الاتحاد والترقي، وهذا ساهم في انطلاق حركة التحرر الوطني من مقولات ومعطيات محلية.

وقد أثمر تفكك المسلمين اليوم الذلة في الأرض، فأكثر اللاجئين في العالم مسلمون، وضحاياهم بالملايين، وأرضهم تتناقص من أطرافها. وكان التخفيف من غلواء كل ذلك ممكناً لو أن تواصل المسلمين وتعاونهم كان على غير هذه الصورة. وليت الأمر وقف عند حروب الأعداء، بل هناك التمزق الذي يسود القطر الواحد والحروب الأهلية بين قبائله وجماعاته وأحزابه، وهناك الحروب الدامية الناشئة بين عدد من الدول الإسلامية وإذا كان المسلمون غير قادرين على أن يتعلموا من دينهم أصول التوحد وروح التعاون؛ فليتعلموا من الآخرين. فهذه أوربا خاضت ضد بعضها حروباً راح ضحيتها عشرات الملايين، ثم ما فتئت أن أوجدت الصيغ الوحدوية على الرغم من التضحيات الاقتصادية التي ضحت بها في سبيل جمع الكلمة. إن المشاعر وحدها لا تكفي، وإن المبادئ وحدها لا تجمع، لكن لا بد من الإخلاص والتضحية وإنضاج الأطر والآليات التوحيدية التي تعيد لهذه الأمة تلاحمها المنشود. إن من واجب الحكومات والجماعات الإسلامية وفرقاء العمل الذين ينشطون في سبيل إقامة المؤسسات الوحدوية أن يقيموا مراكز دراسات الوحدة، وحينئذ يتعاظم الأمل بلم شمل الأمة وجمع كلمتها.



التحديات الخارجية

قد قصدنا قصداً أن نجعل الحديث في ختام المطاف حول التحديات الخارجية؛ وذلك لإيماننا العميق بأن الانكسارات التي أصابت الأمة كانت في جذورها وأسبابها من صنع المسلمين أنفسهم، مهما قيل عن حقد وأطماع الآخرين. ثم إن علاج الأخطار الخارجية وصدها سوف يتوقف على مدى قدرة الأمة على بناء ذاتيتها والتخلص من مشكلاتها؛ فالأجواء مليئة بالجراثيم و(الفيروسات) لكنها لا تغزو إلا من فقد روح المقاومة، ووفر الشروط الموضوعية التي تمنحها النصر عليه!

ويعيش العالم اليوم مترابطاً متشابكاً؛ فثورة المواصلات والاتصالات واتساع المجالات الحيوية للدول الكبرى جعل العالم بمثابة كتلة متضاغطة، لا يتمدد جزء منها إلا على حساب باقي الأجزاء. وبسبب تغير آليات السيطرة والاستغلال لم تعد ثمة دول هامشية لا يأبه لها أحد، بل صارت هناك دول مهمة ودول أكثر أهمية؛ فالغرب إن لم يحتج إلى ترك العين مفتوحة على هذه الدولة لموقعها الجغرافي المتميز احتاج إليه لمواردها والمواد الخام التي فيها، أو باعتبارها سوقاً استهلاكية ضخمة تحرص كل الدول المصنّعة على التصدير إليها... وبإمكاننا أن نستعرض جملة من التحديات الخارجية التي تواجه العالم الإسلامي، وتحول دون تقدمه على نحو من الأنحاء. ومن تلك التحديات ما يلي:

١ - ينبغي أن يقال: إن الفصل بين التحديات الداخلية والخارجية هو فصل اعتباري تقديري، حيث إن التشابك والتداخل بين المؤثرات الكونية المختلفة نزع الكثير من الخصوصيات عن التحديات المختلفة؛ فكثير من

التحديات الداخلية هي من صنع خارجي، ويمدها الآخرون بأسباب الاستمرار؛ لأنها تخدم مصالحهم؛ وليس هذا على مستوى العالم الإسلامي فحسب، وإنما على مستوى العالم كله؛ فالتقسيمات التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية معرَّضة اليوم للاهتزاز والانهيار. وقد صار بعض الأعداء أصدقاء وبعض الأصدقاء أعداء، حيث اختلفت المفاهيم والمصالح وآليات النفوذ... وصار لكل نوع من التحديات التي تواجه المسلمين ثلاثة أبعاد: بعد محلي وثان إقليمي وثالث دولي. وهذه الأبعاد تتبادل التأثير فيما بينها؛ ويجب أن تُعالج كل مشكلاتنا على هذا الأساس، ومن هذا المنظور، وإلا نكون كمن يقطع الأغصان، ويترك الجذور، أو يقطع ذيل الأفعى، ويترك رأسها. إن حركة التنمية العالمية وتجاذباتها بين العالم الثري المتطور، وعالم الفقراء المتخلف ترتكز على مبدأ: (تقدم الآخر يعني تخلفك، وتخلفك يعني تقدمه)؛ على الرغم من كل ما يقال وما نحسُّه من الانتفاع بثمار التقدم الصناعي الذي ينجزه الآخرون، إلا أن المعادلة الكلية تقوم اليوم على ما ذكرناه.

٢ ـ العالم الإسلامي: يمثل بمفرده أحد طرفي المعادلة في مواجهة العالم الصناعي، وهذه المواجهة ليست جديدة، حيث إن المسلمين وحدهم هم الكتلة الصلدة الضخمة التي يصعب تحوير اتجاهها؛ فهم وحدهم أصحاب عقيدة التوحيد في مواجهة عقائد وثنية أو ديانات كانت سماوية؛ لكن حُوِّرت وبُدلت إلى أن فقدت لونها وطعمها، وصارت تعكس الاتجاهات السياسية للدول والشعوب التي تعتنقها أكثر من عكسها للهداية الربانية.

والعالم الصناعي يطمح إلى جعل شعوب الأرض مادة (هلامية) يشكلها على النحو الذي يخدم مصالحه؛ والشعوب الإسلامية هي الوحيدة التي تقاوم ـ بطبعها وروحها ـ هذا التشكيل، على الرغم من كل الاختراقات الثقافية التي حدثت في صفوف النخبة إلا أن نبض الشارع المسلم ظل موحَّداً متفرداً. وعقيدة التوحيد هذه ظلت تمد شعوب العالم الإسلامي بروح المقاومة لكل أشكال الاستلاب الحضاري بل تغذيها بروح الهجوم وإرادة المبادرة من أجل عودة البشرية إلى العبودية لرب العالمين.

ولا تقتصر دواعي جعل العالم الإسلامي في كفة والعالم كله في كفة أخرى على مسألة العقيدة، ولكن هناك أيضاً المنهج الإسلامي الذي يمنح الشعوب الإسلامية معالم شخصيتها على المستويات الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية، وهذه الملامح مخالفة في قليل أو كثير لملامح المجتمعات الأخرى التي تم تشكيلها على هدي فلسفة بشرية محضة؛ ومن ثم فإن الغرب وأشياعه يشعرون بأن المجتمعات الإسلامية ـ على ضعفها ـ تقدم نماذج مختلفة تعكر الصورة التي يحاولون رسمها للإنسان الحديث. وهم من خلال تلك النماذج يحققون اختراقات في البنية الثقافية في ديار الغرب نفسه؛ مما يجعله لا يشعر بالارتياح نحو المسلمين.

ولا ينبغي أن ننسى الرواسب التاريخية للحروب الصليبية وعهود الاستعمار للعالم الإسلامي، وهي رواسب تكشف الأيام عن فاعليتها في ذهنية مخطط السياسة الغربي ونفسيته؛ مما يزيد في استهداف العالم الإسلامي. ويزيد في العوامل التي ذكرناها الوضع الاقتصادي الراهن للعالم الإسلامي، والعالم الصناعي؛ فالعالم الإسلامي غني بموادِّه الخام، وهو سوق استهلاكية كبرى، والعالم الصناعي بحاجة ماسَّة إلى البلدان المسلمة أولاً حتى تظل حركته التصنيعية على نشاطها، وبحاجة ثانياً إلى العالم الإسلامي حتى يقوم باستهلاك إنتاجه. ومن خلال هاتين الحاجتين يجد نفسه في حالة من الصراع مع المسلمين؛ فالمسلمون يريدون أسعاراً عادلة لموادهم الخام، وهو يريدها بثمن بخس. وهو يريد أسعاراً أعلى لمنتجاته والعالم الإسلامي يريدها متناسبة مع أسعار موادهم الخام. ويتبع الغرب في سبيل تحقيق ما يريد أساليب كثيرة بعيدة عن النزاهة والإنسانية؛ ولا غرابة!.

٣ ـ ظل العالم الغربي ـ وعلى هوامشه كثير من دول الأرض ـ مشغولاً بمواجهة الشيوعية خلال الخمسين سنة الماضية، وكان العالم الإسلامي خلالها ما بين شعوب مهمَّشة يغلب عليها السبات والركود، وما بين دول تدور في فلك أحد المحورين بصورة من الصور، لكن الأمر قد تغير اليوم

حيث شرع العالم الإسلامي في الاستيقاظ، وأخذ يتلمّس مواضع إصاباته، كما يتحسس مكامن قوته؛ ليشق طريقه المتفرد؛ وحيث تم إسقاط الشيوعية نظرية وأنظمة بصورة أسرع مما كان متوقعاً. وقد وجد العالم الغربي نفسه في وضع لم يسبق له مثيل؛ فآلات المواجهة من إذاعاتٍ وغيرها، والوظائف الكثيرة ومكاتب الدراسات وهيئات التنظير والتحليل، وأجهزة الإشاعات ـ كل أولئك وجد نفسه بدون عمل ولا هدف. هذا بالإضافة إلى أن جزءاً من تماسك المجتمعات الغربية وجزءاً من تميزها عن باقي شعوب الأرض يتوقف استمراره على وجود عدو يتم قهره والسيطرة عليه، وحشد الطاقات النفسية لمقاومته.

كل هذا وأمور أخرى جعل الغربيين يبحثون عن عدو جديد يملأ الفراغ. وكل الدلائل تشير إلى أن هذا العدو هو العالم الإسلامي لاعتبارات أشرنا إلى بعضها؛ وهناك تصريحات وإشارات عديدة تفيد بهذا التوجه، من ذلك ما قاله (مورو بيرجر) في كتابه «العالم العربي المعاصر»: إن الخوف من العرب واهتمامنا بالأمة العربية ليس ناتجاً عن وجود البترول بغزارة عند العرب، بل بسبب الإسلام.. يجب محاربة الإسلام للحيلولة دون وحدة العرب التي تؤدي إلى قوتهم؛ لأن قوة العرب تتصاحب دائماً مع قوة الإسلام وعزته وانتشاره[١].

وفي تصريح لا لبس فيه قال (دان كويل) نائب الرئيس بوش: إن العدو الوحيد المتبقي في وجه الغرب هو الإسلام. وقد صنف (كويل) الإسلام مع الشيوعية والنازية. وابتكرت أجهزة الإعلام الغربي لفظة جديدة، هي: (الأصولية)، ونشرت مجلة (التايم) على غلافها صورة تجمع المئذنة والبندقية تحت عناوين: «الخطر الإسلامي»، «هل يجب أن نخاف الإسلام»، «المسلمون قادمون». وعلى الرغم من أن أنواعاً من الغلو الذي يصل إلى الإجرام موجود لدى اليهود والمسيحيين والبوذيين والهندوس، إلا أن كلمة

---

(١) المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب: ٣٦.

(أصولية) أُلصقت بالإسلام والمسلمين دون غيرهم[1].

ونشرت صحف عربية وإسلامية عديدة صورة الوثيقة السرية التي يقول فيها (جون ميجر) رئيس وزراء بريطانيا في شأن البوسنة: لا نوافق على تسليم المسلمين البوسنة، ولن نسمح بقيام دولة مسلمة في أوربا، وإن خطة (فانس/ أوين) هي خدعة من اختراعنا، ولن نسمح للمسلمين بتغيير نظرتنا إلى العالم من خلال النظام العالمي الجديد[2].

وتبذل الآن في الغرب جهود محمومة من أجل تشكيل صورة نمطية منطبعة في ذهن المواطن الغربي عن بعد الإسلام عن الإنسانية والتحضر، وعن همجية المسلمين ومعاداتهم لنظم الحياة الغربية. هذه الصورة تشترك في رسمها الدوائر العلمية ومكاتب الدراسات والمناهج المدرسية والصحف والمجلات والإذاعة المرئية والمسموعة؛ وملامح تلك الصورة تتشكل على النحو التالي:

- المسلمون - والعرب خاصة - يمسكون بزمام الاقتصاد العالمي، ويتحكمون بأسعار النفط من خلال منظمة (أوبك)، والمسلمون لا يتَّحدون إلا إذا أرادوا التسبب في أذية الغرب، وهم يسعون إلى التدمير الكامل للعالم الغربي.

- يوصف النبي محمد ﷺ في عدد من موسوعاتهم بأنه «قاتل وبأنه دجّال خاطف نساء، وأكبر عدو للعقل الحر، وأن المسلمين يعبدونه، ويزعمون أن الكون خلق من نوره»!!

- في موسوعة أصدرتها (اليونسكو) تتحدث عن الإسلام بأنه «تركيب ملفَّق من المذاهب اليهودية والنصرانية بالإضافة إلى التقاليد الوثنية العربية التي أبقى عليها الإسلام باعتبارها طقوساً قبلية، تجعلها أكثر رسوخاً في العقيدة».

---

(١) انظر النظام العالمي الجديد والقرن (٢١): ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) السابق: ٢٦٨، مع صورة للوثيقة.

ـ يصف معجم (وبستر) العربيَّ بأنه: «رجل حيواني شهواني، قاتل سفّاك دماء، زير نساء، متشرِّد، متسكع، غبي، فوضوي».

ـ إن الإسلام عدو للمرأة، وهو يبيح تعدد الزوجات، ويجعل من المرأة متاعاً، ويختصر وجودها كله إلى المتعة البحتة.

ـ اليهود في فلسطين محاطون بعدد من الدول المتخلفة المتسلطة، وهم وحدهم المظلومون، والمتحضرون، والممثلون لفلسفة الغرب في منطقة الظلام[١].

ولا نريد هنا أن نتحدث عن العوامل التي تساعدهم، ولا الدوافع التي تدفعهم لرسم هذه الصورة، ومدى ما يسهم به بعض المسلمين في ذلك؛ فلهذا موضع آخر. أما الواقع الذي يعاني فيه المسلمون من عداء الغرب وحليفه الجديد (روسيا) فإنه ملء السمع والبصر، ولا حاجة بنا إلى استعراضه؛ (فما يوم حليمة بسر)!.

٤ ـ **النظام العالمي الجديد**: بعد سقوط الشيوعية تفردت الفلسفة الغربية بالساحة الثقافية الدولية، كما تفرَّد الغرب المهيمن على الصناعة والاقتصاد بإدارة مجالات التعاون والصراع الدولية. ويعرف النظام الدولي بأنه «نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين الوحدات والأطراف المتعددة المكوَّنة لبناء أو هيكل هذا النظام». ويُعرَّف أيضاً بأنه: «مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية»[٢].

بدأ النظام العالمي الجديد يأخذ تشكله منذ وقت مبكر، وبالتحديد في عام ١٤٠٦هـ حين بدأ جورباتشوف يلوح للغرب بإمكانية تغيير العلاقة بينهما، وذلك عبر فيض من التصريحات والتلميحات[٣] التي دعا فيها إلى إنهاء

---

(١) انظر في هذه العناصر وغيرها: الصورة النمطية للإسلام والعرب في مرآة الإعلام الغربي.

(٢) المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب: ١٤.

(٣) انظر تلك الأقوال في: ما بعد الحرب الباردة: ١٠٢ وما بعدها.

الحرب الباردة، ونزع السلاح، وإقامة توازن المصالح بدل توازن القوى، والتقارب مع الغرب، وتوسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وإشاعة الديمقراطية في الشمال والجنوب. وقد استخدم (جورباتشوف) مصطلح: (النظام العالمي الجديد) في خطاب له أثناء زيارته للولايات المتحدة وتلقَّف الرئيس (بوش) هذا المصطلح منه، وصار يتحدث عنه وذلك عام ١٤١٠هـ[١]. وواضح تماماً من خلال ظروف نشأة هذا النظام أنه نشأ على أنقاض مرحلة (الحرب الباردة) التي سادت عقوداً عديدة بين المحور الرأسمالي والمحور الشيوعي. وهو نظام لم يكن لينشأ لولا انتهاء أو تحجيم دور المعسكر الشيوعي العالمي؛ ومن ثم فمن الواضح أن الهيمنة في هذا النظام سوف تكون للعالم الغربي بزعامة الولايات المتحدة، وربما تكون ملامح هذا النظام وتأثيراته على العالم الإسلامي على الوجه التالي:

أ ـ يرتكز النظام الدولي الجديد على توسيع دور (الأمم المتحدة) في التدخل في شئون الدول وحل الصراعات، أو إدارتها ـ بعبارة أصح ـ. ونظراً لأن العالم الغربي هو الأقدر على تمويل عمليات قوات الأمم المتحدة، وجمع الأموال لها، فإن تلك المنظمة الدولية سوف تكون قناعاً للدول الأقوى التي تقف خلفها. وقد وضح ذلك للعالم كله من خلال ما يحدث في «البوسنة» حيث لم تفلح الأمم المتحدة إلا في إصدار قرار يمنع مسلمي البوسنة من التسلح للدفاع عن أنفسهم، على حين تتدفق الأسلحة على الصرب. وفي فلسطين صدرت عشرات القرارات عن مجلس الأمن في إدانة الغاصبين اليهود لكن شيئاً منها لم ينفذ، بل إن العالم الغربي كله يقف خلف الغاصب ليمدَّه بكل مقومات البقاء واستمرار العدوان. وعلى حين تلاحق (الأمم المتحدة) كوريا الشمالية والباكستان لإخضاعهما للتفتيش عن الأسلحة النووية يُغضُّ الطرف عن الهند وإسرائيل. وهذا كله يعني أن النظام العالمي الجديد اعتمد خيار (الأمم المتحدة) لتكون الأداة التي يتم استخدامها في

(١) النظام العالمي الجديد: ٢٧١.

طمس حقوق الضعفاء، وفي مقدمتهم المسلمون!.

ب ـ يقوم النظام العالمي الجديد على تعاظم الدور الاقتصادي عوضاً عن الدور العسكري؛ فعلى الرغم مما تمتلكه روسيا من سلاح نووي وتقليدي فإنها تتسول على أبواب أمريكا الغذاء والتجهيزات والاستثمارات، ولم يعد لترسانتها الضخمة ذلك الدور المؤثر في السياسة الدولية. وهذا التعاظم للدور الاقتصادي سوف يؤدي إلى المزيد من الضغط من أجل خفض أسعار المواد الخام التي يمتلكها العالم الإسلامي بصورة أساسية. وقد شرع العالم الغربي في وضع القيود والضرائب في وجه صادرات العالم الإسلامي، كما شرع في إعطاء الأولوية التجارية لبعض الدول غير الإسلامية مما سينعكس بالسلب على التجارة الإسلامية.

كما أن تعاظم الدور الاقتصادي في العلاقات الدولية سيجعل رعاة النظام الجديد يسعون إلى مزيد من التدخل في شئون العالم النامي، وفي مقدمته العالم الإسلامي.

جـ ـ يتعاظم دور الصيهونية العالمية ـ بشكل لم يسبق له مثيل ـ في ظلال النظام الجديد، فقد فُتحت أبواب الهجرة لليهود من الدول الشيوعية ـ سابقاً ـ، وتغلغل رأس المال اليهودي في دول المعسكر الشرقي والجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً بطريقة مخيفة، كما أن مساعدات الدول الغربية المدنية والعسكرية والتحالفات الاستراتيجية مع اليهود أخذت تتنامى في ظل شتات عربي وإسلامي كبير.

كما أن نفوذ اليهود في الإدارة الأمريكية الأخيرة وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة قد زاد بصورة عجيبة[١]. وهذا النفوذ سيكون وخيم العواقب في تشويه صورة المسلمين وتأليب الغرب عليهم واستخدام قواه الجبارة ضد أدبياتهم ومصالحهم. وعلى المسلمين أن يفكروا جيداً فيما ينبغي عمله في هذا كله!.

---

(١) انظر قائمة بمواقع نفوذ اليهود في الأمم المتحدة في: المتغيرات الدولية: ٢٩.

٥ ـ حين يكون العالم الإسلامي متفرقاً في عالم مجزأ فإن الأضرار التي تعود عليه من وراء ذلك تكون أقل وطأة، وأخف أثراً، لكن حين يتجزأ في وقت يجري فيه العالم نحو التكتل والتوحد فإن الأخطار التي تهدد مصالح المسلمين تكون حينئذ جسيمة!. والملاحظ أن العالم يستعد لدخول القرن الحادي والعشرين بمجموعة من التكتلات الاقتصادية؛ فهذه الولايات المتحدة الأمريكية تقيم منطقة تجارية حرة بينها وبين كندا والمكسيك، كما أن البرازيل تسعى لتنسيق السياسات الجمركية وسياسات النقل والرسوم مع كل من الأرجنتين والأرجواي والبارجواي ابتغاء إقامة سوق أمريكية جنوبية عام ١٤١٦هـ. وهناك مجموعة النمور السبعة في جنوب شرق آسيا التي أقامت تكتلاً اقتصادياً فيما بينها وقد تم إنجاز توحيد شطري ألمانيا ليشكلا بذلك قوة اقتصادية ضخمة. لكن كل الإنجازات تتطامن أمام ما تم تحقيقه من الوحدة الأوربية المشتركة بعد حقبة من المحادثات تزيد على ٣٢ عاماً، عقد خلالها مئات من المؤتمرات والاجتماعات المتخصصة على مستوى الخبراء والعلماء والسياسيين. ولعل بعض الأرقام التي سنوردها تدل عل ضخامة هذا الحدث:

إن مجموع الدول المكوّنة للاتحاد الأوربي ١٢[(١)] دولة عدد سكانها قرابة ٣٤٠ مليون نسمة، ومساحتها: (٢,٢٨٤,٠٤٠)كم، وناتجها القومي هو (٤,٦٩٢) بليون دولار. ولديها قوات مسلحة عاملة تعدادها: (٢,٦٤٥,٥٥٠) جندياً. ونسبة التعليم فيها هي (٩٧,٦٥٪)، وفيها (١٦٣) مفاعلاً نووياً يزيد عددها على ما في أمريكا أو روسيا واليابان والصين مجتمعة. وحصتها من التجارة الدولية ٢٠٪ على حين أن حصة أمريكا: (١٦,٨٪) واليابان (٩,٦٪) وبقية دول العالم: (٥٣,٦٪)[(٢)].

إن آثار هذه الوحدة ستكون وخيمة على العالم الإسلامي إذا ما ظل على حاله من الفرقة والتشتت؛ حيث إن دول السوق الأوربية تتحكم بأسعار

---

(١) يجري الآن السعي إلى توسيع الاتحاد.

(٢) انظر: على مشارف القرن الحادي والعشرين: ١٨ وما بعدها.

منتجاتها وقطع غيار الآلات المصدَّرة للعالم الإسلامي، كما أن بإمكانها أن تتخذ موقفاً موحداً من المواد الخام المستوردة من العالم الإسلامي. وفوق هذا وذاك الموقف الجديد الذي لاحت بوادره من (العمالة) القادمة من العالم الإسلامي، ولا سيما العمالة المغاربية والتركية؛ فالبطالة الموجودة في أوربا قد تدفعها إلى سن قوانين تمنع هجرة اليد العاملة إليها؛ وبعد انهيار دول أوربا الشرقية وتعرضها لموجات الإفلاس والفقر؛ فإن دول السوق الأوربية الموحدة قد تمنح العمالة الموجودة في تلك الدول الأفضلية، حيث إنها رخيصة الأجور، ودرجة تدريبها التقني عالية. وأما على الصعيد السياسي فإن أوربا شرعت في اتخاذ مواقف دولية شبه موحدة حيال القضايا العالمية الساخنة؛ مما سيعود على القضايا الإسلامية المختلفة بالضرر. إن أكبر مشكلة للمسلمين على هذا الصعيد أن العالم يعاملهم على أنهم شيء واحد، ويتخذ تجاههم مواقف منسَّقة وهم مشتتون في أكثر من خمسين دولة لا تربط بينها سوى روابط رمزية روحية أكثر من أي شيء آخر.

٦ ـ دول العالم الصناعي تعاني من ركود صناعي خطر ـ في معاييرها ـ، وهذا الركود سوف يدفعها إلى المزيد من الضغط على الشعوب النامية المجتهدة من أجل إنعاش اقتصادها. ولدى العالم الصناعي الكثير مما يمكن أن يصنعه من إلحاق الأذى بالمسلمين؛ ولا سيما أن دول العالم الصناعي قاطبة تملك قيماً أخلاقية هي أشبه بكثبان الرمال المتحركة، فهي لافتقارها إلى إطار مرجعي يمنحها الثبات والديمومة تدور في فلك مصالح أصحابها بدل أن تقيدهم؛ فهي قيم خاضعة لمبدأ التطور الذاتي. وحين يشعر مخططو السياسة والاقتصاد في الغرب بضيق الخناق الاقتصادي فإنهم سوف يتحولون إلى (شرطة) عالمية، مهمتها إشاعة السلب والنهب ـ ولهم خبرة عريقة في ذلك ـ وضبط المتمردين. وقد بدأت تباشير هذا العهد بصعود نجم الأحزاب الفاشية والنازية والقومية المتطرفة في الانتخابات التي تتوالى في أوربا. أما أمريكا فإن فلسفتها التي تشكلت حولها منظوماتها الرمزية والفكرية تتمحور حول (البرجماتية) والذرائعية؛ فالواقعية والنفعية هي المنارة التي تقود تحركاتها بعيداً عن أي قيم جذرية.



الخاتمة

كلي أمل أن يكون هذا الكتاب قد تمكن من وضع الأصبع على بعض المواجع ومصادر الألم التي تؤرق أمة الإسلام. وإني لآمل ألا أكون قد أعطيت انطباعاً بالتشاؤم وتدهور الأوضاع؛ لأن ذلك سوف يمنعنا من امتلاك الهمة والرجاء في تغير الأحوال؛ لكن ما دمنا نستعرض تحديات، ونصور واقعاً تحكيه بلاغة الأرقام فإننا لا نملك إلا أن نضع بعض النقاط على الحروف ـ مع أن بعض الحروف ليس له نقاط ـ وحينئذ فإن المقام ليس مقام الحديث عن الآمال ولا المباهج؛ فكما لا يقيمون قاعات للأفراح في المشافي، ولا ميادين للتزلج على الجليد فإننا لم نعرض للبشائر ولا الإمكانات المذخورة في دماء شبابنا والخيرات والكنوز المدفونة في أراضينا. لكن في المشافي أفراح من نوع آخر، أفراح اكتشاف الأدواء وتشخيص العلل، والتماثل للشفاء...

كما أنني آمل مرة أخرى ألا يفهم من خلال حديثي أنني أجعل العالم الصناعي النموذج الذي يحتذى؛ فإن أي مسلم مبصر متمتع بنعم الهداية لا يرضى لهذه الأمة أن تكون ظلاً لأحد؛ فتعاسات الغرب أكثر من نعمائه، وما هو فيه عبارة عن (حالة) غير نهائية، وهي اليوم موضع نقد من حكمائه وعقلائه، وربما صارت يوماً ما نموذجاً للتخلف الإنساني. لكن مع هذا فإن علينا أن نستوحي من مبادئنا ما يمكننا من العيش في ظلال حياة كريمة آمنة تساعدنا على التحقق بتلك المبادئ ونشرها في العالمين. وما ذكرناه من أصناف المشكلات مصادم لمبادئنا ومصالحنا في آن واحد، وهو يقف عقبة في بناء الدين والدنيا...

إن الإمكانات التي نملكها ضخمة للغاية، وهي موضع حسد وغبطة من الآخرين، ومع كل ما نعانيه من مآسٍ فنحن - بشكل عام - لم نفقد الاتجاه ولا الأمل في قيادة العالم من جديد لخير العالم نفسه.

إن تكثيف الدراسات والإحصاءات والتحليل والنقد وتوسع مجالات الرؤية والبحث في الأسباب والجذور - هي المفردات التي ينبغي أن تشكل منهج معالجة المشكلات ومواجهتها...

إن أمتنا بحاجة إلى عقول المهندسين ومباضع الجراحين وعطف الأمهات وشفافية الذاكرين وأيدي العمال الماهرين وآفاق المخططين والمنظرين فإذا ما توفر لها ذلك، ووضع في مكانه الصحيح فإن نصر الله لآت، وإن رحمة الله قريبة من المحسنين. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون، ولله الأمر من قبل ومن بعد، وصلى الله وسلم على عبده ونبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ والحمد لله رب العالمين.



مراجع الكتاب

١ - الأخلاق والحياة الاقتصادية: تأليف (فرانسوا سليه)، ترجمة د.عادل العوا، بيروت، باريس، منشورات عويدات، ط ثانية، ١٤٠٩هـ.

٢ - أزمة العصر: د.محمد محمد حسين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ثانية، ١٤٠٧هـ.

٣ - الأزمة الاقتصادية العالمية: د.رمزي زكي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط أولى، ١٤٠٦هـ.

٤ - أسس مفهوم الحضارة في الإسلام: د.سليمان الخطيب، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط أولى، ١٤٠٦هـ.

٥ - البنك الدولي والتنمية الاقتصادية: د.صفوت عوض الله، القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادي، أيار، ١٩٩٢م.

٦ - اغتيال العقل: د.برهان غليون، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ط ثانية، ١٤٠٧هـ.

٧ - إنتاجية مجتمع: د.محمود سفر، جدة، تهامة، ط أولى، ١٤٠٤هـ.

٨ - التخلف الاجتماعي: د.مصطفى حجازي، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط سادسة، ١٤١٢هـ.

٩ - التحدي العالمي: تأليف (جان جاك سرفان شرايبر)، ترجمة إبراهيم العريس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط أولى، ١٤٠٠هـ.

١٠ - التراث والمعاصرة: د.أكرم العمري، قطر، كتاب الأمة، ط أولى، سنة ١٤٠٥هـ.

١١ - التربية في مجتمع متغير: إعداد قسم السياسة التربوية بـ(اليونسكو)، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط أولى، ١٤١٢هـ.

١٢ ـ التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي: تأليف إلياس توما، ترجمة عبد الوهاب الأمين، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط أولى، ١٤٠٧هـ.

١٣ ـ التعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي، أوراق عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية في المعهد العربي للتخطيط، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط أولى، ١٤١١هـ.

١٤ ـ تنمية الإبداع والتفكير الإبداعي في تدريس العلوم: د.عايش زيتون، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ط أولى، ١٤٠٨هـ.

١٥ ـ التنمية الإدارية: د.إبراهيم درويش، القاهرة، دار النهضة العربية، ط ثالثة، ١٤٠١هـ.

١٦ ـ جدلية التخلف والتنمية: د.غسان بدر الدين، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط أولى، ١٤١٣هـ.

١٧ ـ الحرمان والتخلف في ديار المسلمين: د.نبيل الطويل، قطر، سلسلة كتاب الأمة، ط أولى، ١٤٠٤هـ.

١٨ ـ حوار الحضارات: تأليف روجيه جارودي، ترجمة د.عادل العوا، بيروت، دار عويدات، ط ثالثة، ١٤٠٦هـ.

١٩ ـ رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستقلة: تأليف د.عمر محمد علي، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط أولى، عام ١٤٠٨هـ.

٢٠ ـ سر تطور الأمم: تأليف د.غوستاف لوبون، ترجمة أحمد فتحي زغلول، بيروت، دار النفائس، ط أولى، ١٤٠٧هـ.

٢١ ـ سنن أبي داود: تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار إحياء السنة النبوية بدون تاريخ.

٢٢ ـ الصحة النفسية: د.فائز الحاج، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ثانية، ١٤٠٤هـ.

٢٣ ـ الصورة النمطية للإسلام والعرب في مرآة الإعلام الغربي: د.عبد القادر طاش، الرياض، شركة الدائرة للإعلام المحدودة، ط أولى، ١٤٠٩هـ.

٢٤ ـ العالم الإسلامي: تأليف محمود شاكر، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ثانية، ١٤٠٣هـ.
٢٥ ـ العبقرية والإبداع والقيادة: تأليف (دين كيث سايمنتن)، ترجمة د.شاكر عبد الحميد، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٧٦، صفر ١٤١٤هـ.
٢٦ ـ على مشارف القرن الحادي والعشرين: د.توفيق القصير، الرياض، مكتب الآفاق المتحدة، ط أولى، ١٤١٣هـ.
٢٧ ـ فصول في التفكير الموضوعي: د.عبد الكريم بكار، دمشق، دار القلم، ط أولى، ١٤١٣هـ.
٢٨ ـ الفكر الاجتماعي الحديث: د. محمد فايز عيد، الرياض، دار الفيصل الثقافية، عام ١٤٠٦هـ.
٢٩ ـ قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر: د.زغلول النجار، قطر، سلسلة كتاب الأمة، ط أولى، صفر ١٤٠٩هـ.
٣٠ ـ قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث: د.طلال البابا، بيروت، دار الطليعة، ط ثالثة، ١٤٠٦هـ.
٣١ ـ كتاب (المعلومات) لعام ١٩٩١م، الرياض، الآفاق العالمية المتحدة، ط أولى، عام ١٩٩١م.
٣٢ ـ ما بعد الحرب الباردة: تأليف روبرت مكنمارا، ترجمة محمد حسين يونس، الأردن، عمان، ط أولى، ١٤١١هـ.
٣٣ ـ المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب: فتحي يكن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
٣٤ ـ المتغيرات الدولية وانعكاساتهاعلى الأمن العربي: د.سيد شوربجي، الرياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، عام ١٤١٣هـ.
٣٥ ـ مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٩، عام ١٩٩٠م، من مقال بعنوان: ظاهرة التخلف في العالم الإسلامي، بقلم د.عبد المنعم المشاط.
٣٦ ـ مجلة العربي: الكويت، عدد شوال ١٤١٤هـ، مقال الجات وتحرير التجارة، بقلم مجدي صبحي.
٣٧ ـ مقدمة ابن خلدون: تحقيق المستشرق (كاترمير) بيروت، مكتبة لبنان، ١٣٩٠هـ.

٣٨ ـ مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية: تأليف محمد علي الضناوي، بيروت، دار الرسالة، ط أولى، ١٤٠٤هـ.

٣٩ ـ مديونية العالم الإسلامي.

٤٠ ـ نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة: د. يوسف الحلباوي ود. عبد خرابشة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط أولى، ١٤٠٩هـ.

٤١ ـ النظام العالمي الجديد والقرن الحادي والعشرون: تأليف فريدا عزيز، دمشق، دار الرشيد، ط أولى، ١٤١٤هـ.

٤٢ ـ هجرة العلماء من العالم الإسلامي: تأليف د. محمد عبد العليم مرسي، الرياض، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٠٤هـ.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة